

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

العدد السابع والعشرون، السنة السابعة، كانون الأول ٢٠٠٩



رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

هيئة التحرير

ريما نزال

سميح محسن

زياد عثمان

طلال عوكل

علي خليل حمد

صلاح الصوباني

مجلة فكرية دورية

تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص. ب. 2424، رام الله، فلسطين
هاتف 02 2413001
فاكس 02 2413002
بريد الكتروني rchr@rchr.org
موقع الكتروني www.rchr.org

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

Rosa Luxemburg
Stiftung

Generous support for publishing this issue has been provided by
Rosa Luxemburg Foundation - Germany

ملاحظة

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف: بشار الحروب

المحتويات

٥	الافتتاحية	
دراسات ومقالات		
٩	إبراهيم أبراش	نحو مراجعة شمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني -قراءة سوسيو ثقافية في فقه الثورة والدولة-
٢٩	عبد الغني سلامه	إشكالية العلاقة بين فتح وحماس
٤٩	أحمد قطامش	إضاءات حول الحزب الثوري اليساري
٥٩	زهير الدبعي	الأحزاب الفلسطينية منذ العام ١٩١٨
٦٥	أكرم عطا الله	أزمة العمل الحزبي في فلسطين
٧١	سمير زقوت	الأحزاب والديمقراطية والقانون . . . بين الواقع والمأمول
٧٩	خالد حيدرية	تنامي حزب التحرير وتأثيره في الساحة الفلسطينية
٨٧	هاني حبيب	قانون الأحزاب الفلسطيني بين التسجيل والترخيص والتجاهل
٩٥	يحيى رباح	حركة فتح في مؤتمرها السادس . . . رؤى ، ونتائج ، ودور جديد
١٠١	عبد الرحمن التميمي	المجتمع المدني : نصيحة أم فضيحة
تقارير		
١٠٩	وفيق هواري	إنهم يشربون كأس المرارة مراراً
١٢٣	خليل الشيخ	الأداء الحزبي في فلسطين
١٣٣	موسى أبو دهيم	تقرير غولدستون والسلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان

ثقافة

- ١٣٩ علي خليل حمد التسامح في فكر جبران خليل جبران
- ١٥١ ماجد الشيخ قيم التسامح وفلسفة الضرورة والفهم المتبادل
- ١٥٧ محمود أبو شرف دليل الفصائل الفلسطينية

قوانين وتشريعات

- ١٦٧ أكرم البدارين تنازع القوانين في مجال حقوق المؤلف في القوانين الفلسطينية السارية والاتفاقيات الدولية



الافتتاحية

لم يكن المشهد السياسي الفلسطيني مأزوماً في يوم من الأيام كما هو عليه الآن. فبعد اثنتين وستين سنة من النكبة، وخمسة وأربعين سنة من انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وثلاثة وأربعين سنة من هزيمة حزيران ١٩٦٧، وثمانية عشرة سنة من بدء العملية السياسية، وصلت الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني إلى حالة انسداد تامة، حيث «اكتشف» الذين راهنوا على خيار المفاوضات أنها ليست ذات جدوى، ووجد الذين أعلنوا أن خيارهم الوحيد هو المقاومة أنفسهم يغيصون في تفاصيل الحكم والانقسام ومماحكاته، تاركين المقاومة لتغير الظروف وتحسن الأحوال.

وبدل انشغال النخبة في البحث عن استراتيجيات بديلة لإنقاذ المشروع الوطني راحت هذه النخبة تنتقل بين القانون والسياسة، والسياسة والقانون من أجل إثبات شرعية طرف وعدم شرعية طرف، ووجد الفلسطيني «العادي» نفسه قريباً من مونتيكيو في اهتمامه «بروح القوانين» متجاوزاً لواقعه السياسي والمعيشي، متناسياً الاحتلال والحصار وحتى الانقسام، باحثاً عن خلاصه وخلاص نخبه في النصوص، عله يرجح شرعية طرف على آخر.

لم يكن ما عمله المجلس المركزي الفلسطيني بعيداً عن هذا الإطار. فالحل لأزمة النظام الفلسطيني كما رأها المجلس هو التمديد للرئيس والتمديد للمجلس التشريعي حتى «يقضي الله أمراً كان مفعولاً». وبغض النظر عن نقاش الأطراف حول شرعية أو عدم شرعية المركزي في خطواته، لكن تلك الخطوات نفسها قد أبقّت لنا رئيساً يقول هو أن «خياره الوحيد» قد وصل إلى طريق مسدود، وأبقّت لنا مجلساً تشريعياً لم يستطع أن «يلم روحه» طيلة سنواته السابقة.

أي وضع هذا الذي نعيش؟!، وأي وضع هذا الذي تعيشه النخبة الفلسطينية؟!، حيث لا نستطيع أن نجد بديلاً (للفالخين!) إلا الفالخين أنفسهم.

في مثل هذا الوضع يقفز إلى الذهن المرحوم الدكتور حيدر عبد الشافي الذي جلس مع الإسرائيليين تسعة جلسات تفاوضية لم يزد خلالها عن جملة واحدة «أوقفوا الاستيطان ننتقل إلى موضوع آخر»، لكن (الأكثر منه بصيرة) في أوصلو استغرقهم الوقت ثمانية عشر عاماً بكاملها ليصلوا إلى نفس النتيجة.

رحم الله الدكتور حيدر عبد الشافي ، وأعان الشعب الفلسطيني على القادم .

هيئة التحرير

دراسات ومقالات

نحو مراجعة شمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني -قراءة سوسيو ثقافية في فقه الثورة والدولة-

د. إبراهيم أبراش *

مقدمة

عندما جاء العبرانيون إلى فلسطين وجدوا الفلسطينيين هناك، هذا ما تُقر به نصوص التوراة وكتب التاريخ، واليوم وبعد أكثر من ثلاثة آلاف سنة وبالرغم من تعاقب الديانات والإمبراطوريات ما زالت فلسطين والشعب الفلسطيني حقيقة لا ينكرها أحد. هذا معناه أن مصير الشعوب وتاريخها لا يرتهان بتقلب الأزمان ولا بتغير موازين قوى إقليمية أو دولية، والأهم من ذلك أنهما لا يرتهان بمصير ومآل الأحزاب والنخب السياسية التي تفرزها كل مرحلة. فإذا كان صعود وسقوط دول وإمبراطوريات لم يلغ وجود الشعب الفلسطيني فإن هزائم وفشل أحزاب ونخب لن يلغيا وجود الشعب والقضية. الأحزاب والنخب لا تصنع الشعب ولكن الشعب هو الذي يصنع الأحزاب والنخب.

من يتابع مواقف مختلف القوى السياسية الفلسطينية، خصوصا حركة فتح وحركة حماس، سلاحظ حالة من التخبط والتهيه السياسي يتتاب هذه القوى، تيه مرجعه وصول خياراتها المعلنة لطريق مسدود سواء أكان خيار المفاوضات والتسوية السلمية لدى منظمة التحرير وحركة فتح أم خيار المقاومة لدى حركة حماس ومن يشايعها من الفصائل، تيه يغذيه تيه مواز عند الحلفاء العرب والمسلمين، فالخلافات العربية والمحاوور الإقليمية ليست بعيدة عن مأزق الحالة الفلسطينية الداخلية. هذا التيه السياسي الذي يذكرنا بتيه ما بعد النكبة مباشرة، ولكن بشكل أكثر مأساوية وإحباطا حيث تيه تلك المرحلة كان نتيجة صدمة النكبة وقبل أن يختبر الشعب الفلسطيني خياراته وممكناته، أما التيه الحالي فهو أكثر خطورة لأنه يأتي بعد تجارب سياسية وعسكرية مريرة توزعت على مجمل الأيديولوجيات: الوطنية والقومية واليسارية والإسلاموية. هذا التيه السياسي الراهن يستدعي مراجعة إستراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية بتكويناتها الداخلية وعلاقتها الخارجية، مراجعة مبعثها الخوف على المشروع الوطني التحرري والرغبة بأن يستدرك المثقفون والسياسيون الفلسطينيون الأمر قبل أن تصبح عملية المراجعة والعلاج مستحيلة.

* وزير سابق، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر في قطاع غزة

ندرك صعوبة أن تعترف القوى السياسية الفلسطينية بفشلها فلكل منها ذخيرة من الحجج التي تدافع بها عن وجهة خياراتها ونهجها السياسي، وبالتالي فنحن لا نقول بالمراجعة بمعنى التجاوز والمحاسبة بل بمعنى تصحيح المسار؛ وفي هذا السياق يأتي دور المثقفين وكل أصحاب الفكر من فلسطينيين وعرب ومسلمين، فما دام الكل يقول إن القضية قضيتها: وطنية أو قومية أو إسلامية، والكل يزعم أنه ناضل أو جاهد في سبيلها فعلى الجميع المساهمة في إصلاح الخراب الفكري والسياسي الذي أصاب القضية الفلسطينية، وكفى المثقفين والمفكرين التهرب من المسؤولية باسم الطهوية السياسية والأخلاقية أو بسبب الإحباط واليأس، وعليهم الخروج من موقع الناقد المتعالي عن الواقع. أن الأوان ليمارس المفكرون والمثقفون دورهم الطبيعي ويأخذوا زمام المبادرة لاجتراح حلول غير أيديولوجية للقضية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والقومية والإسلامية والدولية.

المحور الأول: التيه السياسي كنتاج لفشل (النظام السياسي)^١

عندما أصبحت مظاهر التيه السياسي معقدة: من المواطن العادي حتى المسئول والقيادي، من السلطة وفصائل منظمة التحرير إلى حركة حماس، وأصبحت البوصلة السياسية بلا اتجاه عند الجميع ولم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة، وخصوصا بعد أن تراجعت واشنطن عن وعودها تجاه الاستيطان، وأعلنت تل أبيب نهاية مسار التسوية بالمعايير المنصوص عليها بالاتفاقات الموقعة، وبعد أن أصبحت حركة حماس تستجدي لقاء أو حوارا مع هذا المسئول الأوروبي أو ذلك الأمريكي بعد أن التزمت بتهدئة كانت تتمناها إسرائيل منذ سنوات، حيث إنتهالت التصريحات الفلسطينية المرتبكة والمربكة، يعلن صائب عريقات وآخرون أن نهاية خيار حل الدولتين يعني الذهاب لخيار الدولة الواحدة قبل أن يتراجع ويعلن عن خيار إعلان تجسيد الدولة، وآخرون ومنهم عباس زكي في مقابلة مع الجزيرة يقول إن كل الخيارات واردة بما في ذلك خيار المقاومة المسلحة، حتى محمد دحلان تحدث أيضا عن العودة لخيار المقاومة المسلحة^٢، ثم يعلن الرئيس أبو مازن عن عدم ترشحه للانتخابات القادمة قبل أن يعلن عن تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى!، أما حزب الشعب فيتقدم للمجلس المركزي لمنظمة التحرير منتصف نوفمبر بمشروع تشكيل مجلس انتقالي تأسيسي للدولة الفلسطينية، والجهة الشعبية وعلى لسان النائب في التشريعي خالدة جرار تطالب بوضع إستراتيجية فلسطينية جديدة دون أن تحدد معالم وتفصيل هذه الإستراتيجية^٣، ثم تعلن السلطة وعلى لسان فياض ثم الرئيس عن الاستعداد لإعلان تجسيد قيام الدولة في الضفة وغزة، وبعد ردود فعل سلبية من واشنطن وأوروبا وتهديدات إسرائيلية يتم التراجع ويوضح الرئيس أن السلطة ستطلب من مجلس الأمن بحث هذا الخيار ثم يتم التحدث عن أن القرار قرار عربي وسيقدم لمجلس الأمن عن طريق العرب، فيما لم نلمس أي موقف عربي موحد تجاه هذا الموضوع حيث التيه العربي أكبر من التيه الفلسطيني، وأخيرا وفي إطار نفس المنظومة ينتقد مروان البرغوثي من سجنه الرئيس أبو مازن ونهجه ويطلب بوضع إستراتيجية جديدة!

أما حركة حماس فبالإضافة إلى رفضها المبدئي لكل ما يصدر عن السلطة والمنظمة والرئاسة سواء أكان صحيحا أو غير صحيح، فالتيه السياسي الذي يسود مواقفها أكبر من تيه السلطة، فتارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر وتارة تتحدث عن استعداد للاعتراف بدولة في الضفة وغزة، تارة ترفض المفاوضات وأي

اتصالات مع واشنطن وتل أبيب، وتارة تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسئول أمريكي أو أوروبي وأخيرا سمعنا عن اتصالات سرية مع إسرائيليين، تارة تتحدث عن المقاومة فيما هي متوقفة عن المقاومة منذ فترة بل وتتصدى لمن يريد المقاومة انطلاقا من قطاع غزة، وانشغالها بالسلطة وعلى السلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة، تارة تقول بأنها تريد المصالحة وتارة تعمل كل ما من شأنه إعاقه المصالحة، وأخيرا تعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف الصواريخ من غزة فترد الفصائل بالقول إنه لم يحدث مثل هذا الاتفاق . . . ، غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة لأنه تيه من كان الناس يراهنون عليه أن يكون المنقذ.

التيه السياسي الراهن الذي يعاني منه النظام السياسي الفلسطيني ليس خلافا عابرا، بل خلل بنيوي قبل أن يكون وظيفيا، سواء تعلق الأمر بكل حزب وحركة على حدة أو من خلال ما تم تسميته بالمشروع الوطني القائل بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحل عادل لقضية اللاجئين . خلل الفصائل يكمن في كونها فصائل منفردة لا يجمعها إطار وطني واحد ولو ضمن ائتلاف كما كان الحال مع منظمة التحرير في سنوات السبعينيات، أو جبهة تحرير فيتنام أو جبهة تحرير الجزائر . . . الخ، والخلل أيضا في غياب استقلالية قرارها وتبعيتها لأجندة دول وأطراف خارجية لأسباب أيديولوجية وغالبا ما تؤدي التبعية الأيديولوجية لتبعية مالية والمال الخارجي له ثمن سياسي لا يتوافق غالبا من المصلحة الوطنية، هذا بالإضافة إلى أن تبعية حزب أو حركة لمرجعية خارجية يؤثر على ضعف الانتماء للوطن: ثقافة وهوية وانتفاء، وهي تبعية تعيق الشراكة السياسية الوطنية بما فيها التوصل لإستراتيجية عمل وطني، أن يكون لكل حزب إستراتيجية سياسية وعسكرية خاصة به، وميليشيات مسلحة بل ومستشفيات وجامعات ومعسكرات تدريب؛ هذا لا يعني وجود إستراتيجية عمل وطني، ولا يندرج في إطار التعددية السياسية والحزبية التي تعرفها المجتمعات الديمقراطية، حال الأحزاب والحركات السياسية في فلسطين فتؤدى مدمرة للمشروع الوطني وكانت أهم أسباب فشله . أما خلل (المشروع الوطني) الذي تقوده حركة فتح ومنظمة التحرير فيكمن، بالإضافة إلى أنه لا يعبر عن توافق وطني حيث لا تقر به حركة حماس والجهاد الإسلامي وقوى أخرى، في أنه مرتهن بالتسوية السياسية ولن تقوم له قائمة إلا في إطار تسوية سياسية تُقر بها إسرائيل، وذلك بسبب مرجعية هذا المشروع وهي الاتفاقات الموقعة التي تعتمدها المنظمة والسلطة لإنجاز هذا المشروع، وبسبب الجغرافيا السياسية حيث تفصل إسرائيل ما بين الضفة وغزة، ومن هنا تصبح إسرائيل وكأنها شريك في هذا المشروع الوطني، هذا كان حال المشروع الوطني قبل الانقسام وفصل غزة عن الضفة وفي ظل وجود أفق للتسوية، فكيف الحال الآن مع الانقسام ومع وصول مسار المفاوضات لطريق مسدود وانغلاق أفق المصالحة الوطنية؟ .

أن يأتي نقد الحالة السياسية وطلب المراجعة من داخل البيت الفلسطيني وعلى أرضية الحرص الوطني فإنما هو لقطع الطريق على أشباه كتاب ومثقفين من عرب وأجانب وجدوا في مآزق المشروع الوطني الفلسطيني ومآزق مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية فرصة لتصفية حسابات، إما نيابة عن أنظمة ومأجورين لها أو كنوع من التشفي والحقد؛ وحالهم حال الذي يتعجل إطلاق رصاصة الرحمة على المريض قبل أن يتأكد من أن حالته ميئوس من شفائها، ومدعي الرحمة في ذلك لا يسعى لتخليص المريض من عذاباته بدافع الشفقة بل

لتحقيق رغبة دفيئة بالتخلص من المريض حتى وإن لم يكن مريضا . كل مراقب صحفي يلمس أن قوى عربية وإقليمية بالإضافة لإسرائيل وحلفائها سعداء بما آل إليه الحال الفلسطيني من تراجع بل وتشتغل على إنهاء الحالة الوطنية التحررية الفلسطينية بشقيها : المقاوم والمفاوض ، وإلا ما سبب هذا الصمت العربي الرسمي المريب عما يجري في الساحة الفلسطينية وخصوصا من دول الجوار القريب؟

المحور الثاني : مأزق النخب والأحزاب لا يغير من عدالة القضية وثبات الحق

بغض النظر عن المرامي غير البريئة للبعض من القول بمأزق العمل الوطني الفلسطيني بكل أبعاده الوطنية واليسارية والإسلاموية ، فإن واقع الحال يقول إن النظام السياسي الفلسطيني بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية وبنخبه الحاكمة وغير الحاكمة وما يرتبط به وبها ويدور حوله وحولها من إيديولوجيات وثقافات سياسية وتكوينات اجتماعية ، وبغض النظر عن الشعارات التي ترفعها : المقاومة والجهاد أو التسوية والمفاوضات ، هذا النظام يعيش مأزقا وجوديا حقيقيا وخصوصا بعد الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة ثم مع وصول حكومة اليمين الصهيوني مع نتياهو للحكم في إسرائيل وانكشاف وهم المراهنة على الإدارة الأمريكية الجديدة بعد تراجعها عن مواقفها بشأن الاستيطان . أن يؤول واقع الحال بعد ستين عاما من النكبة وخمسة وأربعين عاما من الثورة والمقاومة وواحد وعشرين عاما من تجربة مريعة للإسلام السياسي ونهجه المسلح وبعد خمسة عشر عاما من سلطة في ظل الاحتلال ، وثمانية عشر عاما من المفاوضات العثبية ، وبعد انتفاضتين أزهدتا أرواح الآلاف من الشباب ودمار شامل في مؤسسات وبنية المجتمع ، وبعد ثلاثة أعوام من الحرب الأهلية وانقسام النظام السياسي . . . ، أن يؤول الأمر بعد كل ذلك لهذا التيه السياسي وحالة التدمير الذاتي التي تمارسها القوى السياسية بعضها بحق بعض وبحق الوطن وهو الأخطر ، فهذا يعني أن كل مكونات النظام السياسي تعاني خلاا استراتيجيا بنيويا ووظيفيا .

مع كامل الاحترام والتقدير لقوافل الشهداء الذين سقطوا على درب الحرية ومن أجل قضية آمنوا بعدلتها ، بغض النظر عن نيات وحسابات الأحزاب والحركات التي استقطبتهم ودفعتهم لهذا الطريق ، ومع احترام مساو للأسرى والجرحى ولكل من عانى من الحصار والحواجز وتدمير البيوت الخ . . . فالواقع يقول إن الحصيلة وطنيا : أرض أقل وحق أقل وكرامة أقل وأمل يتبدد وحالة من اليأس والإحباط تجعل أغلبية الشباب يفكرون بالهجرة من ما يفترض أنه وطنهم ، الحصيلة هي الانتقال من المطالبة بحق العودة والتوق للعودة حتى في ظل الاحتلال إلى المطالبة بحق الهجرة من الوطن وخصوصا من قطاع غزة الذي خرج من جيش الاحتلال! . أما تشكيل حكومات وتقاسم مغانم سلطة فهذه ليست مكتسبات وطنية . كان من الممكن ألا تكون الصورة بهذه السلبية أو لا تكون الحصيلة مبعثا للإحباط واليأس ، لو كان الخلل ناتجا فقط عن اختلال موازين القوى مع العدو وتخلي من يفترض أنهم إخوة وأصدقاء وشركاء لنا في المصير القومي والانتماء الإسلامي عن واجبه ، وهو أمر حاصل ، لو كانت صيرورة الحال لسوء الحال الذي نحن فيه تعود فقط للعدو وممارساته وتحالفاته وللمحيط الإقليمي لهان الأمر ، بل وكان مبعث فخر للشعب وباعثا على مزيد من السير في نفس الطريق وكان الشعب على استعداد لتقديم المزيد من التضحيات ، فلا يمكن أن نتنظر من العدو وإلا

كل إرهاب وقمع؛ ولكن الواقع يقول إن أخطاء داخلية لعبت دورا كبيرا في الخلل الحاصل وفي تمكين العدو من تحقيق أهدافه سواء على مستوى إفشال مشروع السلام الفلسطيني أو محاصرة خيار المقاومة أو إحداث الانقسام والفتنة الداخلية أو تكثيف الاستيطان واستكمال تهويد القدس .

لا تقتصر خطورة الأمر عند هذا الحد بل تتجاوزه لما هو أخطر، فبدلا من أن تعترف النخب الفلسطينية المأزومة بأخطائها وتفسح المجال لآخرين أو على الأقل تقوم بمراجعة نقدية شمولية تراجع فيها مسيرتها فتصحح ما اعوج من سلوك وتقوم ما ثبت فشله من نهج وتحاسب حيث تجب المحاسبة، بدلا من ذلك، تمارس اليوم سياسة الهروب للأمام بطرح خيارات لا واقعية أو بتحميل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية ما يجري، هذه النخب وبسياسة الهروب للأمام التي تنتهجها تريد أن تبرئ نفسها وتهيئ الشعب ليقبل بتسيدها عليه مجددا في ظل الخراب القائم ولتسوقه نحو عبثية جديدة، عبثية قد تأخذ اسم (كل الخيارات مفتوحة)؛ من طرف نفس النخبة بل نفس الشخصيات التي قادت عملية المفاوضات ثمانية عشر سنة تحت شعار (الحياة مفاوضات) بما مكن العدو من تكثيف مشروعه الاستيطاني والتغطية على جرائمه، أو عبثية التلويح بشعار المقاومة والانتفاضة من خلال تطوير حماس للصواريخ وتلويحها بالاستعداد لتحقيق نصر جديد إن حاولت إسرائيل دخول قطاع غزة، وكأن حماس حققت بالفعل نصرا في العدوان الأخير وفي كل نهجها المسلح السابق، وكأن غزة أكثر قدسية من القدس بحيث لا تجوز المقاومة ولا تستعمل الصواريخ إلا دفاعا عن الإمارة الربانية في غزة، أما القدس فلها رب يحميها وإن لم يحمها فالرئيس أبو مازن وحركة فتح والسلطة مسئولون عن ضياعها! .

تحدث عن مراجعة شمولية ليس بهدف التشهير بالقوى السياسية القائمة ولا تبشيرا بقوى ونخب جديدة قادمة قريبا، فلا يبدو في الأفق إمكانية ظهور قوى جديدة، ويبدو أنه غير مسموح بظهور هذه القوى إلا إن كانت بسقف سياسي أقل . مرد المطالبة بالمراجعة الشمولية والتي طالما طالبنا بها خلال السنوات الفارقة، هو رد الاعتبار لمشروع وطني تحرري أطاحت به المفاوضات العبثية والمقاومة العبثية والصراعات الداخلية والمؤامرات الإقليمية بالإضافة للعدوان الصهيوني المستمر، مشروع لا يستمد مبررات ومشروعية وجوده من النخب السياسية لأنه ليس تجسيدا إرادويا لهذه النخب، ولا يستمد مشروعيته من محصلة موازين قوى إقليمية أو دولية، فهذه فاعلة ولا شك في التأثير على استراتيجياته وتحديد تخوم تحالفاته، ولكنها لم تمنحه شرعية الوجود ولا تستطيع أن تلغي وجوده . إنه مشروع تحرر وطني يستمد مبررات وشرعية وجوده من عدالة القضية الوطنية الفلسطينية وهي عدالة مستمدة من التاريخ ومن اعتراف الشرعية الدولية بالقضية الفلسطينية كقضية تقرير مصير سياسي لشعب خاضع للاحتلال، مشروع تحرر وطني يستمد مبررات وشرعية وجوده من واقع وجود شعب فلسطيني قوامه أكثر من عشرة ملايين نسمة بما يميز هذا الشعب من ثقافة وهوية وانتماء للأرض لم تستطع كل سياسات العدو تغييرها . هذا معناه أن المأزق والخلل هو مأزق نخبة وأحزاب وليس مأزق شعب عمره أكثر من أربعة آلاف سنة لم تستطع كل جحافل الإمبراطوريات وتداول أشكال الهيمنة من شطب اسم فلسطين أو تذيوبه، وهذا هو مصدر فخر الشعب الفلسطيني ومصدر قلق الكيان الصهيوني .

شعب بهذا العمق التاريخي وقضية بهذه العدالة التي يتزايد اعتراف العالم بها يجب أن لا يُعلق مصيره ومصيرها بمصير أحزاب ونخب وبتعثراتها ومآزقها، القضية الوطنية والمشروع الوطني لا يستمدان شرعيتهما، وجودا وعدالة، من النخب والأحزاب، بل إن هذه الأخيرة هي التي تستمد شرعية وجودها ومبررات استمرارها من قدرتها على تحمل مسؤولية القضية الوطنية والسير بها نحو تحقيق الهدف وهو الحرية والاستقلال. الأحزاب والنخب مجرد أدوات أو تشكيلات مؤقتة محدودة في تمثيلها للشعب ومحدودة في قدرتها على التصرف بالثوابت الوطنية، فيما القضية الوطنية كينونة وهوية تتسم بالاستمرارية والدوام. يجب أن تهجر القوى السياسية الأنوية الحزبية والإيديولوجية التي تجعلها تعتقد وتريد من الشعب أن يعتقد أن التأييد الشعبي والرسمي الذي حظيت وتحظى به الآن القضية عالميا يعود الفضل فيه للأحزاب، هذه الأنوية مرفوضة أخلاقيا وواقعا، العالم الخارجي لا يدعم القضية الفلسطينية بسبب تأييده لنهج وإيديولوجية الأحزاب سواء حماس وقولها بالمقاومة وإطلاقها الصواريخ على إسرائيل، أو فتح والمنظمة وقولهما بالسلام والتسوية. العالم يتعاطف مع قضيتنا، وخصوصا بعد العدوان الأخير على غزة، لأنه يدرك أنها قضية عادلة، يتعاطف مع الشعب الفلسطيني لأنه شعب ضعيف يتعرض لعدوان همجي بربري من دولة أكبر وأقوى منه عسكريا متحالفة مع دولة عظمى سيئة السمعة-الولايات المتحدة الأمريكية-، مما حرك الرأي العام العالمي ليخرج بمظاهرات ومسيرات ضد إسرائيل وحرك المنظمات الحقوقية والمنظمات الدولية لتطالب بتقديم قادة إسرائيل للمحاكم الدولية... ليست صواريخ حماس ولا مهارة المفاوض الفلسطيني، بل عدالة القضية ومعاناة الشعب.

بناء على ما سبق فلا الزعم بالشرعية التاريخية أو الشرعية الجهادية أو الشرعية الدينية يمنح الأحزاب والنخب الحق بمصادرة القضية الوطنية والاستحواذ عليها بعيدا عن ثوابت الأمة التي يتم صياغتها بالتوافق الوطني، والطامة الكبرى في هذا السياق أن تدعي القوى السياسية، التي يفترض أنها حركات مقاومة، إنها تستمد شرعيتها من صناديق الانتخابات! طامة كبرى لأنه لم يحدث في التاريخ أن استمدت حركة تحرر وطني شرعية وجودها من انتخابات تجري في ظل الاحتلال، فالاحتلال بما هو نفي لحرية وسيادة الشعب يتناقض مع الانتخابات الديمقراطية بما هي تجسيد لإرادة الأمة، فأى سيادة وحرية تحوزها القوى التي تزعم بأنها تملك شرعية مستمدة من صناديق الانتخابات في ظل الاحتلال؟ أين الحرية والسيادة عند حركة حماس: تنظيمًا وحكومة في قطاع غزة؟ وأين الحرية والسيادة لحركة فتح والسلطة في الضفة الغربية؟. حركات التحرر الوطني تستمد شرعيتها من الشعب الذي يلتف حولها لأنه يشعر بأنها تمثل أمانيه وأهدافه الوطنية وتقوده في معركة التحرر الوطني، تستمد شرعيتها من مقاومتها للاحتلال بكل أشكال المقاومة، الشعب الخاضع للاحتلال لا يضيفي شرعية على حركة التحرر لأنها تمنحه راتبا وتسهل عليه متطلبات الحياة اليومية في ظل الاحتلال. تحويل وظيفة حركات التحرر من المقاومة الشعبية الواحدة والموحدة في ظل قيادة وحدة وطنية إلى سلطة وحكومة تؤمن رواتب ووظائف لمنتسبيها يشكل حرفا لطبيعة مرحلة التحرر الوطني وأولوياتها بل خرقا للقانون الدولي الذي يحدد ويضبط مسؤولية دولة الاحتلال وحقوق الشعب الخاضع للاحتلال، إن الوظيفة التي تقوم بها السلطان والحكومتان في غزة والقطاع وظيفه (غير وطنية) لأنها تخفف عن دولة الاحتلال أعباء ومسؤوليات الاحتلال دون أن تمنح الشعب الحرية والاستقلال! وإن كان مقياس الحكم على شعبية وشرعية

التنظيمات والهيئات القائمة في مجتمع خاضع للاحتلال هو قدرتها على تقديم خدمات للمواطنين، فإن أكبر حزب وأكثرها حضوراً وتأثيراً هو (حزب جون كنفغ) حيث تقدم وكالة الغوث خدمات وأجوراً لحوالي ٧٢٪ من سكان غزة مثلاً، وهناك تخوفات من دور سياسي لوكالة الغوث (أونروا) ومديريها جون كنفغ؟.

إن أرادت القوى والنخب السياسية المتواجدة في السلطة: سلطة غزة وسلطة الضفة، أن تُقيّم نفسها كحركات تحرر وطني وتختبر شعبيتها ومدى تأييد الشعب لأيديولوجيتها ومبادئها وممارساتها، فلتوقف الرواتب والامتيازات والرشاوى التي تقدمها، آنذاك ستكتشف أن نسبة المؤيدين الحقيقيين لها لن تزيد عن ١٠٪. لقد حولت الأحزاب والقوى والنخب المسيطرة في فلسطين المناضلين والمجاهدين إلى موظفين ومرترقة وسلطت عليهم لعنة الراتب وبات الراتب بالنسبة لكثيرين منهم أهم من الوطن. الحالة الطبيعية أن المناضلين الحقيقيين والشعب بمجمله ينتزع من قوت غذاء أبنائه ليقدمه لحركات التحرر الحقيقية، الانتماء لحركات التحرر وللثورة يقوم على العطاء والبذل وليس الأخذ والاسترزاق. أن تقوم من يفترض أنها قوى تحرر وطني بتشكيل حكومات في ظل الاحتلال وتقدم رواتب وامتيازات للشعب من مصادر تمويل خارجية لكل منها أجنحة خاصة بها حتى وإن كانت متعارضة، فهذا يطرح سؤالاً حول ماذا تعني الوطنية والمشروع الوطني واستقلالية القرار؟ وماذا تعني حركة التحرر الوطني؟ لقد وقعت كل الفصائل والحركات في مصيدة السلطة وأصابتها لعنة الراتب وهي لعنة ما كانت تصيها لو لم تكن نخبها مستعدة لهذا الإغراء.

المحور الثالث: استقرار أسباب مآزق النظام السياسي كمدخل لإستراتيجية وطنية جديدة

عود على بدء نقول، إن كانت أزمة النظام السياسي وصلت اليوم لدرجة الاعتراف الصريح من هرم النظام بالأزمة وبالطريق المسدود، فإن مآزق النظام السياسي والمشروع الوطني كان حاضراً ولملحاً قبل ذلك بكثير وله محطات كثيرة كانت تستوجب التوقف عندها وعمل مراجعة إستراتيجية، إلا أن المعاندة والمكابرة كانا سيدي الموقف، مما فاقم من الأزمة وأوصلها إلى ما هي عليه اليوم. كان من المفروض أن تكون وقفة المراجعة منتصف مايو ١٩٩٩ عندما انتهت المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي دون دفع إسرائيل ما عليها من استحقاقات بموجب اتفاقية أوسلو التي تقول إن مدة سلطة الحكم الذاتي خمس سنوات بعدها تبدأ مفاوضات الوضع النهائي التي ستؤدي لإنهاء الاحتلال، آنذاك كان من المفروض أن يتم الإعلان عن تجسيد قيام الدولة، ولكن التحذيرات بل والتهديدات التي انهالت على الرئيس أبو عمار دفعته للتراجع عن قرار كان سيتخذه بهذا الشأن، وللأسف فإن التحذيرات والضغوطات جاءت من دول عربية كبيرة وخصوصاً مصر وليس فقط من إسرائيل وواشنطن. وكان يُفترض أن تحدث المراجعة الإستراتيجية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية عندما تم تهديد الرئيس أبو عمار إن لم يوقع على ما عرضه عليه الأمريكيون والإسرائيليون، ولكن أبو عمار لجأ لمراجعة بطريقته الخاصة وبغياب إستراتيجية وطنية ونقصد بذلك انتفاضة الأقصى التي كان من الممكن أن تدشن مرحلة جديدة لولا الصراعات الداخلية وتوظيفها لأغراض حزبية، فبدلاً من أن تشكل انتفاضة الأقصى منطلقاً لمراجعة تؤسس لحالة نضالية جديدة فاقمت من أزمة النظام السياسي عندما تحولت لحالة من الفوضى والفلتان الأمني، وانتهت الانتفاضة بالانقسام دون أن يمنعها أحد، لقد جرى مع انتفاضة الأقصى

ما جرى مع انتفاضة ١٩٨٧ التي انتهت بتوقيع اتفاقات أوسلو أو كانت نتيجتها تسوية أوسلو! . وكانت المراجعة واجبة عندما اقتحم الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية في أوج انتفاضة الأقصى في مارس ٢٠٠٢ ومحاصرة الرئيس بالمقاطعة وهي محاصرة شاركت فيها الأنظمة العربية عندما حالت بينه وبين مخاطبة شعبه والعرب والعالم عبر الهاتف في أثناء القمة العربية في بيروت، بل حوَصر الرئيس ونهجه من أطراف فلسطينية أيضا. وكانت المراجعة واجبة عندما قامت إسرائيل وأطراف أخرى باغتيال الرئيس أبو عمار بالسلم في نوفمبر ٢٠٠٤. كما كانت المراجعة الإستراتيجية واجبة عندما عم الانفلات الأمني مناطق السلطة خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ثم حدث الانقسام والحرب الأهلية، وأخيرا كانت المراجعة واجبة عندما قامت إسرائيل بأكبر عمليات استيطان في الضفة وتهويد القدس خلال العام الجاري. لو كانت تجري مراجعات دورية ولو جرت مراجعة إستراتيجية بعد أية من المحطات المشار إليها وخصوصا في المراحل الأولى لكان من الممكن تدارك الوضع وما كان وصل الحال لهذا المأزق المعمم.

لا غرو أن موجبات القيام بمراجعة شمولية كثيرة وعلى رأسها وصول المشروع الوطني ومجمل الحالة السياسية إلى طريق مسدود، وقبل محاولة استشفاف إمكانات الخروج من المأزق لا بأس من تلمس أهم أسباب عدم إجراء مراجعات إستراتيجية، وهي كما نعتقد:

أولاً: غياب فضيلة وثقافة النقد الذاتي

المراجعة والمحاسبة تتبعان النقد الذاتي وهذا ثقافة وفضيلة لا تتوافر إلا عند النخب المتمنية لثقافة الديمقراطية أو التي نذرت نفسها لخدمة الوطن، هذه الثقافة غائبة عن النخب السياسية الفلسطينية - وهي فضيلة غائبة عند كل النخب السياسية العربية- بسبب غياب الديمقراطية داخل الأحزاب وبسبب مركبات فسيولوجية عند قيادات ونخب العمل الوطني بكل أيديولوجياتها.

ثانياً: غياب مؤسسة القيادة

ارتباط غياب الديمقراطية فقد تم اختزال الوطن بالحزب أو الحركة ثم اختزال هذه الأخيرة بالمكتب السياسي أو اللجنة المركزية الخ، وانتهى الأمر أخيراً بتمركز كل السلطات والصلاحيات بيد القائد الأوحده وثلة المستشارين المحيطين به^٤. سيطرة قيادات كارزمية أو دكتاتورية: ثورية أو دينية لا فرق، على مركز القرار السياسي والمالي، دكتاتوريات تزعم امتلاكها الحقيقة المطلقة يجعل من المراجعة والمحاسبة إهانة لها وتشكيك بقدراتها القيادية.

ثالثاً: غياب حالة شعبية ضاغطة على القيادات السياسية.

فالثقافة الشعبية والسياسية السائدة ثقافة غير ديمقراطية ولا تقدر قيمة وأهمية الرأي العام في التأثير على قياداته، كما أن المواطن لا يفكر بمحاسبة الحاكمين أو مطالبتهم بمراجعة سياساتهم ما دام هو نفسه لا يقر بمبدأ المراجعة والمحاسبة داخل بيته أو عمله. ثقافة الخضوع والطاعة هي ما يحكم علاقة المواطن بالقائد وخصوصاً إن كان القائد يتصرف تحت غطاء الثورية والجهادية والدين. يضاف إلى ذلك، إن شتات الشعب الفلسطيني

ووقوع غالبية التجمعات الفلسطينية تحت سيطرة سلطات غير فلسطينية يُضعف من قوة تأثير الجمهور الفلسطيني في الضغط على قيادته .

رابعاً: انسلاخ الفصائل والحركات السياسية عن منظومة حركات التحرر الوطني وإرثها حيث أصبحت القيادات التاريخية والمؤسّسة محاطة بنخب انتهازية ومصالحية راكمت الثروات وأقامت شبكة مصالح من الصعب التخلي عنها، وبالتالي تشعر أن كل مراجعة ومحاسبة قد تطيح بها ومن هنا تعمل على إفشال أي توجه في هذا السياق . وأسوأ من في هذه النخب هم أبناء وأقارب القادة، فتصبح النخبة الفاسدة مستقوية بأبناء وأخوة وأقارب الزعيم والقائد، والمؤسف أن غالبية أبناء قادة العمل الوطني لم يسيروا على نهج آبائهم بل درسوا في أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية، وأصبحوا من أصحاب الملايين والشركات الضخمة في داخل الوطن وخارجه وأسسوا شراكة مصالح حتى مع إسرائيليين⁹ .

خامساً: فساد السلطة وتواطؤ النخب السياسية الأزمات والمآزق التي مر بها الشعب والنظام السياسي كانت تُنتج نخبا وطبقات مستفيدة في كافة الفصائل وسواء أكانت في السلطة أم في المعارضة . فهناك أغنياء الانتفاضة وأغنياء المقاومة والجهد وأغنياء السلطة وأغنياء بناء الجدار العنصري وأغنياء الحصار وأغنياء الأنفاق . . . ، هذه النخب المستفيدة أصبحت نافذة في مراكز صنع القرار في غزة والضفة، وتشكلت معادلة ضمنية بأن يبرر كل طرف عدم القيام بمراجعة ومحاسبة داخلية بأخطاء وتجاوزات وتهديدات الطرف الثاني، بمعنى أن كل نخبة سياسية لكل حزب وفصيل وتحت شعار وجود تهديد العدو الصهيوني والمنافس الوطني تروج مقولة إن الظروف لا تسمح بالمحاسبة والمراجعة الآن، وأن يتحدث الطرفان عن الأخطاء السياسية لكل منهما بل وصل الأمر لدرجة الاتهام بالخيانة أو التكفير دون أن يثير أي منهما ويتعمق ملفات الفساد المالي لدى الطرف الثاني، هذا معناه التواطؤ على الفساد، وقد بان أن فساد سلطة وحكومة حماس لا يقل عن فساد السلطة السابقة إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة الزمنية لكل منهما والإنجازات التي حققها كل منهما! . أضف إلى ذلك أن هذا الفساد للنخب والذي تغذية أطراف خارجية متعددة ارتبط به جزء كبير من الشعب الذي أصبح بدوره مستفيدا من الواقع¹⁰ . ولكن أسوأ ما نخشاه في هذا السياق، أن هذا التواطؤ للنخب سيتمظهر قريبا في توافق ضمني بين النخبتين الفاسدتين والمآزومتين، في الضفة وغزة أو في فتح وحماس، على تحويل التقسيم إلى تقاسم غير وطني، ما نخشاه أنه وبالرغم من عدائهما المعلن إلا أنهما سيواجهان معا أية قوة ثورية ونضالية جديدة وصادقة في مسعاها، أو أية قوة متمردة تنبثق عن أي منهما وستواجهان معا أي أصوات مستقلة تتحدث عن فسادهما .

سادساً: الجهل السياسي كثير من قيادات العمل الوطني ونخبها تعتقد أن ما تقوم به هو الصحيح ويمثل المصلحة الوطنية، فثقافتها وخلفيتها الفكرية والنضالية تجعلها تعتقد أنها حامية المشروع الوطني وحامية حمى الوطن وأن العثرات التي تواجه مشروعها السياسي تعود للتأمر الخارجي وليس لها ولنهجها . لقد لمسنا عمق الجهل السياسي لدى المفاوضين منذ مؤتمر مدريد حتى اليوم وذلك من خلال الاتفاقات الموقعة السياسية والاقتصادية ونصوصها

الملتبسة والتي كانت تفسر دائما لمصلحة إسرائيل، ولا أدل من ذلك أن نكتشف وكما قال الرئيس أبو مازن أن المفاوضات كانت تسيير بدون مرجعية!^{١١} ولاحظنا الجهل السياسي في التعامل مع الشرعية الدولية حيث تعاملت القيادة مع الشرعية الدولية تارة بالرفض المطلق لها وتارة بالارتقاء بأعضائها، وحتى عندما أقرت القيادات بأهمية الشرعية الدولية تعاملت معها وكأنها دار ندوتنا أو احد دواويننا دون فهم وإدراك للآليات التي تحكم التعامل الدولي. وكان الجهل السياسي أكثر وضوحا وخطورة عند ممارسي الكفاح المسلح والجهاد، الذين اعتقدوا أن الكفاح المسلحة والجهاد مجرد حمل السلاح والاشتباك مع العدو جاهلين قواعد وقوانين الحرب وحرب العصابات، وجاهلين تعقد وتشابك الشأن العسكري مع السياسي مع الاقتصادي، الداخلة مع الخارج الخ، ولذا كانت النتيجة آلاف الشهداء وتدمير البنية التحتية دون أي إنجاز سياسي. لا يمكن إجراء مراجعات دون الاعتراف بالخطأ ونخبنا السياسية منزلة ولا تخطئ!

سابعاً: غياب استقلالية القرار والارتهان لأجندة خارجية

باتت كل مكونات النظام السياسي فاقدة لاستقلالية القرار بغض النظر عن الجهة التي يُصدّر القرار لصالحها، هذا الأمر يجعل القيادات تشعر بالعجز وأنه لا جدوى لأية مراجعة أو تصحيح للمسار ما دامت تؤمن بأن التغيير سيكون خارجياً ومهما فعل الفلسطينيون فلن يغيروا من الواقع، ومن هنا تصبح قوة الدفع تجاه الارتباط بالخارج أقوى من قوة الدفع نحو المراجعات الداخلية وبالتالي المصالحة في إطار سياسة الالتقاء وسط الطريق. كما أن الارتهان بالخارج يعيق المراجعات الداخلية لأن الحكم على صحة نهج أي تنظيم أو سلطة فلسطينية لم يعد يقاس اعتماداً على توافرها مع المصلحة الوطنية بل بمدى تجاوبها مع اشتراطات الخارج، وحيث إن الخارج مستفيد من الواقع الفلسطيني بل ويغذيه فلن يسمح بأي مراجعات فلسطينية داخلية.

ثامناً: المراهنة على الانتخابات كحل لأزمة النظام

لا شك أن الانتخابات في الدول الديمقراطية أهم آلية للمراجعة والمحاسبة حيث تتكفل صناديق الانتخابات بعملية الفرز، فمن خلال الانتخابات يعاقب الشعب المخطئين وغير الأكفاء ويوصل لمركز القرار من يعتقد أنه الأكثر حرصاً على مصالح الوطن، ولكن الانتخابات وحتى تقوم بهذه الوظيفة تحتاج لمؤسسات وثقافة ديمقراطية وفوق ذلك تحتاج لحرية المواطن في الاختيار والتعبير الحر عن رأيه، وهذا أمر غير متوافر في الحالة الفلسطينية حيث الاحتلال هو السيد. ومع ذلك فقد راهن الشعب والنخب السياسية على إمكانية إصلاح السلطة والنظام السياسي من خلال العملية الانتخابية المفروضة بمقتضى الاتفاقات الموقعة، هذه المراهنة أضعفت وغيبت وخصوصاً في الفترة الأخيرة أي جهد للإصلاح والمحاسبة خارج العملية الانتخابية، وللأسف فإن الانتخابات الفلسطينية بدلا من أن تساعد على إصلاح النظام السياسي زادت من تأزمه وأصبحت الانتخابات بحد ذاتها إشكالا وقضية خلافية.

تاسعاً: ضعف وغياب دور الإنتلجنسيا

دون الخوض بجدل إبستمولوجي حول وجود أو عدم وجود إنتلجنسيا فلسطينية وعربية بشكل عام، فواقع الحال وما اصطلاح عليه كمكون من مكونات المجتمع هو وجود طبقة أو فئة المثقفين والمفكرين الذين يتميزون

عن غيرهم بحرفة الكتابة والتنظير والتعبير عن كل ألوان الثقافة الوطنية، إنها الطبقة أو الفئة التي تعبر عن الثوابت والقيم الوطنية المتحررة - أو هكذا يجب أن تكون - من الحسابات الحزبية الضيقة. تاريخياً كان يقال إن الشعب الفلسطيني يتميز بالثقافة وبمثقفيه الذين تركوا بصماتهم عبر العالم وهذه حقيقة واقعة، ولكن الملاحظ أن دور هؤلاء في الوقت الراهن ضئيل وليسوا في مستوى الدور المنتظر منهم، وهذا يعود إما لواقع الشتات وما يفرضه من قيود على حرية المثقف الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية وممارسة دوره الوطني، أو لأن المثقف لا يشعر أن السلطة والأحزاب القائمة تعبر عن تطلعاته الوطنية أو تجسد المشروع الوطني كما يرتبه، أو لأن السلطة استقطبت كثيراً من هؤلاء المثقفين الذين تحولوا لأبواق تحمل صورة السلطة ونهجها وبالتالي خانوا الأمانة وتخلوا عن دورهم الطبيعي، كما أن عدداً من المثقفين فضلوا الانكفاء على أنفسهم والابتعاد عن الحياة العامة معتبرين أن المرحلة مرحة فتنة والأفضل تجنبها.

عندما يصبح الشعب المحبط منشغلاً بضمان استمرار تأمين قوت يومه وخائفاً على مستقبله، وعندما تصبح النخب السياسية منشغلة بالصراع على السلطة ومراكمة الثروة، فمن يدق الجرس ويدعو لكسر جدران السجن؟ إنهم المثقفون وأصحاب الرأي، وعندما يغيب هؤلاء يضعف الأمل بالتغيير أو تتقدم قوى جديدة تحت عنوان ثقافي أو أيديولوجي لتملأ الفراغ وتدق الجرس وهذه القوى اليوم هي المفتون والوعاظ ورجال الدين، فتملأ الثقافة الدينية المشوهة الفراغ الذي تركه المثقفون الوطنيون، ويحل رجل الدين محل المثقف؛ وبالتالي يمارس رجال الدين عملية المراجعة والمحاسبة حسب رؤيتهم ومنطقهم، ويؤسسون لبديل أيضاً حسب رؤيتهم ومنطقهم؛ وهو بديل كما بانت ملامحه لن يؤدي إلا لمزيد من التيه والضياع.

عاشراً: السلطة الفلسطينية

كان من المفترض أن تحل سلطة وطنية فلسطينية محل سلطة الاحتلال، ولكن الذي جرى أنه أضيفت سلطة إلى جانب سلطة الاحتلال. وجود سلطة فلسطينية بما جسده شكلها من مؤسسات: برلمان ووزارات وأجهزة أمن ومؤسسات خدمية الخ، خلق حالة من الارتخاء والاتكالية عند غالبية القوى السياسية، فبحسن نية أو من منطلق مصلحي أو لتبرير العجز الذاتي، روجت هذه القوى أن نهاية المطاف بالسلطة أن تتحول لدولة، وبالتالي لا داعي للبحث عن مخارج أو حلول، حتى القوى التي كانت تنتقد السلطة كانت تعيش على فئاتها أو تسعى لتصبح سلطة. ولأن غالبية الشعب والقوى السياسية أصبحت مستفيدة من السلطة، ولأن التفكير بالمراجعة يعني التفكير بحل السلطة، فقد باتت المراجعة والبحث عن بدائل للوضع السياسي الراهن تثير القلق عند شرائح اجتماعية وقوى سياسية متعددة. لقد وقعت كل القوى السياسية - باستثناء حركة الجهاد الإسلامي - بإشكالية التوفيق بين، السلطة السياسية المؤسساتية والعلنية والتي تعيش بمداخل الدول المانحة التي تربط ما بين التمويل والالتزام بالعملية السلمية، وزعمها بأنها حركة تحرر وطني مهمتها مقاومة الاحتلال. الثورة وحركة التحرر لها فقهها والسلطة الدولانية لها فقهها.

المحور الرابع : مدخل للنقاش حول إستراتيجية وطنية جديدة

اليوم، لم تعد المراجعة التي تؤسس لمشروع وطني جديد وإستراتيجية جديدة خيارا من عدة خيارات بل ضرورة وطنية. إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام المبادرة فهناك قوى وأطراف خارجية ستأخذها، لأن منطقة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية خصوصا، لا تسمح بوجود فراغ سياسي. تاريخيا كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب الفاعل الفلسطيني، ومنظمة التحرير في بداية ظهورها مثال على ذلك، هذا ناهيك أن مشاريع التوطين والوصاية والتدويل تخيم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم. سياسة الترفيع والتلفيق والهروب للأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة لم تعد تجدي اليوم، الحقوق الوطنية المسلوبة لن تعيدها واشنطن ولا الرباعية، أيضا لن تعيدها طير أبيبيل ترمي اليهود بحجارة من سجل ولا جيوش المسلمين والعرب. نعم الشرعية الدولية ضرورية والتضامن العالمي مهم والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحرير، إلا أن كل هذه الأمور لا تنوب عن فعل الشعب صاحب القضية، لا تنوب عن المشروع الوطني والهوية الوطنية، كل الأيديولوجيات والتحالفات وأشكال التضامن الخارجية أمور مساعدة لن تكون لها قيمة إن تخلى الشعب صاحب الحق عن حقه، أو تقاعس في المطالبة به، أو شعر العالم أن صاحب الحق غير جدير بالحق الذي يطالب به. استمرار أطراف فلسطينية وعربية وإسلامية بالزعم بأنها لم تتخل عن الثوابت الوطنية والقومية والإسلامية بات حديثا مجوجا وفاقد المعنى ما دامت الأرض مناط وموئل هذه الثوابت تضع وتسر من بين أيدينا يوما بعد يوم نتيجة الاستيطان، واستمرار هذه الأطراف بالحديث عن مصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه لم يعد يُقنع الشعب، ولا داعي لأن تستمر حركتنا فتح وحماس ومعسكرا الممانعة والاعتدال بتحميل كل منهما الآخر مسؤولية إفشال المصالحة الفلسطينية والتباكي على مصير الشعب، في حين كلا الطرفين يدرك أن المصالحة المطروحة للتداول ليست هي المصالحة المنشودة وأن ما حاق بالمشروع الوطني من دمار هو نتاج سلوكهم أو عجزهم.

المراجعة الشمولية المؤسسة لمشروع وطني جديد أو المصححة لمسار المشروع الوطني كفكرة حاضرة ومبهمة عند الجمهور، يجب أن تتجاوز إفرازات المشكلة وتتعامل مع أصولها ومسبباتها الحقيقية. التوافق على الانتخابات ليس حلا لأزمة النظام السياسي، كما المحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليس حلا، حتى تشكيل حكومة ليس هو الحل. ما سبق هو حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن وليس لكسر جدران السجن، وإن بقيت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس وبالتالي تتعامل مع المصالحة على قاعدة حل إشكالات الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية...، فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أو سلو حتى وإن صرحت غير ذلك.

المطلوب مشروع وطني جديد، ليس مشروع سلطة وحكومة بل مشروع حركة تحرر وطني، مشروع يشكل بديلا لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق قضيتنا وشعبنا بوعي منها أو من دون وعي. هذا المشروع حتى يكون وطنيا بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج.

المراجعة الإستراتيجية المؤسسة لمشروع وطني جديد يجب أن تشتغل على مستويين وهدفين أحدهما عاجل وقصير المدى والآخر استراتيجي بعيد المدى مع تزامن العمل على المستويين :

المستوى الأول : عاجل ومرحلي

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى السياسية القائمة وخصوصا حركتي فتح وحماس ، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطتين وحكومتين متعاديتين ، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية ، مصالحة مؤقتة تضع حدا لحالة الانحدار بين كيانى غزة والضفة . إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتا مع واقع فصل غزة عن الضفة وواقع وجود حكومتين وسلطتين ؛ ليست هذه دعوة لتكريس الفصل بل التعامل معه مؤقتا للانتقال لمرحلة جديدة ، وخصوصا أن شروط إنهاء الانقسام الاستراتيجي لم تعد خاضعة لقرار فلسطيني وهي غير متوافرة الآن ، فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح من خلال الورقة المصرية فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة دون موافقة إسرائيل أو دون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل^{١٢} . إذن بدلا من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة يجب عمل مصالحة ضمن واقع الانقسام لحين تغيير الأحوال . هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي وله حق تقرير مصير هذا النظام ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد ، وتحتاج لوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير ، وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة ؛ ونعتقد أن الثقافة والإعلام من أهم آليات تجاوز هذه المرحلة من خلال العمل على رد الاعتبار للثقافة والهوية الوطنية وتفعيل كل رموزهما . ونلفت الانتباه هنا أن ورقة المصالحة المصرية تقوم على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن ، وعندما اقترح المصريون تأجيل الانتخابات ليونيو ٢٠١٠ لم يكن ذلك لأن هناك قضايا خلافية لم تحسم بل انتظارا لتسوية سياسية في إطارها تكون عملية المصالحة .

حيث إن عقبات متعددة تحوّل دون إلغاء السلطة سواء في الضفة الغربية أو في غزة ، وحيث إن إسرائيل تهدد السلطة والحكومة في الضفة ، وتهدد السلطة والحكومة في غزة من خلال استمرار الحصار ، فيمكن للمصالحة في هذه المرحلة أن تأخذ شكل توافق وطني في الضفة ، توافق بين كل القوى السياسية والشعبية بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي في ظل الحكومة القائمة هناك ، هدف هذا التوافق أو المصالحة الجزئية هو مواجهة سياسة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس . في المقابل يجري توافق في قطاع غزة تشارك فيه جميع القوى بما فيها حركة فتح وفصائل منظمة التحرير ، لرفع الحصار عن القطاع في ظل حكومة حركة حماس . هذه المصالحة الوطنية المؤقتة والتي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي تشكل المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية .

المستوى الثاني : إستراتيجي بعيد المدى وهو التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات القضية الوطنية المرحلة الأولى أو المهمة الأولى للإستراتيجية الوطنية المؤسسة على واقع فصل غزة عن الضفة قد تستغرق وقتا لأن إسرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة ؛ وبالتالي يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية (الهدف) للإستراتيجية الوطنية ، وهناك علاقة تفاعلية أو تأثير متبادل بين المصالحتين ، بمعنى أن

أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجاباً على إنجاز المصالحة الأخرى والعكس صحيح، وهنا تأتي الحشية بأن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل أي نجاح في المصالحة الأولى لتبرير حالة الفصل أو أن تستغل كلا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها تدفعها للتقاعس عن إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية، مصالحة وحدة المشروع الوطني. تجنبا لتحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانين سياسيين دائمي الوجود، في ظل عدم إنجاز تفعيل وتطوير منظمة التحرير كمرجعية ناظمة للجميع، يمكن الاستعانة بما ورد بورقة المصالحة المصرية حول تشكيل لجنة مشتركة عليا لضمان أن يستمر كيانا غزة والضفة ضمن مشروع وطني واحد.

قولنا إن الانقسام سابق لسيطرة حركة حماس على القطاع فذلك لان هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة لخلاف استراتيجي وطني وإقليمي حول تشخيص طبيعة الصراع مع إسرائيل وهدفه النهائي؛ لا شك أنه منذ أن وجدت قضية سياسية تسمى القضية الفلسطينية، وهي محل تنازع بين الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية والدولية، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لم يمهض حضور هذه الأبعاد وإن كان غير في الأولويات. فهل نحن نقاتل إسرائيل لأنها عدو ديني تاريخي وبالتالي يجب اجتثاثها من الوجود، وفي هذه الحالة فالصراع يتجاوزنا كفلسطينيين ليشمل كل الأمة الإسلامية؟ أم نقاتلها كفلسطينيين لأنها ترفض حقنا بدولة مستقلة سواء كانت هذه الدولة حسب قرار التقسيم ١٩٤٧ لعام ١٩٤٧ أو دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة؟. غياب الرؤية الواضحة للهدف عند أصحاب الحق ينتج حالة من الإرباك حول تحديد وسائل تحقيق الهدف وحول معسكر الحلفاء ومعسكر الأعداء وحول مفهوم استقلالية القرار الوطني وجدواه، وهي أمور تجر أصحاب الحق إلى صراعات وحروب داخلية. غموض وعدم الاتفاق على الأنا في أي صراع يؤدي تلقائياً لغموض وتعميم مفهوم الآخر، الأمر الذي يربك الحالة السياسية وهو ما تعاني منه القضية الفلسطينية. هذا الغموض حول الأنا والآخر هو الذي مكن إسرائيل من تحشيد الصهيونية العالمية واليمين المسيحي ودول أخرى في مواجهة النضال الفلسطيني، وهو ما مكن تل أبيب وواشنطن من إدراج نضال الشعب الفلسطيني ضمن الإرهاب الدولي.

في الحالة الفلسطينية الأنا مبهم - وطني أم قومي أم إسلامي - ولا يوجد اتفاق على الآخر -إسرائيل أو اليهودية العالمية أو الصهيونية أو المسيحية أو أهل الكفر- والوسائل متعددة ومتعارضة -كفاح مسلح وجهاد؟ أم انتفاضة شعبية؟ أم مفاوضات وحل سلمي؟__ هذا الأمر يخلق حالة إرباك في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، أيضا فإن عدم التحديد يجعل العالم لا يعرف ما الذي يريده الفلسطينيون بالضبط وما هي مرجعيتهم السياسية، أو على الأقل يستغلون هذا التشتت والغموض في الموقف الفلسطيني والعربي ليتهربوا من التزاماتهم الدولية تجاه الشعب الفلسطيني أو يتجنبوا التصادم مع إسرائيل وواشنطن.

خلال ستين عاما طرح الفلسطينيون حوالي سبعة تصورات للهدف الذي يسعون إليه أو للدولة المنشودة. فبعد أن رفض العرب والفلسطينيون قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ وهو القرار الذي كان يعطيهم الحق في دولة، دخلوا في تيه سياسي حتى بداية ظهور منظمة التحرير، خلال سنوات التيه طالبت حركة فتح وقبل أن تعلن عن نفسها

رسميا عام ١٩٦٥، بمشروع كيان وطني على الأراضي الفلسطينية التي بيد العرب -غزة والضفة- وذلك من خلال مجلة فلسطيننا، كان ذلك عام ١٩٥٩، ولكن العرب رفضوا أو تجاهلوا هذا المطلب بل توجسوا منه حتى أنه عندما قرر العرب تأسيس منظمة التحرير كان من ضمن الشروط أن لا تسعى المنظمة لسيادة على الضفة وغزة، مع منظمة التحرير أصبح الهدف تحرير كل فلسطين وإنهاء الوجود الصهيوني اليهودي كما نص على ذلك الميثاق القومي ثم الوطني، وفي عام ١٩٧١ تم تبني هدف الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين الذي جوبه بمعارضة قوية ليس فقط من إسرائيل بل أيضا من قوى وفصائل فلسطينية وعربية، أما في عام ١٩٧٤ وعلى إثر حرب أكتوبر تم تبني البرنامج المحلي والسلطة المقاتلة، وفي عام ١٩٨٨ تم تبني إعلان الاستقلال أو دولة الضفة وغزة، كان إعلان الاستقلال مدخلا للتسوية حيث جاء مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو التي سجن القضية الوطنية في إطار سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة بدلا من دولة الضفة وغزة، مع وصول التسوية لطريق مسدود عاد الحديث عند البعض عن الدولة الواحدة ثنائية القومية، بالإضافة للتخوفات من أن تكون الدولة القادمة دولة أو إمارة غزة فقط. والمفارقة أن الكيان السياسي الأول -منظمة التحرير الفلسطينية- انبثق بقرار رسمي عربي، ومصادر تهديده وتجاوزه اليوم تأتي من قرار إسلاموي حيث لا تخفي حركة حماس أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين وأن لها مشروعها الإسلامي المختلف -لا نريد أن نقول المتعارض- عن المشروع الوطني.

إذن، كيف يمكن تأسيس إستراتيجية عمل وطني في ظل هذا الغموض والإرباك حول الهدف والوسائل؟ ثوابت الأمة وحقوقها الوطنية ليست حقل تجارب للإيديولوجيات عابرة الوطنية، ولا تخضع لموازين القوى الإقليمية والدولية. عندما لا يعرف الشعب ثوابته ومرجعياته ولا تتوافق قواه السياسية على تعريف لها، فهذا يشكك في عدالة قضيته الوطنية. ما كان لأصحاب الإيديولوجيات القومية والإسلامية أن يتراموا على قضيتنا وينصبوا أنفسهم أوصياء لولا ضعف الحالة الوطنية وتفشي الخلافات الداخلية^{١٣}.

التدخلات، سواء باسم العروبة أو باسم الإسلام، فيه امتهان لكرامتنا الوطنية وتشكيك بحقنا بدولة، فلماذا يجوز للمصريين والسوريين والإيرانيين أن يكون لهم دول وطنية خاصة بهم فيما يُحرّم علينا إقامة دولة فلسطينية خاصة بنا؟ الدولة الوطنية الفلسطينية لا تعني القطع مع الأبعاد القومية أو الإسلامية للقضية. عندما يكون للعرب والفكر القومي وللمسلمين والحركة الإسلامية عنوان واحد متفق عليه، فسنكون أول من يسير من ورائه ونسلمه مقاليد أمورنا، ولكن لن نتخلى عن هويتنا وثقافتنا الوطنية ولا عن حلمنا بدولة وكيان وطني يحفظ لنا كرامتنا وإنسانيتنا لصالح الآخرين، وطن يعيش فيه أبنائنا مرفوعي الرأس بلا احتلال صهيوني ولا وصاية عربية ولن نستمر معلقين بحبال وهم مدعي القومية والإسلامية ليوطفونا كما يوظفون شعارات القومية والإسلام لخدمة مشاريعهم الوطنية أو الإقليمية أو الحزبية إن لم تكن الشخصية. هذا الكيان الوطني الفلسطيني ضرورة لأي مشروع قومي وحدوي عربي صادق أو مشروع وحدوي إسلامي صادق، مشروعنا الوطني رأس حربة لوقف توسع الكيان الإسرائيلي بعديه الصهيوني واليهودي، فمن لا يقف إلى جانب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، لا يمكنه أن يكون قوميا عربيا وحدويا ولا إسلاميا حقيقيا، كما أن المشروع الوطني الفلسطيني لن يكتب له النجاح دون بعديه: العربي والإسلامي. هذا الهدف/ المشروع

الوطني يتطلب إخضاع كل الأيديولوجيات له بحيث تصبح إحدى مكوناته، لا أن يُلحق المشروع الوطني بمشاريع قومية وإسلاموية مأزومة.

هذا الهدف الوطني يجب أن يكون محل توافق وطني ويتجنب التصادم مع الشرعية الدولية التي تعترف للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير السياسي على أرضه وبحقه في دولة خاصة به. الدولة هدف مشروع ولكنها ليست المشروع الوطني، فهذا سابق في وجوده على هدف الدولة وهو سيستمر ما استمر الاحتلال ويجب ألا يخضع للتجاوزات والمناورات حول مفهوم حل الدولتين. ولكن وحيث إنه يوجد توجه دولي لحسم الصراع في المنطقة على أساس حل الدولتين، فيجب أن نتوحد على مفهوم الدولة التي نريد، سواء أكانت حسب قرار التقسيم أم دولة في الضفة وغزة، حتى إن كانت دولة على كامل فلسطين التاريخية فالهم هو توافق وطني على هدف يناضل كل الفلسطينيين من أجله تحت قيادة وحدة وطنية، آخذين بعين الاعتبار عدم جدية إسرائيل في التعامل مع حل الدولتين وعدم قدرة المنتظم الدولي الآن على إجبار إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين. هذا يعني أن الدولة هي إحدى المعارك التي على المشروع الوطني التحرري خوضها، وقد يضطر أيضا لخوض معارك ضد التوطين والتدويل والوصاية.

إعادة بناء وتأسيس المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني يعني التعامل مع شعب قوامه أكثر من عشرة ملايين فلسطيني في الداخل وفي الشتات، يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة، الأمر الذي يتطلب أن يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.

مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني، لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أسير كثيرا، لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع^{١٤}. هذا المشروع الوطني الجديد يجب أن يُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقه بهذا البعد أو ذلك.

إن لم نتدارك الأمر بالمصالحة، بالصيغة التي طرحها أعلاه، فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك. حركة فتح لن تبقى موحدة وكان المؤتمر السادس بداية التصدع فبعد المؤتمر فقدت صفتها كحركة تحرر وطني، وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدئة، وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف. بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل، وقد نشهد ظهور العديد من

التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية. التخوفات الأكثر مأساوية هي، فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريبا حربا أهلية في قطاع غزة. إسرائيل لن تتمكن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية، وحتى تبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين وتُرضي أصدقاءها ممن لهم تطلعات سلطوية غير قادرين -أو غير مسموح لهم- على تحقيقها في الضفة، فستخلق الطرف المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع، كما سبق وهيأت الطرف لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو ٢٠٠٧. حرب أهلية حول من يحكم قطاع غزة: حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة.

خاتمة

ما طرحنا أعلاه ليس إلا دعوة أو تحريض على التفكير الاستراتيجي ، فنحن ندرك أن الأمور أكبر وأكثر تعقيدا من قدرتنا أو قدرة أي كاتب على إنجاز مشروع بهذا الحجم . ما يجعلنا متفائلين بإمكانية تجاوز المرحلة الصعبة هو ثقتنا بشعبنا وعدالة قضيتنا ولأن العمل على هذه الإستراتيجية الجديدة لن يكون من نقطة الصفر فهناك حضور بتاريخ متجذر للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين ، وتاريخ نضالي فرض على العالم أن يعترف للفلسطينيين بالحق في دولة مستقلة ، أيضا هناك حقيقة أنه بالرغم من كل أشكال الفشل والمؤامرات التي تعرضت لها الأحزاب والقيادات السياسية إلا أنها لم تتخل عن الحقوق المشروعة للشعب ، نعم فشلت في تحقيقها ولكنها لم تفرط بها .

نعلم أنها مهمة صعبة وشاقة ، ولكن مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازن قوى آنية أو بارتكاسات عابرة ، بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب ، فلنعتبر أن ما جرى انتكاسة لحركة التحرر الفلسطينية الراهنة وفشل لمشروع وطني لم تأت الرياح بما تمكته من الإقلاع ، وحيث إن (لكل جواد كبوة) فيمكن للشعب وقواه الحية أن يتجاوزوا ويتغلبوا على المحنة ، فتاريخ صراعنا مع المخطط الصهيوني لم يبدأ اليوم ، ومن الواضح أنه صراع مفتوح على المستقبل . فشل السلطة وفشل الحكومتين في غزة والضفة وفشل كل القوى السياسية لا يعني نهاية القضية الوطنية الفلسطينية ، بهم أو من دونهم سيستمر الشعب الفلسطيني في خوض معركته الوطنية ، بهم أو من دونهم سيكون هناك مشروع تحرر وطني فلسطيني .

- ١ من أبرز المظاهر الشكلانية للتبعية هو ذلك الخلط اللغوي في توصيف الحالة السياسية، فلا المثقفون والمفكرون ولا السياسيون قادرون على الاتفاق على توصيف الحالة بترميزها بمصطلح واحد. تارة يتحدثون عن مرحلة تحرر وطني وتارة عن سلطة سياسية وأخرى عن دولة ومرة عن كيان سياسي، تارة يتحدثون عن النظام السياسي بنفس المعنى الذي يعطونه للدولة، ومع ذلك يدمجون مرحلتَي التحرر الوطني ومرحلة السلطة فيقعون في خطأ الخلط والتلفيق بين القوانين الحاكمة والناظمة لمرحلة التحرر الوطني وتلك الناظمة والحاكمة لمرحلة الدولة.
- ٢ بعد مؤتمر حركة فتح السادس في أغسطس من العام الجاري انسلخ تنظيم فتح عن تراثه وتاريخه النضالي و لم يعد يمثل حركة التحرر الوطني بل تحول لمجرد حزب سلطة.
- ٣ من مظاهر التبعية أن الجبهة الشعبية وأيضا الديمقراطية تقول بالمقاومة وتملك أجنحة عسكرية في قطاع غزة حيث خرج الاحتلال، فيما تمالي السلطة ومجردة من السلاح في الضفة الغربية حيث يوجد الاحتلال.
- ٤ (كل الخيارات مفتوحة) شعار الأقوياء وليس شعار الضعفاء، وبالتالي فلا محل ولا قيمة لهذا الإحداثي) للساحة الفلسطينية وخصوصا في ظل حالة الانقسام، فعندما يفشل خيار التسوية ويفشل خيار المقاومة فأية خيارات أخرى ستكون. إن استمرت حالة الانقسام فإن نفس النخبة لن تنتج إلا مزيدا من الهزائم أو خيار (عليّ وعلى أعدائي).
- ٥ نشير هنا إلى أن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤ وصدور عشرات القرارات الدولية لصالح الشعب الفلسطيني جاء في وقت كانت تمارس فيه المنظمة الكفاح المسلح وتصنف كحركة إرهابية في غالبية الدول الأوروبية. فرضت المنظمة نفسها بالرغم من كل ذلك لأنها بالإضافة إلى الظروف الدولية المواتية، كانت تمثل الكل الفلسطيني، بمعنى أن وحدة الشعب ووحدة المنظمة ووحداية القيادة هو ما جعل العالم يحترمنا.
- ٦ عملت إسرائيل على تدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال بروتوكولات باريس الاقتصادية المتممة لاتفاقات أوسلو ومن خلال إجراءات على الأرض كمصادرة الأراضي الزراعية أو تقطيع أوصالها ومن خلال تدمير المنشآت الصناعية وفرض قيود على تصدير المنتجات الفلسطينية وإدخال المواد الخام أيضا من خلال شراكة مذلة مع نخبة اقتصادية فلسطينية. كان الهدف من هذه الإجراءات تجويع الشعب لإجباره على القبول بأي حل سياسي. هذه السياسة لم تنجح ولكنها أدت لتبعية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني لجهات مانحة أجنبية وهي تبعية مضرة بالمشروع الوطني ومعيقة له.
- ٧ انتهت انتفاضة ١٩٨٧ بتوقيع اتفاقية أوسلو وانتهت انتفاضة الأقصى بالانقسام. فهل كانت الانتفاضتان عفويتين أم موجهتين ومخطط لهما؟ إن كانتا عفويتين فيمكن تفهيم ما جرى لهما وبالتالي لا نحمل القيادات السياسية مسؤولية ما لهما ولكن القيادات والفصائل تقول إن الانتفاضتين كانتا موجهتين من قبلهما، معنى هذا أن الفصائل وخصوصا حركتي فتح وحماس وجهتا أو وطفنا الجماهير المنتفضة لهذه النهاية، حركة فتح وجهت انتفاضة ١٩٨٧ لتمير نهج التسوية وتوقيع اتفاقية أوسلو، وحركة حماس وجهت انتفاضة الأقصى للانقلاب على النظام السياسي ولتسيطر على قطاع غزة.
- ٨ غالبية مستشاري الرئيس أبو مازن، شخصيات غير شعبية وسمعتها سيئة وفشلوا إما في الانتخابات التشريعية أو انتخابات مؤتمر حركة فتح، مما يثير التساؤل حول المعايير التي على أساسها يتم اختيار هؤلاء وهل هم متواجدون بإرادة الرئيس أم مفروضون عليه من قوى خارجية؟
- ٩ إذا استثنينا أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية - القيادة العامة - وابنه، فكل أبناء قادة فصائل منظمة التحرير انسلخوا عن العمل النضالي: ثقافة وممارسة واغتنوا وأصبحوا من أصحاب الثروة والجاه فيما حالة الشعب تزداد سوءا وآباؤهم يتحدثون عن النضال وعن معاناة الشعب! هذه ظاهرة تحتاج لدراسة من علماء الاجتماع السياسي، إن لم يكن القائل قدوة لأبنائه في نهجه النضالي فكيف سيكون قدوة لأبناء الشعب؟ لو كان الأبناء يعتقدون أن آباءهم يسرون على الطريق الصحيح لاتبعوا نهجه.

١٠ يوجد ما يمكن اعتباره رشوة جماعية للشعب : الدول المانحة من خلال الرواتب والمشاريع ، وكالة الغوث ، المنظمات الأهلية ، الدول الإقليمية والعربية من خلال الأموال التي تقدمها مباشرة للسلطة أو غير مباشرة للتنظيمات ، جماعات الإسلام السياسي عبر العالم الخ ، كل ذلك جعل أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يتقاضى راتباً أو ما يوازيه من المساعدات وهو جالس في بيته ، وهذا خلق مجتمعاً غير منتج وبالتالي مرتبطاً بهذه الجهات الخارجية ، وبالتالي غير متحمس لتغيير الحال ما دامت نخبه وأحزابه غير معنية باستنهاض الحالة الوطنية .

١١ جريمة المفاوضين الفلسطينيين لا تقل عن جريمة إسرائيل في موضوع الاستيطان لأنه لا يُعقل أن يستمر المفاوضون الفلسطينيون بالتفاوض حول موضوع الاستيطان لمدة ثمانية عشر عاماً فيما الاستيطان يتواصل بتسارع وفيما يوجد مرجعية دولية تقول بعدم شرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة؟ والأخطر أن نفس الفريق المفاوض وكبير المفاوضين يترقى تنظيمياً ووظيفياً ويتيحاً لقيادة ماراتون مفاوضات جديدة تحت عنوان إعلان تجسيد قيام الدولة! . فهل الذين يفشلون في إنجاز المهام الأصغر يمكنهم إنجاز المهام الأكبر؟ .

١٢ لم يعد حل السلطة قراراً فلسطينياً خالصاً بالرغم من أنها تأسست شكلياً بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فحيث إن السلطة باتت تخدم إسرائيل وتحضاً بقبول الرباعية فهذه الأطراف مستعدة لضمان استمرارية السلطة رغماً عن إرادة منظمة التحرير . أيضاً المصالحة بالمفهوم المتداول لم تعد خاضعة لشرط فلسطيني داخلي بل تحتاج لتوافقات أو مصالحة عربية وإسلامية وقبول إسرائيلي ، ومن الصعب الفصل بين الانتخابات والمصالحة والتسوية .

١٣ إذا كانت حركة حماس والجهد الإسلامي تمثلان تياراً إسلامياً مرتبطاً بالإسلام السياسي الخارجي ، فلماذا لا تتوحد القوى الوطنية في إطار واحد لمواجهة هذا التيار الأصولي؟ لماذا لا يعيد التيار الوطني بكل فصائله بناء منظمة التحرير ثم يطلب من حماس و الجهد المشاركة أو يواجهونهما كجبهة متحدة؟

١٤ ندرك الحالة المتردية لمنظمة التحرير مؤسسات وشخصيات وبالتالي لا ندافع عن واقع المنظمة بل عن صفتها المعنوية والسياسية حيث من خلالها يعترف العالم بالشعب الفلسطيني وبقيضته السياسية ومن خلالها يتواجد ممثل الشعب الفلسطيني في كل المنظمات والمحافل الدولية ، لو انتهت المنظمة أو شكل الفلسطينيون هيئة جديدة سيحتاج الأمر لجهود مضنية حتى تكتسب اعترافاً دولياً وقد لا يحدث ذلك في ظل واقع النظام الدولي الجديد ، وعليه سيكون من الأفضل الحفاظ على المنظمة مع تطويرها وتوسيعها لتستوعب كل القوى السياسية ، وفي داخلها يمكن تجديد المشروع الوطني .



إشكالية العلاقة بين فتح وحماس

عبد الغني سلامة *

بدأت جولات الحوار بين حركتي فتح وحماس في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، وكانت أولى جلسات الحوار قد عقدت في الخرطوم حيث ترأس وفد فتح آنذاك المرحوم ياسر عرفات ؛ واليوم يكون قد مضى على بدء هذا الحوار قرابة العقدين من الزمن دون أن يبدو في الأفق أي نهاية له ، وما يدعو للإحباط أن الحركتين للآن لم تتوصلا لأي اتفاق حقيقي ، وجميع الاتفاقات التي كان يتم التوصل لها كانت سرعان ما تختفي ويتم التراجع عنها ، الأمر الذي يثير عاصفة من التساؤلات والشكوك سنطرحها في سياق هذه الدراسة .

ولا بد أن نتفق بداية أن للحركتين تاريخا مشرفا من النضال الوطني وماضيا زاخرا بالتضحيات الجسيمة ، وقد قدمت كل منهما كوكبة من قادتها وكادرها على مذبح الشهادة ، فيما غيبت السجون والمعتقلات أفواجاً غفيرة من خيرة شبانها ، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك في إخلاصهما لفلسطين ، أو التشكيك في وطنيتهما وغايتيهما ، ولا يحتاج أي منهما لنصائح وعظات عن أهمية الوحدة الوطنية وضرورة إنهاء حالة الانقسام فكلتاهما تدرك خطورة هذا الوضع ليس على القضية الفلسطينية وحسب بل وحتى على قدرة التنظيمين على الصمود في وجه المتغيرات القادمة ، ولدى الحركتين من المنظرين من لديه القدرة على التحدث لساعات طويلة عن هذا الموضوع ، ومع ذلك فإن هذه الحقائق وإن بدت بديهية إلا أنها تضيف مزيدا من الغموض على المشهد وتضيف أسبابا أخرى للإحباط وتعمق من حيرة المراقب في أسباب تعثر الحركتين في خلق إستراتيجية واحدة موحدة ، أو حتى الاتفاق على برنامج مشترك .

ولفهم هذه الإشكالية ينبغي تصويرها من مختلف الجوانب دون تسطيح أو تهويل ، ولأن عوامل كثيرة متداخلة تؤثر عليها فلا ينبغي أن نهمل أيا منها ، مع الالتزام برفض منهج التخوين والتكفير وإطلاق التهم والتوصيفات والأحكام المسبقة ، فليس الهدف من هذه الدراسة الحكم على صوابية أحد من عدمها أو تصنيف الآخرين في خانتي الخيانة والوطنية ، ليس لأن هذا المنهج عقيم وحسب بل لأن هذه هي المهمة عادة ما يضطلع بها التاريخ ، ولكن مع هذا كله من حق الجماهير أن تطلع وتعرف الحقائق .

* مهندس زراعي

هل هو خلاف سياسي أم أيديولوجي؟

من المؤكد أن البعد الشخصي لبعض القيادات قد ترك آثارا سلبية في تأسيس وتعميق الإشكالية بحيث يصعب تجاوزها، وأن التعصب الحزبي لأبناء التنظيمين قد شكل الوقود الحيوي لإشعال الخلاف وإدامته، إلا أن الشخصية والتعصب ليسا سوى الشكل الظاهري للمشكلة، وهناك في العمق ما هو أهم وأكثر تأثيراً.

يعتقد الكثيرون أن الخلاف الأيديولوجي بين الحركتين يأتي في مقدمة أسباب الخلاف، وطالما اتفقنا على عدم تفسير أي ظاهرة بالاستناد إلى عامل واحد، فإننا لن نسلم بصحة هذه الفرضية قبل تمحيصها، فإذا كانت الأيديولوجية هي نسق علمي يفسر الكون والحياة والإنسان ويصوغ نظاما اقتصاديا سياسيا لمجموعة من الناس تلتقي على هذا الفهم المشترك، فقد اعتبر آخرون أن الأيديولوجيا لا تغدو عن كونها النقاء مصالح مشتركة لمجموعة من الناس ولكن على المدى الطويل ضمن نفس الحقبة التاريخية. وقد لا يتعارض التفسيران كما يبدو للوهلة الأولى، إلا أن التفسير الثاني بالنسبة للأول يمكن تشبيهه بحال قوانين نيوتن مقارنة بقانون أينشتاين في النسبية، فالأخير لم ينف الأول بل قدم تفسيراً أعمق وأشمل وأبعد مدى، وبالتالي فهو يقترب أكثر من العلمية والواقع.

وعموماً، يمكن القول إن الأيديولوجيات تتشابه في منحها العاطفي وطبيعتها المحركة للجماهير وتعبيرها عن أفكار يعجز العلم التجريبي عن إثبات صحتها، وتاريخياً لم تنوع كل الأيديولوجيات عن استخدام كل وسائل الاستقطاب لما يوصلها مبتغاه، ولم تتوان لحظة عن توظيف الدين والطائفة والشعار السياسي لتحقيق هدفها ومسعاها الوحيد وهو الظفر بالسلطة.

سقنا هذه المقدمة البسيطة لتتوصل إلى فهم مشترك بأن الأيديولوجيا وكل ما يتفرع عنها من نظريات يُراد لها غالباً أن تصل مرحلة التابو، وكل ما ينبثق عنها من شعارات يحرص مطلقوها على إحاطتها بهالة من القداسة، هي في حقيقتها قضية سياسية بامتياز، وما المقدس والمطلق في كل هذه الأيديولوجيات إلا ساتر كثيف من الدوغما يُراد منه منع الآخر من رؤيتها على حقيقتها الدنيوية المجردة وبالتالي حرمانه من سلاح النقد، لا بل تكفير وتخوين كل من تسول له نفسه الاقتراب من هذا المقدس.

حماس كحركة اسلامية تحمل أيديولوجيا دينية تعتقد أنها تمثل الدين نفسه وبالتالي فإن سياساتها وممارساتها وإدارتها للصراع ما هي إلا تعبير عن فهم ديني يستمد قوته من القوة التي يمثلها الدين نفسه، وعليه فإنها ستعمل على أرض الواقع وفق هذه الرؤية باعتبارها حركة ربانية وامتداداً لرسالة الإسلام العظيمة، ومن هنا ستكون حماس في بنائها الداخلي وتكوينها السياسي تمثل بناءً ثيوقراطياً يؤمن أنه يحتكر الصواب ويمثل الحقيقة المطلقة وينظر إلى كل من يخالفه على أنه مفارق للجماعة وخارج عن شرع الله.

وقد رأينا كيف سَفَّهت أيديولوجية «حماس» أيديولوجية «جند أنصار الله» بزعامة عبد اللطيف موسى في

رفع حينما اعتبرت الأخير مصابا بلوثة عقلية، فكل ما دعى إليه الشيخ وما كان من وجهة نظر أتباعه مقدسا صار مذموما في أعين حماس !! ولم تكف حماس بتجريم أفكاره بل حاصرت مع جماعته في المسجد وقتلتهم . وعلى إثر مقتلهم هبَّ التنظيم العالمي للسلفية الجهادية وكفّر حماس وأخرجها من ملة الإسلام، متبعا في ذلك نفس قواعد لعبة «الأيدولوجية والسلطة» .

وهذا النمط من تبادل الأدوار تجده في مستويات أخرى ضمن أمثلة واضحة للعيان، فإذا أخذنا غزوة مثالا سنجد كيف تتبادل التيارات الفكرية الإسلامية التهم والإدعاء باحتكار الحقيقة وكيف تقوم بحملات التكفير بعضها تجاه بعض؛ فما تقبل به حماس يرفضه الجهاد الإسلامي، وما تؤمن به السلفية الدعوية ترفضه السلفية الجهادية، وما تريده حماس يختلف كلياً عما يريده حزب التحرير، علماً بأنهم جميعاً متفقون على المستوى الديني ولكنهم مختلفون على المستوى الأيدولوجي، وهذه الممارسة تنسحب أيضاً على الأحزاب الوطنية والحركات العلمانية، مع فرق في استخدام المصطلحات، حيث يستبدل التكفير بالتخوين .

وكمثال، سنرى كيف أن التوظيف الدوغمائي للأيدولوجيا يبدو جلياً في سلوك حماس تجاه المقاومة، حيث تعلي حماس من جانبها النظري وتضعف الجانب العملي، فمثلاً هي تكثر من الحديث عن برنامجها المقاوم ولكنها عملياً ومنذ سنوات عدة كفت عن الممارسة الفعلية للمقاومة، وهي حالياً تمنع المقاومين الآخرين من المقاومة، وتكبح جماحهم وتنظر اليهم كعائق سياسي، أي أن حماس تمارس أيدولوجية السلطة كي تخدم نظريتها السياسة، فالسلطة وممارستها هي الهدف النهائي لها وهي التي تسعى للاستحواذ عليها بكل قوة .

وإذا كانت "حماس" قد جعلت من الإسلام مَعِيناً لها لبناء "أيدولوجيتها السياسية" والتي أحاطتها بتراث طويل من المقدس يمتد عبر خمسة عشر قرناً من الزمان، وسعت لأن تستمد شرعيتها السياسية من هذا التراث وأفحمت نفسها في صلب تاريخ الإسلام وربطت نفسها بكل ما هو رباني ومقدس، فإن "فتح" أيضاً قد استمدت "أيدولوجيتها السياسية" من "فلسطين" بكل ما يحيطها من هالات القداسة، وجعلت نفسها كجزء من حركة النهضة العربية وامتداد للثورة العربية والنضال القومي، وسعت بكل قوتها للاستفادة من هذا الإرث النضالي ومن قدرة القضية الفلسطينية على الجذب وجعلت من كل هذه القيم ما يشبه المقدس وحاولت توظيفه لتحقيق هدفها السياسي .

بعد كل هذا التوظيف الناجح للمقدس، صار من الصعب وضع الأمور في نصابها وتسمية الأشياء بمسمياتها المجردة "دون تقديس"، وصرنا بحاجة إلى جرعة زائدة من الجرأة والصرامة للإقرار بأن "حماس" وكل تيارات الإسلام السياسي إنما تسعى للسلطة "الدنيوية" بكل ما تعنيه الكلمة وما تحتاجه السلطة لنجاحها، وأنها في سبيل هذا الهدف قد صنت العالم إلى فسطاطي الحق والباطل، والخير والشر، وكفرت كل من يعترض طريقها بما في ذلك أبناء ملتها، أي أنها وظفت الأيدولوجيا لخدمة مآربها بعد أن كستها برداء القداسة والمطلق الذي لا يأتيه الباطل من أمامه ولا من خلفه .

وبحاجة أيضا إلى نفس الجرعة للإقرار بأن "فتح" وكل الأحزاب الثورية والعلمانية والوطنية إنما تسعى للسلطة والحكم، أي السيطرة على قطعة من الأرض وإقامة كيان سياسي عليها، وأنها في مبتغاها هذا شأنها شأن كل النظريات الثورية في العالم وعلى مر التاريخ ستحط من شأن العدو وتجعله معتديا وغاشما ويتوجب مقاتلته، ومن ثم ستعلي عاطفيا ووجدانيا من شأن التضحيات في سبيل هذا الهدف.

وهذا لا يعني قطعاً بأن حماس لا يحق لها النضال لتحقيق أهدافها، أو أن أهدافها غير مشروعة، أو أنها غير صادقة في نواياها، فهي فعلاً تناضل لإقامة حكم إسلامي وفق رؤيتها الخاصة، ولكن الحقيقة أن هذا الحكم الذي تسعى للوصول إليه في جوهره ومضمومته وحتى في معظم جوانبه الشكلية لا يختلف عن أي نظام حكم أو أي سلطة أخرى أقيمت أو ستقام على أي جزء من الكرة الأرضية، وبالذات الأنظمة الثيوقراطية.

كما لا يعني بالمطلق بأن ما وصفت "فتح" أعداءها به بأنهم معتدون وظالمون ويتوجب مقاتلتهم هو وصف غير صحيح، بل هو كذلك دون ريب، ولا يعني أيضا أن أهداف "فتح" غير مشروعة أو أنها غير صادقة في نواياها، فهي بدون أدنى شك تناضل من أجل تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفق رؤيتها الخاصة، وطالما عبرت عن ذلك جهارا نهارا وبمنتهى الوضوح، وهو هدف من وجهة نظرنا يمثل قمة العدالة الإنسانية، ولكنه في نهاية المطاف سعي لإقامة نظام حكم وكيان سياسي في جوهره ومضمومته وحتى في معظم جوانبه الشكلية لا يختلف عن أي حكم أو أي سلطة أخرى أقيمت أو ستقام على أي جزء من الكرة الأرضية، وبالذات الأنظمة الديموقراطية.

هل هنالك خلاف سياسي بين الحركتين؟

لن نجري مقارنة بين أهداف ووسائل حركات الإسلام السياسي من جهة وبين الحركات والأحزاب الوطنية والعلمانية من جهة أخرى، من حيث سعيهم للسلطة ومحاربتهم خصومهم، وسنركز أكثر على تبيان الفرق بين حماس وفتح والبحث في أسباب خلافهما لكونهما يتنافسان وأحيانا وللأسف يتصارعان في السيطرة على نفس الأرض.

حماس تختلف مع فتح وبقية فصائل العمل الوطني بشكل عام في رؤيتها للحل والأسلوب والأدوات وفهم المرحلة وترتيب الأولويات وبناء التحالفات، وهذا حق طبيعي لها، ولكن جميع هذه التسميات هي ممارسة سياسية بامتياز، وطالما أن الحركتين «فتح وحماس» قد وضعتا نصب أعينهما هدفا أعلى وغاية كبرى هي إقامة كيان سياسي على فلسطين أو أي جزء يتاح لهما منها - وهو هدف سياسي محض - حماس تريده كيانا إسلاميا وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفتح تريد دولة فلسطينية مدنية ذات نظام ديموقراطي، فإن الغاية الكبرى هذه ستنقسم تلقائيا إلى هدفين لكل هدف منها أساليبه وأدواته ونظريته الثورية وبناءه التنظيمي، إلا أنه من البديهي أن الهدفين سيصطدمان بعدو واحد مركزي وهو الكيان الإسرائيلي الذي يحتل كل فلسطين ويمنع - طالما هو قادر على ذلك - إقامة أي نظام حكم فلسطيني مهما كانت تسميته، هذا العدو المركزي من المفروض بدهاء أن

يوحد الحركتين في مواجهته وأن يدفعهما لتأجيل خلافتهما إلى ما بعد حسم صراعهما معه، ولكن ما حصل هو أن هذا العدو كانت تتاح له في كثير من الأحيان فرصة الإمساك بزمام الأمور فكان يوجه عداء الحركتين له بعضهما في اتجاه بعض، وأحيانا كان يقوي طرفا على الآخر، وطبعاً في سبيل إضعاف الطرفين.

الآن وبعد أن جردنا الحركتين من هالة القداسة وفرغنا أيديولوجيتهما من محتوياتها الغيبية والدينية والشعاراتية، وبعد أن تخلصنا من تأثير الشحن العاطفي، يمكننا القول إن الأيديولوجي في تاريخ الحركتين كان يتماهى مع السياسي للحد الذي صار من المتعذر الفصل بينهما سيما وأن الحركتين دأبتا - ولكن بطرق وبدرجات متفاوتة - على توظيف الأيديولوجي لخدمة السياسي، ولكن وللأمانة التاريخية لا بد من الإقرار بأن حماس ولأنها حركة دينية كانت تفوق وبمراحل حركة فتح في التوظيف الأيديولوجي وفي الممارسة الدوغمائية، وبخاصة لأن الدين لديه إمكانيات أكبر بكثير في هذا الشأن، في حين أن «فتح» كحركة لا دينية ليس في أدبياتها شيء من الغيبيات والمطلقات كان أداؤها الإعلامي يتسم بالبراغماتية التي كثيرا ما كانت تبدو للجماهير تبريرات بائسة غير مقنعة لتنازلات سياسية غير مطلوبة، على عكس «حماس» التي بنت رصيدها الجماهيري استناداً إلى أدائها الإعلامي الدوغمائي الذي يخاطب العواطف والوجدان.

نقاط الخلاف والالتقاء بين الحركتين

يمكننا - ومن أجل التبسيط - تحديد مستويين رئيسين نشخص فيهما نقاط الخلاف والالتقاء بين الحركتين: المستوى الإستراتيجي العام ونجد فيه تبايناً طفيفاً وأحياناً تطابقاً شبه تام في رؤية الحركتين وموقفهما من القضايا الكبرى كالتسوية السياسية ومشروع الدولة الفلسطينية وفلسفتها من المقاومة وممارستها لها، والمفاوضات المباشرة، وكذلك موقفهما الملتبس من الاعتراف بإسرائيل، وفي المستوى الثاني سنجد قضايا وعوامل سياسية وميدانية ذات بعد تكتيكي، ولكنها مهمة ومؤثرة ومنها تأثير العامل الخارجي، وبناء الثقة بين الطرفين والمرجعيات المؤسسية، إلى جانب القضايا التفصيلية الشائكة والتي نجمت عن الانفصال أو كانت سبباً له، كالأجهزة الأمنية والمحاصصة والتقسام الوظيفي والحكومة وإصلاح منظمة التحرير، وقانون الانتخابات...، وقد نتفق في النهاية على أن كل ما تقدم عبارة عن الشكل الظاهري لتناقض الحركتين، وأن جوهره عبارة عن تناقض بين مشروعين: المشروع الوطني القومي في مواجهة المشروع العالمي للإسلام السياسي، ولن نستعجل في الحكم على المشروعين قبل دراسة وتحليل كل مستوى لنقاط الالتقاء والخلاف بينهما، لتتابع: الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧.

في عالم السياسة لا توجد محرمات ولا مطلقات ولا ثوابت، وكل القضايا التي تخضع للسياسة تصبح نسبية ومتحركة وتخضع لقوانين الصراع وتقديرات الظروف المحيطة وتحليل موازين القوى وتلمس الدرب نحو الهدف البعيد بشتى الطرق، وإذا ما تحررنا من أسر الشعارات ورأينا الأمور بمنظار الواقعية والنسبية سنجد أنه لا فتح ولا حماس ولا أي فصيل آخر لديه مرجعية فكرية وأيديولوجية ثابتة ومقدسة ولا يحيد عنها قيد أمثلة، وأن العمل السياسي والنضال الوطني يحتم عليها العمل بواقعية سياسية، وتحديد ما هو ثابت ومقدس ولا

يقبل المساومة وإلى أي مدى، وما هو خاضع للتكتيك والمصلحة والتقدير السياسي وظروف الزمان والمكان وموازن القوى وبيئات العمل وغيرها؛ وبالطبع، فإن ذلك سينعكس على البرنامج الوطني والسياسي لكلا الطرفين، وعلى تحديد الأولويات، وعلى ما يمكن تقديمه من تنازلات، وعلى رؤية الطرفين الإستراتيجية والتكتيكية لمشروع التسوية.

ولو دققنا النظر في أيديولوجية حماس لنفرز منها ما هو سياسي، أو في برنامجها السياسي لنفرز ما هو أيديولوجي، سنجد مجموعة من الشعارات والنصوص العامة، ولا سيما بعد أن قطعت الحركة شوطا طويلا في العمل السياسي وبشكل خاص بعد أن تولت السلطة في الضفة وغزة ثم انفردت بها في غزة؛ لو ألقينا الضوء على هذه الشعارات لاستطعنا بكل سهولة تبيان الفرق بين ما كان أيديولوجيا يأخذ شكل المقدس ثم صار سياسيا يأخذ صفة السياسي، لنرى بجلاء لا يعتريه الشك كيف تحول بين ليلة وضحاها ما كان ثابتا إلى متغير، وما كان مطلقا إلى نسبي وما كان محرما إلى مباح بل إنه صار واجبا شرعيا !!

عند هذا المستوى من القراءة سنجد شعار حماس الشهير بأن «فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عن أي جزء منها مهما طال الزمن أو اشتدت الضغوط، والمعركة معركة أجيال، كما لا يوجد ما يُبرر التنازل، حتى عندما يكون الفلسطينيون والعرب والمسلمون في أشد حالات ضعفهم»، وعندما كانت فتح وبقية فصائل منظمة التحرير تدعو لإقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، كانت تعتبر هذا تنازلا عن ثلاثة أرباع فلسطين وكانت تعد ذلك في منزلة الخيانة العظمى، ولكن في مرحلة لاحقة وافقت حماس على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضي ال ٦٧ خالية من المستوطنات وعاصمتها القدس مع حل عادل للاجئين، وهذا لا يختلف في شيء عن برنامج فتح الذي كانت تعتبره كفرا بواحا وتفريطا بأرض المسلمين.

وفي نفس السياق نتابع موقف حماس من الانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الوطنية، لنرى كيف انتقلت من موقف التحريم إلى المقاطعة إلى الموافقة السلبية ثم القبول الإيجابي الذي جعل من المشاركة في الاقتراع واجبا دينيا، ثم لنرى كيف اختلفت من برنامج حماس الانتخابي كل الفقرات والشعارات التي تضمنها ميثاق حماس والتي تدعو لإزالة إسرائيل من الوجود، واستبدلت بها برامج انتخابية لها صلة أكثر بالواقع.

هذا التغير الواضح في موقف حماس من الدولة الفلسطينية ومن المشاركة السياسية يعكس تطورا إيجابيا في أدائها السياسي ويدل على درجة معينة من النضج، وأن قراءتها للمعطيات والظروف المحيطة باتت أكثر واقعية، لكنها وخلافا لفتح التي لا تجد حاجة لتبرير مواقفها السياسية لسوق حجج ومسوغات دينية أو استصدار فتاوى تحدد لها مجال حركتها، فإن حماس مع كل تغير في مواقفها - حتى لو كان جذريا - كانت تضطر لتبريره بفتاوى وبراهين فقهية ثم تسندها بالقياس بأمثلة من التاريخ الإسلامي، لأنها كانت تجعل من القضايا السياسية قضايا دينية بحثة.

أما بالنسبة لفتح فباستثناء مراحل تكونها وصعودها المبكرة والتي اتسم برنامجها آنذاك بالشعارات والعاطفية

والتشدد سنجد أنها ومنذ تبنيها البرنامج المحلي عام ١٩٧٤ قد دخلت في ما يمكن وصفه بالنضج السياسي أو البراغماتية التي كانت تصل مديات غير مقبولة أحيانا، ومن هنا فإنها لا تجد صعوبة في التكيف مع أي ضغوط تتعرض إليها أو بإبداء المرونة إزاء أي تحرك سياسي، الأمر الذي يعفيها من التبريرات الأيديولوجية وإصدار الفتاوى، فالأمر بالنسبة لفتح مرتبط بتقدير المصلحة، ودراسة الواقع وموازين القوى، وتحصيل ما يمكن تحصيله وفق قرارات الشرعية الدولية، لأنها ترى الإصرار على كل فلسطين الآن قد يؤدي إلى خسارة كل فلسطين وللأبد، كما أنه لا يمكنها المراهنة على عامل الزمن الذي لم يعمل لصالح القضية طوال السنوات المائة الماضية.

مفهوم المقاومة في برامج الحركتين

تعتبر حماس شأنها شأن الكثير من حركات الإسلام السياسي أن مقاومة إسرائيل والدفاع عن فلسطين باعتبارها أرضا للمسلمين مسألة تدرج في صلب الجهاد المقدس الذي فرضه الإسلام كواجب شرعي وفرض عين على كل مسلم ومسلمة . . . ولن نتساءل هنا: لماذا تأخر الإخوان المسلمون ٤٠ عاما كاملة قبل الشروع في تطبيق هذا الفرض! وهي الفترة الفاصلة ما بين قيام إسرائيل وانطلاقة حماس (١٩٤٨~١٩٨٨)، ولن نسأل أيضا لماذا تأخرت المقاومة المسلحة بعد ذلك أربع سنوات إضافية لتنتقل فعليا مع بدايات انطلاقة العملية السلمية في العام ١٩٩٢! ولن نسأل أيضا لماذا اقتصر أسلوب حماس في المقاومة على شكلين فقط هما العمليات التفجيرية والصواريخ محلية الصنع وبالكاد مارست اشكالا أخرى! فالتصدي لتلك الأسئلة يحتاج إلى بحث منفصل.

وطرح هذه الأسئلة بهذه الصورة المقتضية هو من أجل تخيل إجابات عامة عن تلك التساؤلات، وحتى نخلق فضاءً للفكرة يمكن من خلاله التعرف مباشرة على فلسفة حماس الحالية للمقاومة خاصة بعد أن اختطت لنفسها أسلوبا مميزا وراكت تجربة مهمة في هذا الشأن، وتتبع مسار ممارسة حماس للمقاومة المسلحة سناحظ كيف صعدت من هذه العمليات في الأعوام ١٩٩٢ ~ ١٩٩٤ وهي الأعوام التي شهدت ميلاد اتفاق أوسلو، وموجة ثانية من التصعيد ١٩٩٦ ~ ١٩٩٨ وهي السنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية، ثم موجة أخرى أكثر عنفا في السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، وأخيرا الوقف شبه التام للمقاومة المسلحة بعد تفرد حماس في حكم غزة ونزوعها نحو دخول الحلبة السياسية وانتزاع اعتراف عالمي بها، ما يدل على أن تصعيد العمل العسكري أو إيقافه كان دوما يخدم رؤية حماس وموقفها من التسوية السياسية.

ولا شك أن توظيف المقاومة المسلحة لخدمة هدف سياسي هو أسلوب مشروع من ناحية المبدأ، ولكن لا يجب أن يتم هذا التوظيف بأسلوب دوغمائي، فحركة فتح مثلا كانت واضحة في هذا المجال، ففي المراحل المبكرة من نشأتها مارست العمليات العسكرية عبر الحدود، وفي مرحلة أخرى تصادمت مع إسرائيل في معارك طاحنة، واستخدمت العمليات العسكرية من الداخل، حتى أنها في مرحلة ما لجأت لخطف الطائرات

(أيلول الأسود) وفي انتفاضة الأقصى قدمت نموذجا فريدا عبر عمليات كتائب شهداء الأقصى، وهي الآن في حالة تهدئة وتوقف شبه تام عن العمليات المسلحة، ولكنها تؤمن وتدعو لأشكال المقاومة الشعبية المدنية، وفي مؤتمر فتح السادس أكدت على تمسكها بخيار المقاومة، بمعنى أنها مارست أشكالا مختلفة ومتنوعة من المقاومة حسب طبيعة كل مرحلة.

وفي المحصلة نرى أن فتح التي اعتبرت الكفاح المسلح في صلب عقيدتها العسكسية وحرّمت التخلي عن السلاح في سنواتها الأولى، نرى أنها تخلت عنه فعليا أو كادت في سنواتها الأخيرة، أو أبقته كامنا، وأمنت أكثر بجدوى العمل السياسي والمفاوضات، أما حماس فقد امتنعت عن ممارسة الكفاح المسلح عندما كانت جزءا من جماعة الإخوان المسلمين ثم مارسته بقوة في مراحل مختلفة كما أسلفنا ثم توقفت عنه، وفي كل مرة كانت تجد المسوغات والتبريرات المختلفة، والحقيقة التي يغفل عنها البعض هي أن الكفاح المسلح بحد ذاته يمر في أزمة تاريخية ولم تعد ممارسته بنفس الظروف والسياقات والأدوات ولا حتى في النتائج كما كان في السابق.

ولو تأملنا في الهدف السياسي الاستراتيجي لحماس من عملياتها العسكسية لوجدنا أنه كان يبدو أحيانا غامضا أو كامنا، في حين تظهر بوضوح الأهداف المرحلية، والتي تكاد تكون مقتصرة على تحقيق أهداف تكتيكية آنية تتعلق بمعالجة حدث معين، وهو حدث غالبا ما يكون ميدانيا وذا طابع عسكري أو أمني، وقلما نسمع تصريحات تشير إلى أن الهدف من العملية العسكسية هو مثلا الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان أو إجبارها على وقف بناء الجدار أو التصدي لإجراءات تهويد القدس، وفي العدوان الغاشم على غزة وأواخر ٢٠٠٨ لم ترفع حماس شعارا سياسيا يدل على أن لها هدفا سياسيا استراتيجيا من خوض الحرب، فكل المؤشرات تدل على أنها أجبرت على خوض الحرب وأنها حُشرت في وضعية الدفاع، وكل الأهداف التي حددتها قيادات حماس تنحصر في فتح المعبر ووقف العدوان وفك الحصار وتحسين شروط التهدئة، وهي نفس الأهداف المعلنة لها منذ أن انفردت بحكم قطاع غزة.

وبتحليل لبعض تصريحات قادة حماس ومتابعة ممارسات حماس على الأرض نتوصل إلى استنتاجين: الأول أن حماس اختزلت جميع أشكال المقاومة ضمن قالب واحد وصادرت وأنكرت كل الأشكال الأخرى، ففي مرحلة سابقة كانت العمليات الاستشهادية هي الشكل الوحيد الذي تمارسه، ومن لا يؤمن بهذا النوع من العمليات كانت تصنفه على أنه مستسلم وخانع، ولما توقفت هذه العمليات استبدلت به الصواريخ محلية الصنع، وصار كل من لا يؤمن بجدوى إطلاق الصواريخ هو أيضا مستسلم ومعاد للمقاومة!

أما الثاني فهي وضع حماس لنفسها ومعها قوى المقاومة في موقف الدفاع، حتى لو كانت الأهداف التي تصيها في عمق أراضي العدو، فهي تأتي كرد فعل على عدوان قوات الاحتلال، تدافع عن نفسها، ترد القوات الغازية، تنتقم لاغتيال قائد ميداني، تتصدى للدبابات المهاجمة.

والخلاصة التي نصل إليها أن وضع المقاومة في موقف الدفاع وحصر عملياتها في دائرة ردات الفعل، هو وقوع في الفخ الإسرائيلي واللعب في الساحة التي يستدرجها إليها في الوقت والمكان اللذين يحددهما، ويعني سد أي أفق سياسي لأي انتصار حقيقي ممكن تحقيقه، فالانتصار الحقيقي الذي يؤدي إلى تغييرات إستراتيجية لا يمكن أن ينجم عن عمل دفاعي محض، بل يحتاج إلى هجوم استراتيجي، وطبعاً هذا الهجوم لا يشترط أن يكون هجوماً عسكرياً بالمعنى التقليدي، بل هو الهجوم السياسي الذي تُستعمل فيه جميع أشكال المقاومة الوطنية.

المقاومة والمفاوضات

المفاوضات المباشرة بين الأطراف المتصارعة ليست اختراعاً فلسطينياً، فقد مورست المفاوضات في جميع الحروب والنزاعات على مدار التاريخ، وفي العادة عندما كان يعجز طرفا الصراع عن فرض أهدافهما بالقوة فإنهما يلجآن للتفاوض للتوصل إلى نقطة في الوسط، بهذا المعنى فإن المفاوضات ليست بديلاً عن القوة العسكرية بل هي شكل مهم وأحياناً حتمي من أشكال ممارسة القوة، وبين ممارسة القوة أو المقاومة المسلحة والمفاوضات علاقة جدلية لا تقبل الانفصال، من المفترض أن تأخذ هذه العلاقة شكل التكاملية حتى تكون هذه التكاملية في خدمة المسارين معاً، فكما أن الكفاح المسلح يحد ذاته ليس هدفاً وغاية فإن المفاوضات أيضاً مجرد وسيلة لتحقيق غاية عليا، والفصل القاطع بين المفاوضات والمقاومة إنما هو أسلوب دوغمائي وعدمي تلجأ إليه عادة الجهة التي تعتمد أحد الأسلوبين دون الآخر.

وفي هذا السياق لدى حماس مقولة جاهزة طالما رددتها وهي أن الفلسطينيين جربوا المفاوضات عشر سنين كاملة دون طائل (متى بدأت هذه السنوات العشر ومتى انتهت؟ وأين جرت هذه المفاوضات؟!)، ولدى فتح أيضاً اتهام جاهز لحماس بأن عملياتها المسلحة وتوقيتها الخاطيء هي التي تسببت بفشل المفاوضات، والحقيقة أنه لم يكن هنالك أي تنسيق أو تناغم أو تكامل بين العمل العسكري وبين العمل السياسي، فلم يأخذ أي منهما فرصته في النجاح، لأن اعتماد المفاوضات أو المقاومة دون أن تُبنى علاقة تكاملية بينهما أمر يخرج عن سياق المنطق والعقل، فالمفاوضات بدون قوة تسندها تصبح ضرباً من التسول، والمقاومة التي لا تتوج بمفاوضات تصبح صنماً ثم تتحول إلى هدف فكري وثقافي، علماً بأنه في ظل المعطيات الحالية فإن المقاومة الشعبية المدنية هي النمط الوحيد من المقاومة القادر على التعايش مع مفهوم المفاوضات.

وتفسر حماس إصرار فتح على المفاوضات بأنها تخلت عن المقاومة، فيما تقول فتح إن حماس تنبذ المفاوضات لأنها لا تملك إمكانية الدخول فيها، أو لأن المعروض عليها مقابل دخولها المفاوضات لا يرقى إلى مستوى طموحها السياسي، بمعنى أن حماس لا ترفض المفاوضات من حيث المبدأ، وهذا ما أكده العديد من قادة حماس، حيث قالوا إن المسألة بالنسبة لهم مرتبطة بتفاصيل واشتراطات معينة يجب توافرها حتى تستطيع الحركة من خلالها تحقيق ما تصبو إليه.

الاعتراف بإسرائيل

من بين أكثر المسائل إثارة للجدل والخلاف على الساحة الفلسطينية، وحيث يلعب سحر اللغة والتلاعب بالكلمات دورا خطيرا، تبرز قضية الاعتراف بإسرائيل، حيث ظلت هذه القضية ساحة حرب كلامية وموضع سجالات خطابي بين الحركتين لم يُحسم حتى الآن.

رسميا، ولغاية الآن، لم يصدر عن مؤسسات فتح وأطرها الحركية أي اعتراف رسمي بإسرائيل، وحماس منذ البداية رفضت الاعتراف وما زالت مصرة على هذا الموقف.

إذًا، نظريا ترفض الحركتان «فتح وحماس» الاعتراف الرسمي بحق إسرائيل في الوجود، فعليا وافقت فتح على جميع القرارات الدولية التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل وأهمها ٢٤٢، أما حماس فلحدثة تجربتها في العمل السياسي لم تعترف رسميا بهذه القرارات ولكنها وافقت عليها ضمنا من خلال حكومتها سواء في الضفة وغزة أم في غزة وحدها، وما يدل على ذلك هو خطابات وتصريحات قادة حماس خاصة المتعلقة بمستقبل الصراع وبأهدافها من المقاومة.

فباختصار وبكل وضوح، يقول قادة حماس بشأن عمليات المقاومة: «إن الهدف من إطلاق الصواريخ هو الدفاع عن شعبنا من بطش الاحتلال»، «هدف العمليات هو الرد على اعتداءات الاحتلال»، «المقاومة مستمرة ما دام الاحتلال باقيا»، «إذا كف الاحتلال عن الاغتيالات والتوغلات سنوقف العمليات».

ولنا هنا أن نتساءل: ما هو المقصود بالاحتلال بالضبط؟! هل هو التواجد غير الشرعي للقوات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس؟! أم هو وجود دولة إسرائيل بحد ذاتها؟! والسؤال لا يفتش عن النوايا والقناعات بل يسعى للتدقيق في مغزى ومدلولات تصريحات قادة المقاومة فإذا توقف بطش الاحتلال وامتنع عن الاغتيالات والتوغلات وانسحب من الأراضي المحتلة فهل سينسحب الجيش الإسرائيلي ومعه عائلاته إلى أمريكا وأوروبا وستنتهي دولة إسرائيل من الوجود؟! أم إن الاحتلال سينسحب إلى داخل الخط الأخضر أي إلى داخل حدوده التي يعترف بها العالم؟!!

حماس تقول إن إسرائيل ليست خيالا وإن جيشها ليس مجرد أشباح وهي حقيقة واقعة - هكذا قالت فتح من قبل - وإن التعامل مع إسرائيل لا يعني الاعتراف بها أو بشرعيتها، فيما تقول فتح إن من حق حماس أن تصر على موقفها هذا وأنه لم يطلب منها أحد الاعتراف بإسرائيل، إنما مطلوب من الحكومة التي تمثل السلطة الوطنية القبول بقواعد اللعبة السياسية والاشتراطات الدولية ومن ذلك الاعتراف بإسرائيل، لأن السلطة نفسها هي محصلة اتفاق سياسي ثنائي بين منظمة التحرير وإسرائيل يسانده توافق دولي وإقليمي؛ وبالتالي ليس مطلوبا من حماس كحزب سياسي الاعتراف بإسرائيل لأن فتح لم تفعل ذلك؛ بل هذا ما هو مطلوب من السلطة الوطنية وأي حكومة تعينها.

الخلاف لا سياسي ولا أيديولوجي فما هو إذاً؟

لو تأملنا قليلاً في مضمون البرنامج السياسي لحماس، سواء من خلال تحليل تصريحات قادتها وناطقها الإعلاميين أو من خلال ما تكتبه وتبثه وسائل إعلامها، سنجد بكل وضوح وبما لا يدع مجالاً للشك أن برنامجها وأهدافها لا تختلف عن برنامج وأهداف الفصائل الأخرى التي تصنفها على أنها مستسلمة وتخلت عن المقاومة واتبعت نهج المفاوضات وفي مقدمتها فتح.

الهدف الاستراتيجي العام الذي تكرره باستمرار والمتمثل بالمطالبة بإنهاء الاحتلال، هو نفس الهدف الذي تعلنه فصائل منظمة التحرير، وقد توضح الهدف السياسي لحماس أكثر بعد أن أعلنت صراحة استعدادها للقبول بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وخالية من الاستيطان ضمن حدود الرابع من حزيران، مع ضمان حق العودة، وهو نفس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير والفصائل المنضوية تحتها.

ولو قمنا بعمل مقارنة لكافة بنود البرامج السياسية لكل من حماس ومنظمة التحرير لما وجدنا فرقاً ذا أهمية، والحديث هنا عن البرامج السياسية المعلنة (البرنامج الانتخابي لكتلة الإصلاح والتغيير، خطاب التكليف الذي على أساسه استلمت الحكومة، البرنامج السياسي لأول حكومة حماسوية، وثيقة الاتفاق الوطني التي وافقت عليها، برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي ترأستها، مشاركتها في قمة الرياض، موافقتها على مبادرة السلام العربية، موافقتها على احترام المعاهدات التي وقعت عليها منظمة التحرير والسلطة الوطنية . . .) بل إن المتتبع سيجد أن السقف السياسي لحماس تيين في أكثر من مرة أنه أقل بكثير من السقف الذي حددته منظمة التحرير (موافقتها على إجراء الانتخابات بدون تمثيل القدس، موافقتها على دولة ذات حدود مؤقتة، مبادرة أحمد يوسف، موافقتها على هدنة مع إسرائيل طويلة الأمد وقابلة للتجديد، التزامها الحديدي بالتهدئة) وطبعاً الحديث هنا ليس عن أهداف حماس الإستراتيجية التي لها علاقة بطبيعة تركيبها ودورها الوظيفي وأيديولوجيتها وارتباطها مع جماعة الإخوان المسلمين وتحالفاتها الإقليمية وعلاقتها بجماعات الإسلام السياسي.

بما أن الحركتين اتفقتا على مبدأ قيام دولة فلسطينية وفق ما تقره الشرعية الدولية، وأن الأهداف السياسية المعلنة لهما تلتقي بل تكاد أن تتطابق، وإن كانت فلسفة كل منهما في موضوع المقاومة تختلف في بعض الجوانب عن الأخرى إلا أن ممارستها لها وتحديدًا في المرحلة الحالية متطابقة أيضاً، وبالذات موقفهما المعلن والمطبق من التهدئة، وبالتالي لا يوجد مبرر موضوعي لأن يزاود أحد على الآخر، وكذلك تفسيرهما الملتبس لمسألة الاعتراف بإسرائيل والتي في المحصلة ستكون عبارة عن سجال لغوي وفقهي لن يغير من الواقع شيئاً إلا بتسجيل مواقف للتاريخ ليس أكثر، فهل خلافاتهما على القضايا التفصيلية والتكتيكية كافية لتكون سبباً في صراع دموي تسفك فيه أرواح كثيرة، وتسال خلاله دماء غزيرة، وتقسم فيه البلاد والعباد، ويهدد مصير القضية برمتها؟

وما دام الهدف السياسي المعلن لكل من فتح وحماس يكاد يكون متطابقاً، فهل ما يجري من خلاف واقتتال

بين التنظيمين هو نوع من الصراع على السلطة؟! وصراع على من سيفاوض إسرائيل ومن سيوقع معها الحل النهائي؟! أم صراع على الكراسي والموارد والثروة ومناطق النفوذ كما يجري في الكثير من بلدان العالم؟! وما دامت السلطة التي يجري الصراع عليها هي سلطة تحت الاحتلال وبلا صلاحيات ولا تمتلك موارد ولا ثروات حقيقية، فهل هؤلاء المتصارعون مجانين وعميان؟! الحقيقة أنهم ليسوا كذلك بالمطلق، ولكن الموضوع له علاقة بما هو بعد السلطة وبما هو أبعد من البرنامج السياسي.

صراع بين مشروعين

صار واضحا لدينا من خلال ما تقدم أن صراع فتح وحماس هو صراع بين مشروعين مختلفين، المشروع الوطني الذي تمثله فتح ومعها فصائل منظمة التحرير ذو الطبيعة الوطنية والساعي لبناء دولة فلسطينية ومجتمع مدني، ومشروع الإسلام السياسي الذي تمثله حركة حماس وحلفائها ذو الطبيعة الدينية والساعي لبناء دولة إسلامية وفرض القضايا الأمية الكبرى (المشروع الإسلاموي العالمي) على حساب المشروع الوطني.

قد يرى البعض أن انتصار أحد المشروعين يعني خسارة الآخر، وهذه حقيقة نسبية، ولكن السؤال الذي يبرز فوراً هو انتصار من على من؟ انتصار فتح على حماس أو العكس؟ أم انتصار أحد الطرفين على إسرائيل؟ والفرق كبير جدا بين الحالتين، فقد يتمكن فصائل من إلحاق هزيمة عسكرية بالآخر كما فعلت حماس في غزة في صيف ٢٠٠٧، ولكن هذا لم ولن ينهي الصراع لا بين الفصيلين الشقيقين ولا مع الاحتلال، بل هو حتما يؤخر أو يعطل بل ويمنع انتصار أي من الطرفين على الاحتلال، لأنه من البديهي أن الانتصار على الاحتلال يتطلب أولاً وقبل أي شيء آخر توحد الفصيلين على أرض المعركة في مواجهة الاحتلال وتوظيف كل إمكاناتهما التنظيمية والعسكرية والجماهيرية والسياسية ضمن استراتيجية موحدة تدوب فيها كافة التناقضات الفرعية والهامشية.

ولكن ما يجري فعليا على أرض الواقع هو إيمان كل فصائل بأن السلطة من خلال حكومتها وأجهزتها الأمنية والإعتراف السياسي الدولي بها هي التي ستوصل كل فصائل إلى هدفه الأعلى (الكيان السياسي وفق رؤيته الخاصة)، لأن السلطة ستوفر له الأرض - لا يهم إذا كانت شبه محررة أو تحت الاحتلال - وستوفر القوة والنفوذ والمال والإعلام، وكل ما يلزم لحكم الناس وفرض أنماط اجتماعية واقتصادية عليهم، فالاحتلال لن يمانع إذا ما فرض على الناس نظام حكم إسلامي أو إذا ما تدفقت الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التي ستخدم مصالح الجهات الحاكمة.

كما أنه في رؤية الحركتين لما بعد التسوية، أو لما بعد تثبيت حكم أي منهما على الأرض سواء على الضفة وغزة أم اكتفاء كل فصائل بحكم الأرض التي يسيطر عليها، هنالك تصور لدى الحركتين لطبيعة المرحلة آنذاك من حيث طبيعة الحكم والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتحالفات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق تزعم فتح بأن برنامجها بمضامينه السياسية والاجتماعية ينتمي إلى مرحلة الحدائة وما بعدها، لأنه حسب ما تراه برنامج تقدمي تحريي يقوم على أسس ديموقراطية يسمح بتداول السلطة سلميا وبشكل حضاري ويسعى لبناء دولة مدنية مؤسسية تلتزم بالقانون والدستور وتعامل جميع مواطنيها بعدالة دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين ، وليس فيها أي شكل من أشكال الحكم الثيوقراطي أو الاستبدادي أو الوراثي ، وتضمن هذه الدولة حقوق الأقليات وحرية العبادة وحرية الفرد وحقوقه المدنية والشخصية ، وتحترم المرأة ، وتلتزم بالشرعية الدولية ، وتقيم علاقاتها مع العالم على أساس حسن الحوار ووفق المواثيق والمعاهدات الدولية .

فيما تقول حماس إنها تسعى لبناء دولة فلسطينية إسلامية تلتزم بقواعد الشورى وتطبق الشريعة الإسلامية ، وتعتبر القرآن الكريم دستورها وتنظم علاقاتها بالمواطنين وفق أحكام الشريعة التي تنصف المرأة وتحترم الأديان السماوية وتعلي من شأن الإنسان ، وتلتزم هذه الدولة بأحكام الإسلام بكل ما يتصل بعلاقاتها الداخلية والخارجية .

وبينما تتهم حماس فتح بأن كل ما طرحه بشأن الدولة العتيدة مجرد تصريحات وأن تجربتها في الحكم كانت بائسة وأنها قدمت نموذجا من الفساد والترهل والفضوى ، ففي المقابل تقول فتح إن اختباء حماس خلف شعارات ومفاهيم الإسلام العظيمة هو نوع من التضليل .

موقف الحركتين الحقيقي من التسوية مع إسرائيل

على مستوى البرنامج المعلن للحركتين يرد مرارا وتكرارا على لسان قادتهما مقولة إنهما مع السلام الشامل العادل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ٦٧ شريطة أن تكون خالية من المستوطنات وعاصمتها القدس الشريف مع ضمان حل عادل لمشكلة اللاجئين ، وبالنسبة لفتح فقد أثبتت الأحداث صدقها وتمسكها بهذه الثوابت ، وخير دليل على ذلك هو فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز عام ٢٠٠٠ ، وصمود الشهيد ياسر عرفات في حصاره في المقاطعة ورفضه الرضوخ للمطالب الإسرائيلية وللضغط الأمريكي ، وتمسك الرئيس أبو مازن بنفس الثوابت وقد مضى على استلامه رئاسة السلطة خمس سنوات دون أن يبدي تنازلا بهذا الموضوع .

أما حماس فقد وافقت على إجراء الانتخابات عام ٢٠٠٦ من دون القدس ويبدو أن موافقتها جاءت بعد أن ظنت أن فتح تتذرع بهذه القضية للتهرب من استحقاق الانتخابات ، واقترحت هدنة طويلة الأمد دون الاعتراف بإسرائيل ، حيث أكد السيد إسماعيل هنية أنه إما أن يكون حل عادل كامل وإما فلا ، بمعنى أن حماس لا مشكلة لديها مع موضوع الوقت ، وتقول في هذا الصدد إن الاحتلال الصليبي لفلسطين دام مائتي عام ثم انتهى واندحر ، وبالتالي فإن إبقاء الوضع على ما هو عليه وانتظار الأجيال القادمة أفضل من الدخول في تسوية لا ترتضيها حماس ، وفي وثيقة أعدها د . أحمد يوسف ، المستشار السياسي لرئيس الوزراء المقال

السيد إسماعيل هنية، وافق على دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، واقترح صيغة للتسوية مع بعض المبعوثين من النرويج، وسويسرا، وبريطانيا.

وحول هذه الوثيقة ترى فتح أن حماس أبدت استعدادها لتقديم تنازلات كبيرة مقابل أن يتم الاعتراف بحكومة "حماس"، لتصبح لاعبا أساسيا في المنطقة وجزءا من المعادلة السياسية القائمة، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الوطنية وعكس ما كانت تدعيه، وتعتقد فتح أن حماس قادرة على تسويق هذا الحل أمام جمهورها وعناصرها وفرضها على الشعب بأي شكل تراه مناسباً. وتقول فتح إن هذا الحل إذا ما تحقق حسب رؤية حماس فإنه سيوفر لها دويلة بلا أرض وبلا سيادة حقيقية، ولكنه سيوفر لها ما تحتاجه من أدوات لفرض برنامجها وأيديولوجيتها على الجماهير. أي إقامة إمارة إسلامية تحكم وفق الشريعة الإسلامية لتكون أول وربما أهم تجربة سياسية للإخوان المسلمين، تمكنهم ليس من فرضها على المنطقة وحسب بل وبين حركات الإسلام السياسي نفسها لتؤكد تفوقها وانتصار استراتيجيتها عليهم.

والفرق بين التسويتين من وجهة نظر كل منهما جوهرية، فالحل الذي تطرحه فتح يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويثبت الاعتراف الدولي به كشعب له حقوقه الطبيعية والسياسية، وهو حل يثبت الهوية الوطنية الفلسطينية كنفى مركزى للمشروع الصهيوني ويضعها في مواجهة تماما ليحد من توسعه ويقوض الركائز الموضوعية والإدعاءات المزيفة التي قام عليها، بينما التسوية التي تقترحها وثيقة أحمد يوسف تعني تحويل الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني إلى مجرد هوية دينية وبالتالي تفتت حق تقرير المصير وتجيير النضال الفلسطيني على مدى قرن لصالح مشروع أيديولوجي حزبي لا يخدم مصالحه الوطنية العليا.

إصلاح منظمة التحرير

قد لا يكون تصنيفنا لموضوع إصلاح المنظمة في خانة التفاصيل دقيقاً، لأن منتهى غايات حماس وحلمها الكبير هو الظفر بمنظمة التحرير وقيادتها، ولكن في المرحلة الحالية فإن الحديث مقتصر على إصلاحات معينة قد لا تحدث تغييرات جذرية تمكن حماس من نيل غايتها، ما دامت فتح ومعها بقية الفصائل قادرة على الدفاع عن مكتسباتها في المنظمة، ولكن هذا الموضوع ظل موضع خلاف كبير بين الحركتين في جولات الحوار وعلى مدى سنوات طويلة، والوضع الحالي المترهل للمنظمة جعل أطرافاً عديدة كحماس والجهاد لا تعترف بشرعية تمثيلها أو على الأقل تشكك بها؛ وبالتالي وبسبب ضعفها لم تعد المنظمة قادرة على لعب دور الحكم والفيصل في ضبط آليات التداول السلمي للسلطة، والبت في الخلافات القائمة والمستحقة بين فتح وحماس تحديداً، ولم تعد تمثل مرجعية مؤسسية يحتكم إليها الطرفان، وتضبط آليات اتخاذ القرار الوطني.

ومع ذلك، ما زالت منظمة التحرير التي تسيطر عليها فتح منذ نحو ٤٠ عاماً، تشكل مظلة مقبولة لكل الأطراف، غير أن هذه المنظمة واجهت مشكلتين حقيقتين:

١. منذ تأسيس السلطة تراجع دورها وضعفت دوائرها، وقل تأثيرها في الواقع الشعبي الفلسطيني، وتكلست مؤسساتها القيادية، ولم يعد المجلس الوطني ينعقد بصورة منتظمة، وذلك نتيجة هيمنة السلطة الفلسطينية على الحياة السياسية على حساب المنظمة التي «ولدت ربّتها»!

٢. صعود قوى فلسطينية جديدة - كحماس - غير ممثلة في المنظمة، وهذه القوى أصبحت تمثل ثقلًا كبيرًا في الساحة الفلسطينية، ولن ترضى بمجرد الدخول في المنظمة دونما إصلاحات جوهرية تعكس الحد الأدنى من رؤيتها الأيدولوجية وبرنامجه السياسي، وتعكس وزنها في الشارع؛ وبالتالي فإنها ستصر على إنهاء احتكار فتح وهيمنتها على مؤسسات المنظمة.

فقدان الثقة

الكثير من عناصر حماس وقياداتها لا تثق بقيادة فتح للمسار السياسي الفلسطيني، وتتهمها بتقديم التنازلات والتنسيق الأمني مع إسرائيل والتعاون مع الأمريكيان وتسليم مطلوبين والقيام بحملات اعتقال متكررة بحق أبناء حماس، وأنها ما زالت محكومة بعقلية الهيمنة واحتكار السلطة؛ بالتالي فهي لا توفر أي فرصة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وفي المقابل لا يثق الكثير من عناصر فتح بقيادة حماس للمسار السياسي الفلسطيني؛ إذ يتهمونها بعدم النضوج وبعدم الواقعية ورفع الشعارات المضللة، وبالتسبب في حصار الشعب وبعدم تقديم أية آفاق عملية لحل مشكلاته وهمومه، وأن طريقتها الخاطئة في المقاومة سبب في تعطيل مسار التسوية والحيلولة دون تحقيق حلم الدولة الفلسطينية، وأنها بسبب حساباتها غير الصحيحة توفر الفرصة لإسرائيل كي تتحجج بالذرائع الأمنية للهروب من استحقاقات السلام، واستمرار قمع الشعب الفلسطيني وبناء الجدار والمستوطنات وتهويد القدس.

العامل الخارجي

تتهم حماس فتح بأنها وضعت السلطة الفلسطينية في الحلف المعادي للأمة والذي أسمته «فسطاط الباطل»، وأن هذا الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة بالتحالف العضوي مع الاتحاد الأوروبي إنما هو لحماية إسرائيل، ويدور في فلكه بعض الأنظمة العربية التي تصف نفسها بالمعتدلة كالأردن ومصر والسعودية، وأن سياسات السلطة بالتالي ستُسخر لخدمة أهداف هذا الحلف، ودليل ذلك تولي الجنرال دايتون مسؤولية إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتسخيرها لحماية أمن إسرائيل ولضرب المقاومة، وأنها أي فتح وتحت تأثير الضغط الأمريكي والإسرائيلي لن توافق على مطالب حماس ولن تعترف بحكمها وستعمل على إسقاط حكومتها... ومن جهة أخرى ترى فتح أن حماس وضعت نفسها في لعبة المحاور الإقليمية، وقد أعلنت صراحة أنها في المحور السوري الإيراني لمواجهة المحور الأمريكي، وخالد مشعل اعتبر نفسه الابن الروحي للخميني، وبررت حماس ذلك بأن الدول الأخرى تخلت عنها بينما احتضنتها إيران وقدمت لها الدعم المالي والعسكري والسياسي، وأن هذا المحور يعلن عن عداته للسياسة الأمريكية والإسرائيلية وبالتالي لا غضاضة من دخوله،

وتتهم فتح حماس بأنها مقابل هذا الدعم الإيراني غضت الطرف عن ممارسات ميليشيات المهدي الإيرانية ضد الفلسطينيين في العراق، وأنها بهذه الأموال أيضا تقوت على فتح وعملت على إقصائها ووراثتها تمهيدا للاستيلاء على منظمة التحرير لتحويلها إلى منظمة إسلامية (إيرانية).

ومن هنا يتبادل الطرفان الاتهامات بالتأثر بالعامل الخارجي والارتهان له وخدمة أجندات أجنبية على حساب المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، وبغض النظر عن صحة ادعاء أي طرف، فإن العامل الخارجي يُعد واحدا من بين أهم أسباب تعثر الحوار وتكريس حالة الانقسام.

جولة في أروقة الحوار

رفضت حماس عرضاً من قيادة منظمة التحرير بدخول المجلس الوطني الفلسطيني وكان ذلك في العام ١٩٨٩، حيث طالبت حماس حينئذ بنسبة ٤٠٪ من عدد مقاعد المجلس، الأمر الذي اعتبرته المنظمة طلباً تعجيزياً وغير واقعي، حيث إن حماس كانت حينئذ حركة صاعدة وليس لها هذا الحجم من الجمهور في الشارع الفلسطيني، وفي آب ١٩٩١ عُقد لقاء بين فتح وحماس في الخرموط، حيث كانت لدى قيادة فتح رغبة ومصالحة في انضمام حماس للمنظمة، لأن المجلس الوطني المرتقب في الشهر التالي كان بصدد اتخاذ قرار المشاركة في مؤتمر مدريد.

وبعد أن تشكلت السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ انشغلت في همها الداخلي وأهملت عددا من القضايا الهامة من بينها الحوار مع حماس، إلا أن حماس لم تكن تهمل نفسها، فبدأت بسلسلة من العمليات التفجيرية داخل إسرائيل شعرت قيادة فتح بأن هدفها هو تخريب العملية السلمية وإحراج السلطة، حيث أدت هذه الموجة من التصعيد العسكري إلى تغيير نوعي في المشهد السياسي حيث عاد حزب الليكود مرة أخرى للحكم، وهنا وجدت السلطة أنه لا مناص من التعامل مع حماس، وقد تعاملت معها آنذاك على ثلاثة مستويات متدرجة - بحسب ما تقتضيه الحاجة - وهي: الحوار، والاحتواء، والقمع والاعتقال.

وفي كانون الأول ١٩٩٥ عقد حوار بين السلطة وحماس، حاولت من خلال السلطة إقناع حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية، أو على الأقل الحصول على ضمانات بعدم سعي حماس لإفشال هذه الانتخابات، إلا أن حماس رفضت الدخول في الانتخابات، لكنها التزمت بعدم إفشالها.

وبعد ذلك انقطعت جلسات الحوار طوال السنوات التالية، بينما كانت «اللغة الأمنية» هي اللغة التي استخدمتها السلطة معظم الوقت للتعامل مع حماس، ولكن بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى استطاعت حماس أن نفرض نفسها من جديد وأن تستعيد دورها وتوسع شعبيتها، وصار واضحا أنه لم يعد من الممكن تجاوزها سياسياً، ولذلك نشطت الدعوة إلى الحوار من جديد، وفي بداية الانتفاضة طلب المرحوم ياسر عرفات من جميع القوى السياسية ومن ضمنها حماس الدخول في صيغة تحالف سميت حينها القوى الوطنية والإسلامية،

ولكن مشاركة حماس في هذه الصيغة ظلت مقتصرة على الضفة دون غزة .

ثم عُقدت مفاوضات القاهرة في تشرين الثاني ٢٠٠٢ بين فتح وحماس ، ثم في كانون الثاني ٢٠٠٣ ، وكانون الأول ٢٠٠٤ بمشاركة كافة الفصائل ، وفي آذار ٢٠٠٥ انعقدت جولة أخرى من الحوار في القاهرة بمشاركة فتح وحماس وباقي الفصائل ، حيث تم تبني برنامج فلسطيني ينصّ على الحق في مقاومة الاحتلال ، وعلى الإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام ، كما تم الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ، وعلى القيام بإعادة تنظيم منظمة التحرير وإصلاحها وفق أسس تمكن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام إليها .

بعد فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها أول حكومة حماسوية فرض حصار شامل على السلطة الفلسطينية ، وعلى إثره تدهورت الحياة السياسية والاقتصادية في الأراضي المحتلة ، فدعا الرئيس محمود عباس لتنظيم استفتاء شعبي الأمر الذي رفضته حماس بشدة ، فدعا رئيس المجلس التشريعي للبدء بحوار وطني شامل ، وقد استغرقت جلسات الحوار هذه ساعات طويلة ونقاشات مستفيضة ومتعددة ، أفضت في النهاية إلى الموافقة على «وثيقة الوفاق الوطني» .

وفي حزيران من عام ٢٠٠٦ ، وعندما أنهى المتحاورون من فتح وحماس جولة حوار ناجحة وكان مقررا في صبيحة اليوم التالي أن يتم التوقيع على اتفاق مصالحة ، فوجئ الجميع فجر ذلك اليوم بالعملية الفدائية التي انتهت بأسر شاليط وأدت إلى دخول السلطة وتحديدًا في قطاع غزة في نفق مظلم ، وتعرض القطاع لحرب عدوانية أودت بفرص التوافق الداخلي ، ثم عقدت في العام التالي جلسات حوار جديدة برعاية سعودية أدت إلى التوقيع على اتفاق مكة المكرمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية .

ومع كل جولة حوار وكلما اقترب الطرفان من بلورة صيغة حل نهائي يرضي الطرفين كانت تبرز في كل مرة أحداث مؤسفة ، قد تكون مفتعلة وقد تكون مصادفة من حيث التوقيت إلا أنها كانت تترك ظلالة كئيبة على إمكانيات نجاح الحوار ، وفي كل مرة كانت عملية بناء الثقة تتعرض لضربات قاسية ، وكان الطرفان يدخلان في جولة عنيفة من الاتهامات المتبادلة .

فقيادة حماس ترى أن قيادة فتح لا تلجأ إلى الحوار إلا عندما تكون مضطرة لذلك ، إما للظهور أمام إسرائيل والمجتمع الدولي بأنها تمثل كل الفلسطينيين ، أو لتوفير الغطاء لتمرير صفقات سياسية ، أو لتهدئة الأوضاع بانتظار اجتياز مرحلة أو استحقاق معين ، بينما ترى قيادة فتح أن حماس تستغل جلسات الحوار لكسب الوقت وبناء ما تريده على أرض الواقع ، أي تحقيق هدف واحد ، وهو تقدم «حماس» إلى الأمام ، ثم تحميل الطرف المقابل مسؤولية الفشل .

وهكذا أخذ الحوار «المسلح» يغلب الحوار على «الطاولة» وتعقدت مظاهره وتجاوز كل الحدود ، في منتصف حزيران ٢٠٠٧ ، تمكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة وحسم خلافها مع فتح بقوة السلاح

وإقصائها كلياً عن السلطة، وهنا يجدر التأكيد أن كلتا الحركتين لا تتبنى نفس الأسلوب في مسألة الحسم والسيطرة، فحركة حماس تؤكد على خيار الحسم العسكري، وهددت مراراً بأنها ستصلي في المقاطعة بمرام الله تماماً كما صلت في المنتدى، ولكن حركة فتح حاولت قدر الإمكان تجنب الفعل العسكري في صراعها مع حماس داخل القطاع.

بعد ما سمي بالحسم العسكري ظلت «فتح» تعارض بشدة الشروع بأي حوار قبل أن تلبى «حماس» شروطها الثلاثة، ولكن بعد سنة ونصف من الانقسام وتردي الأوضاع أدرك الطرفان خطورة الموقف، فتح رأت أنه سيودي تماماً بحلم الدولة المستقلة، وحماس أدركت هي الأخرى استحالة نجاح مشروعها في حكم غزة إلا إذا أرادت تكريس حالة الانقسام للأبد، فتخلت فتح عن شروطها وبدأ الطرفان جولات جديدة من الحوار. ولكن، وللأسف فجميع جولات الحوار كانت إما أن تؤجل أو تُعقد وتفشل، الأمر الذي دفع بالثقيفة مصر - راعية الحوار الوطني - أن تعد وثيقة وطنية شاملة للمصالحة وإنهاء الانقسام، وحددت أكثر من مرة موعداً نهائياً للتوقيع عليها، وفي المحصلة وقعت عليها فتح، وتلكأت حماس، وهي ممتنعة عن التوقيع حتى تاريخ كتابة هذه السطور، وكان لكل فصيل تبريره ورؤيته الخاصة.

ومن المؤسف أنه مع بعد فشل كل جولة حوار، كانت تنشب معركة إعلامية من الطرفين تصل أحياناً إلى حدود السفالة والخروج عن كل القيم والأخلاق، الأمر الذي يدعو للتشكيك في نيات القائمين على هذه الحملات الإعلامية، بل الجزم بوجود نيات مبيتة وقرار سياسي لإفشال الحوار، لأن من يريد للحوار أن ينجح عليه أن لا يتهم الآخر بالخيانة، وإلا كيف سيبرر اتفاقه مع هذا «الخائن» الذي لم يترك مسبة أو شتيمة إلا واستخدمها ضده!

خاتمة

من أجل إنهاء الإنقسام وإعادة اللحمة إلى شطري الوطن وعقد المصالحة الحقيقية، يجب على الطرفين الشروع بإجراءات بناء الثقة: على فتح توفير المناخ المناسب للحوار الوطني، من خلال وقف كل عمليات الاعتقال ضد كوادر وعناصر حماس في الضفة، ووقف التحريض الإعلامي، وعلى حماس الرجوع إلى جادة الصواب والسماح بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تعيد القضية إلى حضن الشعب وتعطيه حق التعبير عن رأيه بحرية، بعد أن صادرت منه أيديولوجيا الفصائل.

وما دام مشروعنا فتح وحماس متناقضين في المنطلقات والأهداف وأسلوب إدارة الصراع وبناء التحالفات، فإن كل منهما سيُحْد من تقدم الآخر، واستمرار هذا الوضع سيلحق أمدح الخسائر بالشعب الفلسطيني وبقيضيته وبحاضره ومستقبله، وبما أن أيا منهما عاجز تماما عن إلغاء الآخر أو محوه عن الخارطة - ولا ينبغي له أن يفكر بهذا الاتجاه - فلا حل أمامهما إلا بالحوار وقبول كل منهما الآخر، أي الالتقاء على برنامج الحد الأدنى والاتفاق على طريقة موحدة لإدارة الصراع، إلى أن يتحقق هدفهما المشترك وهو دحر الاحتلال، وأما بعد ذلك فلا ضير من وجود صراع سياسي لأن هذا من طبيعة البشر، ولكن ليكن بطريقة حضارية تستند إلى دستور وقوانين وآليات النظام الديمقراطي التعددي بحيث يكون للشعب الدور الأساسي والرأي الأول والأخير.

المراجع :

- ١ . د . محسن صالح ، أزمة حماس وأزمة فتح ، المعرفة ، الجزيرة نت ، ٢٥-١٠-٢٠٠٦ .
- ٢ . د . محسن صالح ، تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، ٢٠-٦-٢٠٠٨ .
- ٣ . تيسير نصر الله ، حماس وفتح سيناريوهات محتملة ، المعرفة ، الجزيرة نت ، ١٠-١٢-٢٠٠٧ .
- ٤ . د . رياض الأسطل ، فتح وحماس المشكلة في المنهج والتوجهات السياسية وليس في الخلاف على الأجهزة الأمنية ، الوسط السياسي ، ٢٠٠٧-١٢-١٤
- ٥ . د . سمح شبيب ، الحوار وحركة حماس ، جريدة الأيام الفلسطينية ، ٣-٧-٢٠٠٩
- ٦ . جواد البشيتي ، الأمير الشهيد عبداللطيف موسى ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٧٤٠ ، محور العلمانية والدين ١٦-٨-٢٠٠٩ .
- ٧ . ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس ، الباب الثالث ، استراتيجية الحركة ، مادة ١١ ، إصدار ١٨-٨-١٩٨٨ .
- ٨ . عبد الناصر النجار ، خطاب مشعل وفزاعة دايتون ، جريدة الأيام الفلسطينية ، ٢٧-٦-٢٠٠٩ .



إضاءات حول الحزب الثوري اليساري

أحمد قطامش

ينبغي الاستدراك منذ البدء أن هذا النص ليس بحثاً أكاديمياً، بما يوجهه البحث الأكاديمي من اشتراطات، بل هو مجرد مقالة حيوية وحسب، أملتها طبيعة الموضوع في مساحة ضيقة، واعدتُ بإفراد كتاب حول هذا الموضوع لاحقاً. . .

يمكن الاعتقاد من ناحية «العلم النظري» أن هناك قوانين عامة للتاريخ البشري وتشابهات في المراحل والظروف التي تمر بها الشعوب، إضافة للخصوصيات المتصلة بشروط الملموسة. ومن هنا لم يكن هدفه ولادة الأحزاب في أربع جنبات العالم. وبشيء من التجاوز يمكن القول إنها «قفزة من ملكوت الضرورة إلى ملكوت الحرية» فالحرية في النهاية هي وعي الضرورة واستخدامها.

وربما كلمة إدوارد سعيد (الثقافات متمازجة كثيراً ومتشابهة كثيراً) لا تخلو من بعض الحقيقة الحارقة، الأمر الذي ينطبق على الأحزاب، التي جاءت كضرورة اجتماعية، وفي حالتها الثورية (إنها الضمير الجمعي للأمة) لينين، التي تنبثق من خصائصها ومستوى تطورها وتسعى لمعالجة تناقضاتها. أي ليس ثمة نمذجة، أو قالب واحد. فهي ضرورة موضوعية (العام) وحالة ملموسة (الخاص). ومن هنا أنشأ لينين (عليكم أن تتكيفوا مع ظروفكم وأوضاعكم الخاصة) وقال جورج حبش (الذي يريد أن يفهمنا عليه أن يفهم أننا نفكر)، بل وذهب الأمر بالمفكر الفرنسي التوسير حد استخدام تعبير (نظرية الممارسة) وكان نظرية الثورة بما فيها نظرية الحزب إنما توالتا من رحم الممارسة دون ترسيمات أيديولوجية، متخذاً من الثورة الكوبية دليلاً على رأيه.

لا ينبغي التهوين أو التهويل من القوانين العامة، كما لا ينبغي التهوين أو التهويل من الشروط الخاصة (فالصوابية بين طرفين) أرسطو، والتجربة البشرية برهنت على الوحدة الجدلية بين العام والخاص، وبدورنا (لا نعترف إلا بالتاريخ وعلم التاريخ) ماركس.

الحديث يدور عن الحزب العصري، أي عن الحزبية التي نشأت للتعبير عن السياسة بوصفها (الصراع القومي والطبقي) لينين، وليس «الأحزاب» التقليدية القائمة على الطائفية والعشائرية.

فالحزب من ناحية الجوهر مقولة حدائية تقوم على الانتماء الطوعي لبرنامج ورؤيا وعضوية (في منظمة حزبية ودفع اشتراك وتنفيذ مهام) لينين، بما يتجاوز ويختلف مع الانتماء التقليدي الطائفي والعشائري الذي يفترق للانتماء الطوعي وعدم التمييز الديني والجنسوي. بل وجاءت «الأحزاب» الطائفية والمذهبية في العراق كأسوأ طبعة دموية عرفتها «السياسة»، بل ويجوز المجاهرة بأن تفجير المطاعم الشعبية والمساجد وبيوت العزاء وتجزئة البلاد لا يرقى إلى مستوى السياسة، بل هو في عداد الجرائم الجنائية المأساوية.

ليس ثمة ما هو أخطر على الوطن من الطائفية والمذهبية والولاءات العشائرية التي تختزل الوطن والوطنية والشعب في إطارات منغلقة تسعى لإقصاء وإذلال الآخرين وتحيير ما هو جمعي لما هو جزئي، وكأنها تحاول شطب ما أنجزته الحدائث في القرنين الأخيرين من مواطنة متساوية دون تمييز ديني أو جنسي أو عرقي، وحق بالتفكير والاختيار. وربما أن القرامطة الذين ألغوا الجزية وأقاموا وجبة الإخاء الجماعية المجانية دون حث على ممارسة العبادات، كما حال القائد الفلسطيني ظاهر العمر الذي حرر نصف فلسطين في ثورته على العثمانيين وألغى الجزية التي تميز بين المسلمين وسواهم، ربما يشكل ذلك جَنِينًا للمواطنة المتساوية التي كرستها الفرنسية قانونيا بعدئذ عام ١٧٨٩.

فالحزب الثوري ضمير الأمة، أي ما هو مشترك وجمعي وتطوعي وتقدمي دون تشظية أو حسابات فتوية أو زعاماتية اختزالية، ويبقى كذلك مهما كانت (الظروف مجافية) جيفارا ومهما حضر الأساس المادي لكلمات غرامشي (تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة). فالحزب يبقى متخدقا في صف قوى التغيير لإنهاء (الاستغلال الطبقي والاضطهاد القومي والديني والجنسي) لينين، وفي زماننا لا يرتهن لأبشع خطر عرفته البشرية (العولمة المتوحشة - العولمة المتأمركة) حيث بات الرأسمال المعولم (قادرا على احتلال البر والبحر والجو) سمير أمين، احتلال عسكري دون قدرة على السيطرة كما حصل في العراق حيث تتأهب جيوشه لجرجرة ذبول الهزيمة... ولا يأتي للحكم على ظهر دباباتها ولا يستقوي بها (المهم أن تبتعدوا عن أمريكا في تناقضكم مع النظام) حبش في نصيحته للطالباني الذي كان أحد كوادر وديع حداد ذات يوم.

وسقوط مدوّ للحزب الثوري أن ينتقل من معسكر الثورة إلى معسكر النقيض، فمثل هذه الاستدارة هي ارتداد كامل، مهما كانت الذرائع والحجج، فهو يبذل خياره ولا تفيده الديماغوجيا التبريرية والتضليلية، بما يستحضر كلمات تعلمناها على مقاعد الدراسة الثانوية (ثمة فارق نوعي بين الفكر السياسي والدجل

السياسي) وما كتبه كاسترو (هذا نهجنا وذاك نهجهم . . . هذه أخلاقياتنا وتلكم أخلاقياتهم). والحزبية المنظمة هي بلا شك نقيض للعنفوية التجريبية التي تفتقر لنظرية تنظيمية، كما أنها نقيض للانتقائية التي تعرف من هنا وهناك وتتقافز هنا وهناك دون رؤية واضحة وخذق طبيعي واضح، مثلما أنها نقيض للنزعة التقنية والشكلائية البيروقراطية التي تستهويها الأوامرية والتراتب والقرارات الخشبية دون فحص لتنتائجها.

والشكل الأساسي للأحزاب الثورية التي نشأت في ظروف القمع السياسي أو البلدان التي تعرضت للاحتلال، هو الشكل السري. ومن هنا كتب لينين (علينا إتقان كل أساليب العمل وأشكال النضال)، وأساليب العمل تشمل الوجود السري ونصف السري والعلني، وأشكال النضال تشمل النضال الأيديولوجي والنقابي والبرلماني والانتفاضي والعصائي . . . الخ وقد أضحى الإرث النظري في غاية الغنى على صعيد عالمي، وما هي ذي حركات اجتماعية تقدمية تكتسح القارة اللاتينية (عشرة بلدان) متجاوزة الصيغ الحزبية المتعارف عليها. فالتاريخ مفتوح (النظرية رمادية وشجرة الحياة خضراء) إنجلز، بل (وكل ما هو نهائي إلى زوال) هيجل، و(كل ما أعرفه أنني لست ماركسياً) ماركس في الرد على الاشتراكيين الماركسيين الذين حاولوا تعليب النظرية ودغمتها (من دوغمة).

ويبدو أن السرية (حاجة إنسانية أساسية، وهي تثير انفعالات قوية، وشيء كامن في النفس البشرية . . . ليست مجرد حب صياني لبعض الطقوس، أو إسناد الجماعة السرية بعضها لبعض، بل هي حاجة للعمل الجماعي) عالم النفس غوستاف، كما أن (السرية تمنح عالماً ثانياً وتوفر فضاءً إضافياً في الحياة بما يُشعر المرء بالتمايز) عالم الاجتماع سيميل، وأهم من كل ذلك أنه دون سرية يدمر الأعداء الجماعة الثورية، فتصبح بدداً دون قدرة على تأدية وظيفتها التاريخية. فالحزب الثوري، في التحليل الأخير، مشروع تاريخي، أداة طليعية منظمة تتولى هذا الدور، ومن هنا كتب يوسف خطار الحلو عن قائد الحزب الشيوعي اللبناني - السوري فرج الله الحلو (بعد أن أمضى ٢١ شهراً في السجن، بعد خروجه كانت المهمة الأولى إعادة بناء التنظيم . . . وبسبب ظروف القمع انتقل للسرية وغادر إلى دمشق، فابتعد عن عائلته وما كان ليراها إلا مرة كل ستة أشهر).

وهذا بطبيعة الحال يربأ عن المشهدية الإعلامية واستعراضية المهرجانات والمكتبية البيروقراطية، وإن كان العمل الثوري يشملها، بعد ضبطها، ولكن في إطار (توزيع صحيح للقوى) لينين و(السري يقود العلني) الأهمية الثالثة، أما الذين يقودون حرب الغوارة (فعلى المغاور أن يتقن المراوغة والانسحاب السريع وأماكن الاختباء وقد يقطع في ليلة من ثلاثين إلى خمسين كيلومتراً) جيفارا. وجاء مثال المقاومة اللبنانية في حرب ٢٠٠٦ درساً في التعاطي مع المنظور والخصوصية في آن.

(فالسرية كانت من أبرز الأسباب في نجاح المقاومة . . . إن احد أهم أسرار انتصار حزب الله كان وسيبقى السرية الشديدة) حسن حمادة، بما يعمق الفهم الديني (استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان).
ثمة قواسم مشتركة للأحزاب الثورية:

١ . لها وظيفة ومضمون يعبر عنهما برنامجها، تحررية أو طبقية أو تنويرية أو اشتراكية، وقيادة مرموقة تتماهى مع هذه الوظيفة التي لخصها قائد في الحزب الشيوعي العراقي (يخوض حزبنا أوجه النضال الثلاثية: السياسي، والفكري والاقتصادي من أجل الانتصار النهائي للثورة الاجتماعية، وقد لعب فهد (يوسف سلمان) الدور الرئيسي في تأسيس وتوطيد نظام الحزب وبناء كيانه وتثقيفه بالماركسية - اللينينية وتصليب التقاليد الثورية. وفهد جعل من تحرير فلسطين هدفاً أساسياً من أهداف حركة التحرر العربية وشخص الوحدة العربية بأنها وحدة الشعوب العربية وليس وحدة الحكومات التي لا تمثل مصالح شعوبها) فخري كريم .

أما فهد فأنشأ (على كادرنا أن يتعلم كيف يقرن النظرية بالعمل الثوري، وأن يتذكر أن الماركسية - اللينينية ليست "بإلياذة" تغني على الرابطة، إنها دليل عمل وضعت للحياة. . . أيها الرفيق أحب شعبك ووطنك. . . حارب الانتهازية في الحركة الوطنية والحركة العمالية، ودافع عن حرية الفكر). والانتقال من العضوية إلى التنظيم ومن النضال النقابي إلى النضال السياسي .

٢ . لها بنيتها الهرمية المتماسكة (قيادات وكادرات موصلة وقاعدة والتفاعل جدلي بينها) غرامشي، ولها رموزها وتقاليدها ولغتها وطرق تعبئة لتعزيز تماسك الجماعة وآليات علاقة مع الجماهير (الكتلة التاريخية) غرامشي . ودينامية تجديدية للتخلص من البيروقراطية والجمود وقدرة على الإمساك (بالحلقة المركزية. . . واللحظة المناسبة) لينين .

٣ . لها معاييرها واشتراطاتها للعضوية من حقوق وواجبات والتزامات وانتماء جمعي وتضامن جماعي وحلم مشترك ونضال مشترك وصدق (فالصدق في السياسة هو مطابقة الأفعال بالأقوال) لينين . وحياتة ديمقراطية قائمة على الحوار والمبادرة والمشاركة والانتخاب والاطلاع. . .

٤ . تتميز بالتضحوية العالية، تضحوية بالوقت والمال وربما إهمال شؤون العائلة والعمل والتعليم، فالأولوية للحزب، وأحياناً الاعتقال والموت (فإن لم تقع حبة الخنطة على الأرض وتمت فهي تبقى وحدها، لكن موتها يأتي بثمر كثير) المسيح، ذلك أنه في النهاية (مطلوب جهاز لتنفيذ سياسة لا سياسة لإرضاء جهاز) لينين . لإذكاء الصراع وعدم كبحه (لأنه يمكن أن تقضي النزعة المحافظة في الأحزاب الاشتراكية لكبح البروليتاريا في الصراع من أجل السلطة) تروتسكي .

عملية تراكمية جماعية، تبدأ قبضة وتتطور في غمرة "البراكسيس" ماركس، أي في غمرة جدلية الفكر والممارسة، يتطور الفكر والإرادة والتنظيم. ثمة تأثير وتأثير متبادلين أي ثمة وحدة جدلية بين النظرية والممارسة . وجورج حاوي أضاء جانباً بالقول (إن ثقافة المقاومة، النظرية الخاصة بحرب الأنصار، لا تنشأ بمعزل عن الممارسة ولا يتحدد شكلها إلا ارتباطاً بالممارسة).

تنتج فكراً وفناً وثقافة، وتساجل الفكر المعادي وتعبئ الجماهير برويتها (هيمنة ثقافية هيمنة سياسية) غرامشي ولها مثقفوها ومبدعوها. "المثقف النبوي" ولينين ركز (لا تتعلم الجماهير العريضة إلا عبر العمل والنضال).

وليس أدل على هذا القانون التراكمي الذي يقود لقفزة كيفية من تجربة حزب الشغيلة الفيتنامي (الشيوعي). إذ (يكفي ٢٥ مقاتلاً لتأسيس جيش ثوري) جياب، وما كتبه يعقوب زيادين عن نشأة الحزب الشيوعي الأردني

لقد اجتمعنا ثلاثة أشخاص في القدس عام ١٩٥٠ وباشرنا بإصدار مجلة سرية يكتبها الرفيق عربي عواد بخط يده) ونشأة الجبهة الشعبية في الأرض المحتلة بعد هزيمة حزيران عام ٦٧ (بعد الاحتلال بأربعة أيام اجتمع ثلاثتنا، رفيقان ورفيقة واتخذنا عدة قرارات منها جمع السلاح من قواعد الجيش الأردني، ولملمة ما تبقى من حركة القوميين العرب، وتدعيم صمود الناس فلا تتكرر نكبة ٤٨).

إذ لا مهرب فلسطينياً من قراءة الخصوصية الفلسطينية أي (تحليل ملموس للواقع الملموس) لينين، (فالأفكار المجردة لا تعيننا بقدر ما تعيننا الأفكار الملموسة) ماو، والملموس يشير إلى أن مشروعاً كولونيالياً عنصرياً اقتلاعياً احتل وطن الفلسطينيين ونفذ تطهيراً عرقياً عام ٤٨ بما أفضى لتشريد ثلثي الشعب واحتلال ثلاثة أرباع الوطن، واستكمل احتلال ما تبقى من فلسطين وأراض عربية أخرى عام ٦٧. وبالتالي فالعملية النضالية التحررية إنما تستهدف أول ما تستهدف الإطاحة بالعنصرية الصهيونية وعودة الشعب الأصلي لدياره وممتلكاته. لم يكن لليشوف اليهودي عام ٤٧ سوى ٦,٥٪ من الأرض حسب الوثائق البريطانية. وهنا لا يفيد القفز عن الحقائق والاحتياط على التاريخ بتفريع الجوهر وجوهرة الفرع، فالنكبة عام ٤٨ هي الجوهر واحتلال عام ٦٧ هو الفرع. (فإسرائيل واقع استعماري) مكسيم رودنسون، و(احتلال عام ٦٧ هو امتداد للمشروع الصهيوني) ليزا تراكي.

كما يتعين استيعاب الشروط الموضوعية، وفي مقدمتها، تفوق إسرائيل التكنولوجي - الاقتصادي - العسكري - العلمي كحلقة من حلقات الرأسمالية الإمبريالية، وأنها في نفس الوقت جسم غريب لا يتعايش مع حقائق التاريخ والجغرافية، بما سيجعلها في حالة صراع مع المحيط العربي والإقليمي، ناهيك أن تمنيات الخارجية الإسرائيلية في بداية الخمسينات (بأن الفلسطيني سيتحول لغبار الأرض) لم تتحقق، فهو اليوم أربعة ملايين في أراضي ال ٦٧ و ٤,١ مليون في الداخل الفلسطيني ونحو ستة ملايين في بلدان الطوق والشتات، بما يجعل القفز عنه وهماً (إن مقولة فلسطين أرض بلا شعب واليهود شعب بلا أرض) سخافة. جدعون ليفي، و(إنكار الشعب الفلسطيني يعكس مأزقاً) بنفنستي، ناهيك عن تنامي التعليم في صفوف الشعب الفلسطيني وما برهن عليه من روح كفاحية، بل ولم يعد مجرد تجمع من البائسين المكدمين في الخيام، فهو منقسم إلى طبقات (٣٠٪ عمال و ٥٥٪ فئات وسطى وطلبة ومستخدمين و ١٠٪ فلاحين يعتمدون على استثماراتهم و ٥٪ أرباب عمل برجوازيين غالبتهم تجارية و قلة قليلة برجوازية حقيقية إنتاجية).

أما إقصائية الاحتلال وعنصرية سياساته التنكيلية التي وصلت حد ارتكاب جرائم حرب؛ فهي وإن زرعت الدمار غير أنها لم تجبر الشعب الفلسطيني على رفع الرايات البيضاء رغم الخراب والفساد والانقسامات والقوى الاجتماعية المرتهنة للوعود الأمريكية . . .

إذ لا ينبغي تجاهل إرادة الشعوب، فهذه الإرادة هي التي انتصرت في الجزائر وفيتنام وكوبا . . . رغم أنها قارعت أعداء أقوى منها عدداً وعتاداً، كما لا ينبغي تجاهل سقوط العنصرية تاريخياً، بدءاً بالاشوريين الذين زعموا أنهم العنصر الأرقى الذي تربطه صلات مباشرة بالإله منذ ثلاثة آلاف عام ونيف، مروراً بـ "شعب

الله المختار“ الذي تبعثر ولم يعد لاعباً هاماً منذ مملكة سليمان التي يدور حولها جدل حامى الوطيس بين ما تقوله رواية التاريخ وما تقوله رواية الأسطورة، إلى درجة أن ينكرها عالم الاجتماع الإسرائيلي فلنكشتاين وسواه . . . عروجا على الساكسونية ووصولاً إلى الهتلرية والعنصريين في جنوب أفريقيا وزيمبابوي، فما بالكم في عصر بات يطرز على راياته أكثر فأكثر حقوق الإنسان والديمقراطية؟

فالتفوق في التاريخ مؤقت والسياسة في حركة، حتى أن الإمبراطور الأقوى في التاريخ (الإمبراطورية الأمريكية) التي فاقت أوسع إمبراطورية (المغولية) باتت تهتز تحت ضربات الأزمة الاقتصادية وإخفاقاتها في العراق وأفغانستان وقد تهقر نفوذها في ”الخديفة الخلفية“ القارة اللاتينية، وها هو ذا العملاق الصيني ينهض وكذا الهندي أما جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق فلم تستقر بعد . . .

وزاوية النظر هذه هامة (لأن مشكلتنا مع الفيتناميين أنهم يثقون بالمستقبل) كينسجر بينما كان يفروضهم في باريس قبل أن يفر السفير الأمريكي بمروحية حطت على ظهر السفارة في سايجون (هوشي مين) اليوم. فالثقة بالمستقبل سلاح هام، لدى الشعب الثائر، او الحزب الثوري المنخرط في ممارسة ثورية تسعى للتغيير.

ولو قفزنا للحظة الراهنة، (فالوضع الراهن) لينين يحدد تكتيكات الحزب الثوري على أن (لا ينتهك التاكتيك الإستراتيجية وأن لا تنتهك السياسة الأيديولوجيا) حبش، فاللحظة الراهنة الفلسطينية هي من أسوأ اللحظات: هجوم استباحي احتلالي لكل ما هو فلسطيني، أو سلو وما نتج عنه من دينامية تفكيكية للشعب واختزالية للأرض وتطبيع للثقافة والناس، وبالتالي انقسام ”المجلس الإداري الذاتي المحدود“ (التشريعي) إلى مجلسين وسلطين، وفي حالة الإصرار على إجراء انتخابات في الضفة يتحول الانقسام بين حماس وفتح إلى ضفة وغزة لكل منهما قوانينه ومنهجه التعليمي وثقافته ومركباته السياسية.

وبالتالي، فأفضل مقاربة تكتيكية اليوم هي الاعتراف بالانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية، انقسام يتسابق على منافع السلطة، وهذا مرشح للذهاب مديات أبعد إلى حد ضرب وحدة الشعب ووحدة الكيان الوطني. فما المخرج؟

١. إعادة تعريف م.ت.ف كوعاء للوحدة الفلسطينية، وليس للوحدة الوطنية، وإجراء انتخابات للمجلس الوطني كمرجعية برلمانية شاملة للشعب في الداخل والخارج، والذي يفوز، مع تحالفه، يقود المنظمة على أساس التعددية، وتبادل السلطة سلمياً، كما حال أي برلمان في العالم.
وم.ت.ف هي الحيز السياسي للشعب الفلسطيني بكافة طبقاته ومركباته ورؤاه، وهي وعاء فضائل المقاومة وقواها كما كان عليه الحال من قبل.

٢. إعادة تعريف السلطة، ”سلطة الحكم الذاتي المحدد“ كما جاء في اتفاق أوسلو، بأنها سلطة للشأن اليومي الحياتي (التعليمي، الصحي، الاجتماعي، الاقتصادي . . .) وهذا هو الحيز المدني، وبالتالي فصل

السلطة عن السياسة وفصل السياسة عن السلطة، ومجلسها يتشكل بناءً على المعيار المهني، الإنسان المناسب في المكان المناسب، ومرجعية م.ت.ف، محظور عليها التفاوض باسم الشعب أو أن يكون لديها أجهزة أمنية، أجهزة شرطية وحسب، كما هو حال أي مقاطعة في ألمانيا أو فرنسا... وبخاصة بعد أن بات ملحوظاً فشلها وضعفها وانكشافها... بينما فصلها عن السياسة يتيح إعادة تشكيلها مهنيًا لكيما تتولى بنجاح قضايا تنموية عديدة، بما يخفف من البطالة التي ناهزت ٤٠٪ والفقر الذي ناهز ٦٠٪ وتطوير القطاع الطبي الفقير، وإعادة النظر في المنهاج التعليمي التلقيني...

٣. إطلاق تحرك شعبي عارم، في الداخل والخارج، وبشكل أخصّ في أوساط اللاجئين والمخيمات، حركة العودة، للدفاع عن حق العودة ومن أجل حق العودة، حركة تنطلق من القاع الشعبي وبشكل أخص الشبابي، متحرراً من التزامات أوسلو/ جنيف والتراكيب القيادية التي قادت المسيرة نحو المأزق الحالي، بما يعيد للأذهان ولادة فصائل المقاومة بقيادة جورج حبش وياسر عرفات وسواهما، وحماية هذه الدينامية من أي عبث أو تجبير فصائلي، فعنوانها حق العودة ومن أجل حق العودة لإنهاض الطاقات الشعبية وإعادة الاعتبار للجماهير وأهدافها الحقيقية وقطع الطريق على المساومين على حق العودة والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

٤. هذه هي بذرة المقاربة التي يمكن بلورتها في مشروع ناضج فيما لو جرى التوافق عليها بما يشكل نقبض للمسار الحالي الأزموي...

ومعلوم أن الحزب الثوري يستخرج برنامجه وأهدافه الإستراتيجية من المرحلة التاريخية التي يمر بها الشعب، وفي حالتنا إنها مرحلة نضال تحرري للوطن/ مثلما يستخرج تكتيكاته التي تخدم برنامجه وإستراتيجيته، سواء أكان تكتيكاً انتفاضياً، أو تأطيراً جماهيرياً، أو انتخابات لسلطات محلية، أو نضالات نقابية، أو مناهضة مخططات معادية، أو موقفاً سياسياً... فالتكتيكات تتدفق بسرعة تدفق المتغيرات، أما الإستراتيجية فهي أكثر ثباتاً واتصالاً بالمرحلة التاريخية وتبدلاتها...

ولا يكفي القول إن التناقض الأساسي في المرحلة التحررية هو مع العدو القومي، بل يتعين إضافة التناقض الداخلي حول المسائل الطبقية والفكرية والديموقراطية والتنويرية والتكتيكية أيضاً...

والحزب الثوري لا يخلط التناقضات، ويعلم أن لكل تناقض وسائل نضال، وهو ينأى بنفسه عن البراغمية التفريطية، يربح جزء ويخسر كل، أو يستفيد لحظة ويدمر المستقبل، فقد ثابر المؤتمر الوطني الإفريقي إلى أن أطاح بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وثابرت الثورة الكوبية إلى أن أطاحت بنظام باتيستا، وثابرت جبهة التحرير الجزائرية إلى أن طردت المستعمر الفرنسي...

وهو يبني قيادة بمستوى الصراع. وعلى الدوام يجدد نفسه وقيادته بما يؤمن شروط الابداع والكفاءة (الشرط

السياسي والشرط العملي) لينين . بإثبات قدرتها على بناء حزب قوي وحمايته وخوض نضالات متعددة في خط تركيمي نحو الانتصار .

(فالْحزب قيادته أولاً) لينين - حبش ، القيادة القادرة على (بناء جيش من الكادرات) غرامشي ، و(لولا كاسترو لما انتصرت الثورة الكوبية) جيفارا ، و(نصر الله عامل أساسي في انتصار المقاومة) حسن حماده ، و(الأخطاء الكبرى القيادات العليا هي المسؤولة عنها) جورج حاوي . فهية أركان الحزب مسألة المسائل ، فهي شارط ومشروط لبناء التنظيم الحزبي ، وحزب ناجح قيادته ناجحة وحزب خائب قيادته خائبة ، وحزب ينهض قيادته ناهضة ، وحزب يتقهقر قيادته عبء وكارثة عليه والتخلص منها هو بداية الخروج من الكارثة . . .

فالقيادة مرآة الحزب و(تسترد بنظرية الطليعة) لينين ، و(كلما زادت المهمات زاد التثقيف الذاتي) وزير الدفاع الفيتنامي ، وهي خلاقة ومبدعة ولها إسهاماتها وإنتاجاتها النظرية (لتحليل وفهم المموس) لينين ، حازمة في بناء (جهاز لتنفيذ سياسة) لينين ، تطيح بالكسل والبلادة ولا تستوطنها البيروقراطية والإخفاقات ، فأكبر تهمة للقيادة الثورية فشلها و(الرخاوة الانتهازية) لوكاش ، فهي تبني الحزب (كجسر توسط بين النظرية والتطبيق) لوكاش أيضاً .

وقيادة من لون طبقي وجنسي واحد هي أكبر خطر على الحزب الثوري (فالْحزب قلعة لا تقتحم إلا من الداخل) لينين ، قيادة من المثقفين البرجوازيين الصغار ، ذلك أن الوجود الاجتماعي ينعكس في الوعي الاجتماعي والسيكولوجية الاجتماعية ، في نهاية الأمر ، والذين يتحررون من ذلك قلائل ، ولا مفر من أن تعكس بنية القيادة وبنية الحزب التركيبية الطبقية والاجتماعية (الكتلة التاريخية) غرامشي ، أي أن تكون التركيبية نوعية ، وليست تركيبية أحادية ، وعلى أقل تقدير أن تعكس مكونات المجتمع (٣٠٪ عمال و٣٠٪ شباب وليس أقل من ذلك نساء ، وبعدها لا خوف على نسبة الإنتلجنسيا والرجال من بين هؤلاء وسواهم ، والرجال من الجيل الأقدم يستأثرون عادة بالنسق الأعلى ، وهم يمكن أن يعطلوا التجديد إن أغلقوا البوابات أمام الشباب ، ويقودوا الحزب للسير على قدم واحدة إذا لم يفسحوا المجال للنساء والعمال ، وهذا يفضي لا محالة إلى فقدان التوازن والكساح .

أما لعبة الديكور فلا تنقذ حزباً ، كأن يجري تعيين نساء أو عمال في القيادة ، فالمسألة ليست ديكوراً ، بل نهج تراكمي ينتج عنه صعود كادرات عمالية ونسوية للقيادة على أجنحة النجاحات . فدون نجاحات ينطفيء الحزب ، ولا تنقذه التزيينات الديكورية .

إن الجدل بين مكونات القيادة هو الذي يولد التطور ويؤمن الطاقات (القابليات المتنوعة) ماركس ، فالحوار بين (أ+ب) حسب المنهج الهيجلي - الماركسي يولد (ج) ، أما إن أعطب الجدل وكانت (أ) أحادية البعد والسجايا وأعطب الجدل داخلها ، فيتيسس الحزب ويشيخ لا محالة ، وهذا الذي تفعله "قيادة" بيروقراطية فاشلة تحت عنوان الانضباط ، بينما الانضباط بالفهم اللينيني يأتي بعد الحوار بين المكونات والمستويات ، أي بعد أن يفعل

الديالكتيك فعله وتلد (ج) أي الأفكار الجديدة والطاقات الجديدة وتصوب (الأخطاء والخطايا) حبش . . . والعقل الشرقي الغيبي ، الذي اعتاد المطلق والمقدس ، إن لم تدخله بذرة الديالكتيك يتسرب المقدس والمطلق إلى عقله ”اليساري“ ، فيغدو اليسار جزءاً من الكلية وليس نقداً لها فتعاقبه حركة الحياة بالموت البطيء (الذي لا يتطور يتأخر) كالينين .

أين ذهب زمان فؤاد نصار حينما زاره الدكتور زيادين في نابلس (متخفياً في بيت رطب بارد بملابس متواضعة) يؤسس حزباً بأحلام كبيرة ، وزمن جورج حبش بكرزمايته وكفاءته المتنوعة وعدم انحناؤه للضغوط والإغراءات ، وزمن القادة الذين بنوا فصائل المقاومة في الداخل ، وزمن هوتشي مين الذي قاد الثورة من الأدغال وحينما انتصرت مارس عمله الرسمي في القصر الجمهوري وعاش في كوخ من القصب اعتاد عليه . . .

لثورة أخلاقيات ودونها لا تتقدم بل تتحلل ، وفي مقدمة الأخلاقيات النجاحات المتوالية . فالقيادة رواية نجاح أو تتحول لعتلة هدم! و (الكادر يبادر) جيفارا ، أو يتخلى عن دوره!

الحزب الثوري ، جتمعاً مشخصة ، وبراكسيس تاريخي معين ، تراكمات وتموجات ومعارك ، ولكنه بكل تأكيد حالة صاعدة و(يخطئ كالفرد تماماً) لينين ، ولكنه يصوب خطأه بسرعة ويكشف الأسباب ويتفادها ، وإن لم يفعل قتل نفسه بنفسه . و(إن بناء الحزب هو المسألة الأصعب) لينين ، ولكن هناك قيادات وجهود جمعية أفلحت في بناء أحزاب ثورية ، فالطريق ليس مسدوداً ما دامت الظروف الموضوعية وتناقضاتها تستدعي ذلك . . . والكرة في ملعب الشرط الذاتي . فإن عمت الرخاوة والضعف وبهتت الشجاعة واهتزت الثقة وغاب الاقتدار فلا حزب ولا ما يحزنون إلى أن يمضي جيل الإخفاق ويحل جيل جديد .

وفي أوضاعنا الفلسطينية يتم منهجياً ، ليس الهجوم على بقايا التنظيمات بل على البيئة الاجتماعية التي تنتج تنظيمات أيضاً ، أي على العمال بتغطيسهم في البطالة والتبعثر ، والمتقنين بربطهم بالسلطة وأجندات أجنبية والمرأة بكتم أنفاسها والحجر على عقلها وإرادتها ، والشباب الذين يشير آخر استطلاع لاستعداد ٤٦٪ منهم للهجرة ، فمن بين ٨٧ ألفاً يتقدمون لامتحان الثانوية لا يلتحق بالجامعات سوى ٢٥ ألفاً والباقي في أغليبتهم إلى البطالة و ٣٠ ألفاً يتخرجون من الجامعات سنوياً يلتحق ٢٠ ألفاً منهم بجيش العاطلين عن العمل!! . . . أما اليسار فقد تفكك معظمه وتكر ليساريته إلى درجة أن يسألني كادر حماسوي (لماذا تطالبون بحوار شامل ، فأنتم فتح وتتلقون رواتبكم من فتح) وأن يصرح قائد فتحاوي أمامي : لا نعترف بسياسة أو سياسيين إلا بسياسة فتح . . . مثل هذه ”الحالة اليسارية“ لا تقوى على الصمود والنهوض إن لم تحل نفسها وتعيد بناء وجودها بعد إقصاء الفاشلين الذين قادوها إلى هذا المآل .

فلم ينفك الوضع الموضوعي يوجب الرؤية الوطنية اليسارية والرؤية الديمقراطية اليسارية ، وهذه مسألة ليست رغبة بل متصلة بالتناقضات الوطنية والطبقية والثقافية ، ولكن ذلك يتطلب منهجاً غير ملتبس ومدنّب

كما أداة قادرة على بث الحلم وترسم الطريق .

فأحاولنا الفلسطينية اليوم أسوأ من سنوات الاحتلال الاولى ، قياداته الفصائلية والسلطوية ، وقد فقد مرجعيته الشاملة والبطالة والفقر يلفان نصف الشعب ، والتفكك وثقافة الإسفاف يتشران وأسوأ العادات وأكثر القيم انحطاطاً تنفسيان والصمود المجتمعي أقرب إلى العفوية منه إلى الوعي والجبرية المتمتة تكتسح العقل وتخنق تراث الكندي والفارابي والمعتزلة وابن رشد وقبلهم انفتاح المأمون ومن بعدهم النهضويين محمد عبده ، الكواكبي ، الأفغاني ، سلامه موسى وشميل ولا تستوعب كلمات علي بن أبي طالب (لا تعلموا أبناءكم ما تعلمتم فزمانهم ليس زمانكم) ولا كلمات رسول الإسلام (للمجتهد إن أصاب جزاء إن أخطأ جزاء واحد) وبعضهم يهاجم بعض اجتهادات القضاوي المفتحة . . .

هذا كله يستولد النقيض ، على صعيد شعبي وطلائعي وفكري على حد سواء . فنكبة عام ٤٨ استولدت الحركات القومية وهزيمة ٦٧ استولدت فصائل المقاومة وتقهقر م . ت . ف والأحزاب الوطنية اللبنانية استولد الاسلام السياسي المقاتل فالتاريخ لا يعرف الفراغ .



الأحزاب الفلسطينية

منذ العام ١٩١٨

زهير الدبعي*

أدى احتلال الجنرال أللنبي للقدس في ٩/١٢/١٩١٧ إلى تنفيذ اتفاقية (سايكس بيكو) التي تنص على تقسيم بلاد الشام والعراق، وكذلك تنفيذ وعد بلفور الذي نص على جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود .

وترتب على ذلك ظهور أحزاب خاصة بفلسطين، باستثناء حزب الاستقلال الذي تمسك بطبيعته العربية ورسالته الوحودية، فضلا عن (القوميين العرب) الذين كانت لهم نشاطات واجتماعات، قبل تأسيس حركة القوميين العرب بعقدين، وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان له نشاط تركزي في الساحل وطبريا والقدس، وكان رئيسه مصطفى ارشيد من جنين الذي خلف مؤسسه أنطون سعادة .

وبدأت الأحزاب الفلسطينية في العام ١٩١٨ بتشكيل الجمعية الإسلامية - المسيحية في يافا، ليصل عددها في المدن إلى (١٥) لجنة . وأسفرت الجهود الرامية لتوحيد هذه الجمعيات عن تشكيل الجمعية الإسلامية المسيحية وجعل مركزها القدس . وعقدت الجمعية عدة مؤتمرات انتخبت في مؤتمرها الثالث، الذي عقد في حيفا عام ١٩٢٠، لجنة تنفيذية دائمة برئاسة موسى كاظم الحسيني، ووصفت الجمعية بأنها «إطار فضفاض للعمل السياسي، غلبت عليه أحيانا كثيرة الصفة المحلية، التي غابت في تنظيمها الناحية الهرمية بالنسبة لصلتها باللجنة التنفيذية»، وافترقت إلى نظام الانتخابات في اختيار عناصر القيادة . وكثيرا ما ساد الارتجال وتمشية الحال، وسد الخانات، فمؤتمر حيفا الثالث الذي هو من أهم المؤتمرات الفلسطينية، كان يتألف من (٣٧) عضوا، بينهم (١٧) من حيفا نفسها .

* كاتب وداعية إسلامي

وظهرت عدة أحزاب لم تحظ بالجماهيرية والاعتراف الشعبي بها، ومنها:

- ١ . الجمعية الوطنية الإسلامية، وتؤكد وثائقها أنها تأسست بجهود صهيونية، بدعوى إنصاف المسلمين من (سيطرة) المسيحيين على الأحزاب الأخرى .
 - ٢ . الحزب الزراعي، أو حزب الزراعة، تأسس سنة ١٩٢٤ . وتفيد الوثائق أن (الاستعمار وأنصاره) كانوا وراء تأسيسه .
 - ٣ . الحزب الوطني الذي كان حزبا معارضا، ومن زعمائه الشيخ التاجي الفاروقي والشيخ أسعد الشقيري اللذين اعتبرا (أولى) بالزعامة من أشخاص آخرين، وبخاصة المفتي الحاج أمين الحسيني .
- وجرى تأسيس (٦) أحزاب، ما بين ١٩٣٢-١٩٣٥ وقد حظيت بالتحاف جماهيري واعتراف شعبي، وشاركت في تأسيس اللجنة العربية العليا التي سارعت الأحزاب إلى تشكيلها بعد الإضراب في نيسان ١٩٣٦ الذي استمر (٦) أشهر، والأحزاب هي:
- حزب الاستقلال .
 - حزب الدفاع .
 - الحزب العربي .
 - حزب الإصلاح .
 - حزب الشباب .
 - حزب الكتلة الوطنية .

وشارك الفلسطينيون في أحزاب عربية بعد هزيمة العام ١٩٤٨ . وكان أوسعها انتشارا حركة القوميين العرب، وحزب البعث، والحزب الشيوعي، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير . وظهرت حركة فتح كقوة فلسطينية مارست الكفاح المسلح، قبل هزيمة حزيران ١٩٦٧ بحوالي عامين . وعاد الفلسطينيون إلى الالتفاف حول أحزاب فلسطينية بعد الاحتلال .

ويلاحظ أن الأحزاب الفلسطينية في مطلع العقد الثالث، لا تختلف في طبيعتها وسماتها الأساسية عن تلك الأحزاب التي كانت ناشطة في الثلث الأول من القرن العشرين، وذلك من خلال:

أولاً: الطبيعة القبلية والعائلية لهذه الأحزاب . فقد أطلق على أكبر حزبين متنافسين في ذلك الوقت اسم (حسيني) نسبة إلى عائلة الحسيني و(نشاشيبي) نسبة إلى عائلة النشاشيبي . بل إن بعض مصادر تاريخية تؤكد أن بعض الأحزاب قد شكلتها عائلات لحسابات وأغراض عائلية، وبأدوات عائلية، مع شيء من التمويه والتزيين والديكور .

وما يجري حاليا فإن العائلية لم تعد تلعب دورا أساسيا وواضحا في الأحزاب، لكن الأحزاب ذاتها تحولت إلى (عائلات) أو إلى (قبائل) .

ثانياً: نجح المستعمرون الإنجليز في شق صف الأحزاب والحركة الوطنية إلى شطرين متنافسين متصارعين، مما كان له أوجم وأسوأ النتائج على القضية والوطن ومسارهما .

وقد وصل الصراع العنيف الانشطاري الثنائي بين الحزب العربي وحزب الدفاع إلى درجة أن حسين الخالدي مؤسس ورئيس حزب (الإصلاح) الذي تأسس في العام ١٩٣٥ أكد في مذكراته أن الغاية من تأسيس الحزب: «إصلاح ذات البين بين الطرفين المتخاصمين، فقد آلمنا كما ألم كل مخلص أن نرى الانقسام الخطير في الجبهة العربية» .

بل إن حزب (الكتلة الوطنية) وهو حزب أعلن عن تأسيسه في نابلس عام ١٩٣٥، أعلن مؤسسه المحامي عبد اللطيف صلاح خطورة الصراع بين الحزبين الكبيرين على مسار القضية، وجاء في كلمة له أمام الاجتماع التأسيسي للحزب الذي عقد في نابلس: «ومع احترامي لبعض المساعي التي قاما ويقومان بها، فإنني مضطر بأن أقر الحقيقة أن احتراباً مستمراً بين الحزبين أو بين الشخصيتين اللتين تديران الحزبين، أضعف قوتها أمام العدو المشترك، وجعل مساعيها غير مثمرة الثمرة المطلوبة. إن تبعة هذا الاحتراب واستمرار هذه الحالة لا تقع على رجال الحزبين فحسب، بل تقع بالدرجة الأولى على الرجال الذين التزموا السكوت أمام هذه الحالة اختياراً أو اضطراراً، وكان على هؤلاء أن يتسلموا العمل الذي بقي يتيماً. فها نحن عندما شعرنا بهذا الواجب المزدوج اتفقنا على تشكيل كتلتنا الوطنية لتقوم بالعمل المنقذ للبلاد من الحالة الحاضرة» .

ثالثاً: لم تكن الأحزاب في الماضي سوى تجمع غير منظم من القادة والزعماء، ولم تصل إلى مستوى مؤسسة منظمة بعيدة عن الشخصية والارتجال، مما جعلها غير قادرة على التخطيط فضلاً عن عناصر الإدارة الرشيدة الأخرى كالمتابعة والرقابة والتقييم واستخلاص النتائج والعبر. وهذا الدكتور وليد قمحاوي أمين الصندوق القومي الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، يصف النتائج المدمرة لثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ التي خاضتها الأحزاب الفلسطينية، ولم تحظ منها بالمراجعة ولا التقييم، فقد جاء في كتابه (النكبة والبناء - نحو بعث الوطن العربي) منشورات دار العلم للملايين / بيروت - الطبعة الأولى ١٩٥٦:

«ظن عرب فلسطين أنهم بالمظاهرات والمسدسات يستطيعون مقاومة الغزوة الصهيونية، وهدم وطنها القومي، وتحرير البلاد من الإنجليز. فحمل السلاح منهم من حمل، وقتل آلاف الشهداء والضحايا، وانصرفت الجهود عن التنظيم الصادق والبناء الشامل إلى لهو أطفال وحركات عصابات ومناورات بين الزعماء والجماهير. وعندما وجد هذا المجتمع أنه عاجز عن تحقيق أهدافه بالسيف، أضرب عن الحياة ستة شهور طوالاً، كانت إيذاناً بسيرة في طريق الانتحار. وبما أن توقفه عن العمل والسير والنمو لم يكن معطلا الغزوة الصهيونية وسيرها ونموها، فقد كانت النتيجة أن تلك الأشهر الستة قررت مصير معركة فلسطين... بأن زادت المجتمع الصهيوني قوة وتماسكاً ونظاماً، وزادت المجتمع العربي وهناً وحيرة وانحلالاً. فما هي إلا شهور، حتى انقسم عرب فلسطين أحزاباً وشيعاً متقاتلة متحاربة» .

ويؤكد رشيد الحاج إبراهيم من مؤسسي حزب الاستقلال الآثار السلبية لثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، وبالتالي الحاجة إلى قراءة التاريخ لاستخلاص العظات والعبر من خلال مؤسسة العمل الحزبي الفلسطيني. وجاء في مذكراته التي نشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - الطبعة الأولى ٢٠٠٥:

«خاضت البلاد في بحر من الدماء وفي أتون من الخصومات والثارات، وصار من أهداف الثورة الإصلاح الاجتماعي أو تأييد الزعامة. ولا أدري متى يجد العرب في أمتهم باحثين، قادرين، لهم من الجرأة والصراحة ما يمكنهم من دراسة المآسي التي تعرضت لها البلاد في الثورة المذكورة ووصفت نتائجها التي جرت على أمتنا للمعركة الفاصلة مسلولة القوى، متهدمة البنيان، مقوضة الأركان».

رابعاً: «عدم وجود قيادة، والاعتماد على القائد. لم يترك قائد فلسطيني منصبه إلا بمك الموت، باستثناء أحمد الشقيري الذي أجبر على الاستقالة من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨. وباستثناء جورج حبش الذي استقال كأمين عام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد حوالي أربعة عقود. وربما يرجع ذلك إلى تقليد عربي حتى في الأحزاب المعارضة، فهذه جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها في مصر عام ١٩٢٨، لم تشهد تغييراً في منصب (المرشد العام) إلا بالوفاة منذ المرشد الأول وحتى المرشد الحالي وهو السابع. ويلاحظ أن سبعتهم من مصر رغم أن الإخوان المسلمين فيها من المسلمين من أندونيسيا وماليزيا حتى غانا وغينيا والسنغال، ويفترض أن لا يتشرب قطر معين للمرشد العام. بل إن حزب التحرير الذي مازال يتمسك بوحدة الأمة، ويرفض الحدود المصطنعة، فإن ثالث رئيس للحزب مازال فلسطينياً رغم أن للحزب من الأعضاء من جمهوريات شرق آسيا أضعاف ماله في الوطن العربي».

وهناك سمات أخرى مشتركة بين الأحزاب الفلسطينية طيلة (٨) عقود، وهي الفشل في تحقيق برامجها.

المرحلة الأولى ١٩١٨-١٩٤٨

كانت برامج الأحزاب في هذه المرحلة تتلخص في حماية الوجود العربي في فلسطين وإبقائها جزءاً من سوريا والوطن العربي. ورفض وعد بلفور، ووقف بيع الأراضي، ووقف الهجرة. ورغم تفاني وإخلاص الكثيرين وشجاعتهم وتضحياتهم إلا أن الأحزاب فشلت في تنفيذ برامجها.

المرحلة الثانية ١٩٤٨ - ١٩٦٧

كانت برامج الأحزاب في هذه المرحلة تتلخص:

- تحرير فلسطين وعودة اللاجئين.
- تحقيق الوحدة العربية.
- مقاومة الاستعمار.

- تحقيق العدالة الاجتماعية.

المرحلة الثالثة ١٩٦٧ - ١٩٩٣

كانت برامج الأحزاب في هذه المرحلة تتلخص في تحرير فلسطين من البحر إلى النهر. ثم جرى التراجع للحديث عن إقامة دولة فلسطينية في حدود ٥ حزيران ١٩٦٧، أي في الضفة والقطاع. وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في أي جزء يتم تحريره.

المرحلة الرابعة ١٩٩٣ - ٢٠٠٧

شهدت هذه المرحلة صراعا داخليا، واستغوالا إضافيا للاحتلال، بمصادرة مزيد من الأراضي، وفرض حصار، وبناء جدار الضم العنصري، وتسريع في عجلة تهويد القدس، وتهديد الوجود العربي فيها، واستهداف المسجد الأقصى المبارك.

المرحلة الخامسة بدأت في حزيران ٢٠٠٧

أصبح الانقسام حقيقة واضحة ومتجذرة، رغم كل الأخطار. ولم نلمس دورا جديا وعميقا لأحزاب فلسطينية، ولا لمجتمع مدني.

كتب في جريدة (الكرمل) بتاريخ ١٦/١٢/١٩٢٥، عن صراع الحزبين الكبيرين حول انتخابات (المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى):
«عار والله أن تكون الأرض تباع بعشرات الدولارات وأن تكون التجارة تنقل بسرعة من أيدي الوطنيين، وأن يدخل المهاجرون بالآلاف. وأن تغفل كل هذه الشؤون الطيرة، ونحن نتنازع من أجل عضوية المجلس الإسلامي الأعلى. إن هذا صغير ولا يتفق مع تقاليد العرب».

وإذا فسرنا أن الصراع الحزبي القبيح والسيئ والمدمر الذي كان قبل (٨٠) عاما كان بسبب عدم إدراك كاف لخطورة المشروع الصهيوني وغايته المحددة في طردنا وتهجيرنا. وإذا كان الصراع بسبب انتشار الجهل والامية، فما تفسير ما يجري من صراع ووهن بعد انتشار المدارس والجامعات، وعشرات آلاف حملة الدرجات العلمية والألقاب الأكاديمية، وغيرها من الرتب والألقاب؟

لقد حفر الاستعمار الإنجليزي حفرة التمزيق الداخلي والثنائية الانشطارية فوقع فيها أجدادنا، وإذا درسنا الصراع بين الحزب العربي وحزب الدفاع ونتائجه، فإننا نجد ما هو مشترك في الصراع الجاري بين حركتي فتح وحماس. لكننا نجد أن الصورة أسوأ لأن الاحتلال كرس تفوقه علينا في عدة ميادين، كما كرس قدرته على

التحكم بحياتنا اليومية وحقنا في الغذاء والدواء والماء والوقود فضلا عن العمل والسفر . كما نجد أن دولا أصبح لها نفوذ استثنائي لدى الأحزاب الفلسطينية ، قد يصل لدرجة التبعية .

وختاما فإن الأحزاب الفلسطينية منذ ١٩١٨ ، لم تكن أحزابا بالمعنى السياسي القائم على هيكل تنظيمي واضح وجهد مؤسسي ، وتداول المسؤولية بالانتخابات . وإنما كانت - وما زالت - أقرب إلى القبائل التي يلعب شيخ القبيلة فيها دور الملهم الشجاع ، والتي تشتبك في صراع دموي مع غيرها من القبائل نتيجة تربية قبلية لا تعطي الأولوية للمواطنة والمشروع الوطني . كما يلحظ أن الأحزاب قد فشلت في تحقيق برامجها ، ومع ذلك كلها تتحدث عن الماضي وعن (الثوابت) .

ومن الواضح أن استمرار الأزمات والهزائم ، ناجم عن ضعف بنيوي في التعليم الذي يزود ببعض المعلومات والمعارف بالتلقين ، ولا يزود بالرغبة بالتفكير والقدرة على التفكير . لو أننا نستخدم عقولنا في قضايا الشأن العام لماذا لم نتعظ من خطورة الأداء الحزبي ومستواه ونتائجه التي أسهمت في هزيمتنا في العام ١٩٤٨؟ ولماذا لم ندرس تاريخنا على الأقل؟ مع أننا نبالغ في الانتكال على التاريخ من باب العاطفة والفخر والاستعراض وليس بدافع الدراسة والتحليل واستخلاص الدروس والعظات .

إن إحداث تغيير جذري وشمولي في نوعية الأحزاب الفلسطينية يحتاج إلى ثورة في التعليم المدرسي والجامعي ، وذلك كي نغير الذهنية التي تحدد تفكيرنا وسلوكنا ومواقفنا . وبدون تغيير الذهنية فلن يتغير الأداء ، والله در الحكيم القائل : «متى يستقيم الظل والعود أعوج» .

وإحداث ثورة في التعليم يحتاج إلى رؤية واضحة ومكتوبة ، وإلى كثير من الوقت والوعي ، والجهد الجماعي ، من خلال التوسع في التعليم الأهلي ، وتطوير التعليم الحكومي ، والتعليم التابع لوكالة الغوث ، عن طريق ضغط أهلي لاعنفي صبور وفعال ومؤثر ومثمر .

فكيف يمكننا انتظار تغيير إيجابي في أداء الأحزاب الفلسطينية ، في حين يتصدر الصفوف كثير من الأميين والأميين المقنعين؟ وحتى لو تصدر الصفوف متعلمون ومثقفون فإنه لا بد من القضاء على اللاعقلانية والقبلية والفساد ، التي ما زالت تفتك بنا منذ ١٩١٨ ، رغم تبدل الصور والأسماء والشعارات .



أزمة العمل الحزبي في فلسطين

أكرم عطا الله*

قد تعكس ظروف المجتمع الفلسطيني ببنائه المتعددة والتي مرت بتجربة فريدة عديدة من الأزمات التي تعبر عن نفسها بتلك البنى ارتباطا بواقع لم يشهد تطورا طبيعيا في مسيرة حياته المجتمعية، بل شهد العديد من التغيرات على نمط الصدمة والنقطة النوعية صاحبها الكثير من الانهيارات الكلية التي أعاقت التكوين الطبيعي لجزئيات المجتمع باحثا في كل محطة عن إعادة صياغة من البداية؛ مما جعل للتجربة خصوصيتها داخل الخصوصيات النظرية وهي تجربة تداخل فيها الخاص والعام، والمدني بالوطني، والمجتمعي بالحرري، مما جعلها تعيش حالة من الالتباس غير المسبوق في تفاصيلها مع ما أفرزته هذه الالتباسات وانعكاسها على التفاصيل والدور الوظيفي لكل البنى الاجتماعية.

فالأزمة في العمل الحزبي ينبغي التنويه أولاً أن لها أساسا اجتماعيا باعتبار الأحزاب ظاهرة اجتماعية وباعتبار أن الاستقرار الاجتماعي هو أساس التطور الطبيعي لأي مجتمع بمكوناته ومنها الأحزاب؛ فإن الهزات التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني ستلعب لاحقا الدور الأبرز في أزمة الأحزاب والعمل الحزبي باعتبار أن المجتمع هو حاضنة مؤسساته وأن تلك المؤسسات ليست سوى انعكاس لواقعه كما هو.

فالتشكيل الذي صاحب تأسيس الأحزاب في فلسطين وسط ظروف غير طبيعية حال دون ممارسة هذه الأحزاب لنشاطها وفقا لآلية النشأة؛ فالأحزاب في الدول تنشأ نتاج السياق الطبيعي للمجتمع المدني الذي قد يكون سارا مسارا طبيعيا في صعوده وانتقاله من حالة الدولة القديمة إلى الدولة الحديثة وما صاحبها من تطورات متوازية في مؤسسات المجتمع، لتتكامل مؤسسات الدولة وبضمنها الأحزاب وتقوم بدورها الطبيعي من تداول السلطة والمشاركة السياسية وتوزيع إمكانات القوة في المجتمع.

* كاتب مقيم في قطاع غزة

أما ظروف نشأة الأحزاب في الحالة الفلسطينية فهي ظروف مختلفة وغير عادية ولم تنشأ بفعل التطور الطبيعي بل بفعل حاجة الضرورة الناشئة بحكم الصدمة؛ مما جعل الدور الوظيفي للأحزاب الفلسطينية مختلفا تماما عن الدور الطبيعي للحزب فكان الأداء مختلفا وملتسلا إلى حد كبير، وقد طغى البعد الوطني ارتباطا بضرورة التأسيس على البعد الحزبي والديمقراطي والمدني والمجتمعي.

لقد تعرض المجتمع الفلسطيني في منتصف القرن الماضي لهزة كبيرة أطاحت بكل مؤسساته وكادت أن تتمكن من القضاء عليه حيث هجرة الكتلة البشرية المكونة للمجتمع واقتصادها لأرضها واستقرارها الطبيعي مع فقدانها للمكان الذي يشكل بالعادة جغرافيا الفعل المجتمعي والحزبي.

وأهم ما فقدته المجتمع الفلسطيني في أثناء نكبته عام ١٩٤٨ هو المدينة الفلسطينية التي تشكل حاضنة الوعي السياسي والحزبي بما تحمله المدينة من مميزات الاتصال بالعالم الخارجي، فقدت المجتمع الفلسطيني خلال شهور قليلة معظم مدن السواحل باستثناء غزة التي ستلعب لاحقا الدور الأبرز في نشأة الأحزاب الحديثة في فلسطين، وبفقدان القدس التي اعتبرت العاصمة السياسية وحاضنة الجزء الأكبر من الأحزاب في فلسطين قبل عام ٤٨ حيث شهدت بالإضافة لمدينتي يافا و نابلس تشكيل معظم الأحزاب الفلسطينية التي نشأت في ثلاثينات القرن الماضي، فقدت الحياة الحزبية في فلسطين أحد أهم مرتكزاتها ومواقعها الجغرافية لما تميزت به القدس من حركة حزبية وسياسية ودينية نشطة لوجود العائلات الكبيرة وكذلك البعثات الدبلوماسية والأجانب؛ مما جعلها تحتل المكانة الأكثر تقدما في الحياة الفلسطينية.

بعد عام ٤٨ دمر المجتمع الفلسطيني وبدأ البحث في رحلة التيه الموزعة جغرافيا على دول الجوار ولم يعد لديه التماسك والثبات الذي يسمح بالسيرورة الطبيعية له، وشهدت النكبة نهاية الأحزاب الفلسطينية القديمة نظرا للتشتت والتشردم والانهيار وهزيمة شعاراتها.

ثم دخلت الحياة الحزبية في فلسطين في حالة من الفراغ لما يزيد على عقد ونصف ليشهد النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي ميلاد الأحزاب الحديثة في فلسطين كان أولها حركة فتح والجهة الشعبية والجهة الديمقراطية والتي اعتبرت القوى الرئيسية في منظمة التحرير بالإضافة لباقي الفصائل بالرغم من وجود جماعة الأخوان المسلمين والحزب الشيوعي الفلسطيني وبقائهما في فترة الفراغ المذكورة إلا أنها لم تشهد فعلا بمستوى النكبة ربما بسبب حادثة الأزمة والتفتت.

أتى نشوء الحركات والأحزاب المذكورة في منتصف الستينيات في ظل ظروف في غاية التعقيد حين بدأت أولى خطواتها لتشكيل منظمات فلسطينية، وتلك الظروف صبغت ميلاد الأحزاب لتترك بصماتها على النظام الحزبي؛ فقد تشكلت الأحزاب أولا كمنظمات عسكرية وبهدف القتال ضد المحتل واستعادة الأرض، وهذا الدور ميز القوى الفلسطينية منذ البداية كقوى أقرب للمليشيات منها للأحزاب المدنية ثم بدأت تلك المليشيات العسكرية في استقطاب المواطنين بهدف دعم الجهد العسكري؛ وكانت المؤسسات الحزبية التي

تشكلت والجماهيرية منها أيضا لنفس الهدف . لقد لعبت الظروف الاستثنائية الوطنية الدور الذي ميز ضرورة النشأة وطبيعتها ليجري الحديث بعد عقود على ذلك عن ميلادها عن أحزاب طبيعية وفي ذلك ظلم للفصائل الفلسطينية؛ فقد تركت البدايات غير الطبيعية ونشأة الحاجة الوطنية قيمها المختلفة وحياة مختلفة عن الحياة الحزبية الطبيعية، وتميز العمل الحزبي بالسرية المطلقة منذ البداية وهذا حرمها من حياة حزبية طبيعية بالإضافة لعدم نقل تجربة الكوادر الأولى وتعميمها وانتقالها للعناصر من خلال أنشطة وأدوار واجتماعات موسعة ولقاءات دائمة وخصوصا في الداخل .

كما أن تواجد معظم الثقل الحزبي خارج فلسطين وفي دول الشتات، الأردن ولبنان وسوريا، جعل قوى الحزب تتوزع على أكثر من دولة؛ وهذا مختلف عن التواجد المتماusk للأحزاب في الدول ولغياب الجغرافيا الوطنية التي تضمن استقرار الحزب وقواعده، فقد غابت أحد أهم مرتكزات الثبات الحزبي .

تدمير المجتمع الفلسطيني في منتصف القرن الماضي أصاب البنية المجتمعية بحالة من التشوه التي لم تخرج منها منذ تدمير المدينة كحاضنة للنشوء السياسي والحزبي وكذلك القرية والتشريد ثم نشأ ما عرف بعد ذلك بالمخيم، وبفعل التشريد نشأ تداخل بين القرية والمدينة بالمخيم ولم تعد الأبنية الاجتماعية تقوم بدورها الطبيعي مما جعل حالة التشوه تلك تعكس نفسها على مكونات النظام الجديد وإفرازاته وبضمنها الأحزاب .

فقد تشكلت الأحزاب الفلسطينية بجزء كبير من أبناء قطاع غزة (قادة حركة فتح الأوائل) وكذلك نشأة حماس في غزة والجهاد الإسلامي . . . ، وقد تعرضت غزة للعبء الأكبر والتداخل الأكبر حين استقبلت العدد الكبير من اللاجئين فيها بما يفوق عدد سكانها؛ مما أحدث خلخلة في بنائها وتشوها كبيرا لم تتجاوزها بعد، مما يعني أن الفصائل التي كان لغزة نصيب بتشكيلها تأثرت بشكل أو بآخر بتبعات الضربة الكبيرة التي تلقاها المجتمع الفلسطيني .

ويمكن الحديث مطولا عن تلك التأثيرات على الأحزاب الفلسطينية لكن العرض السابق يكفي لتبيان الجزء الأكبر من الأزمة أزمة الجذور التي ستؤثر على فعل وتقييم الأحزاب، حتى لا تتعرض هذه الأحزاب لأية مقارنات ظالمة قد يقوم بها باحثون سياسيون أو غيرهم، وهذا فقط فيما يخص البعد الموضوعي في مسار الأحزاب الفلسطينية .

أما عن البعد الذاتي وهو الجزء الأهم في هذه القراءة والذي يمكن أن يخضع لدراسة مختلفة ويحكم طبيعية الحياة الحزبية فمن الطبيعي أن تخضع الحياة الحزبية للتشريح بعد كثير من الممارسات التي أصبحت محل ملاحظات جدية وانكشفت حين أصبح العمل علنيا حين تعقد الأحزاب مؤتمراتها أمام الجميع بشكل ظاهري، تكشف للمراقبين جوانب بعيدة عن أصول العمل الحزبي كما عرفته النظريات العامة بالرغم من الخصوصية الفلسطينية إلا أن هناك ما يكفي من الملاحظات التي تختلف مع طبيعة العمل الحزبي؛ وقد يكون لتلك الممارسات بتراكمها وعدم علاجها الأساس في الحديث عن أزمة داخل العمل الحزبي في فلسطين .

في العادة تعكس الأحزاب في المجتمعات الثقافة العامة للمجتمع باعتبار أن الحزب نفسه ظاهرة اجتماعية مشتقة من الوسط الاجتماعي وجزء من تكوينه؛ وبالتالي فإن الأحزاب الفلسطينية حملت منذ البدايات ثقافة مجتمعها، فقد تميزت الأحزاب الفلسطينية التي تشكلت ما قبل النكبة بطابع عشائري لعبت العائلات الدور الأبرز بتشكيلها وكان ذلك انعكاس للمجتمع الفلسطيني العشائري؛ فمثلا تأسس الحزب الوطني العربي في عشرينيات القرن الماضي والذي تزعمه فخري النشاشيبي كشكل من أشكال اعتراض عائلة النشاشيبي لاتساع سلطات المفتي أمين الحسيني في القدس، وتشكل بعد ذلك حزب الدفاع الوطني بعد فشل راغب النشاشيبي في انتخابات البلديات ونجاح حسين الخالدي في رئاسة بلدية القدس .

ونتيجة لنشأة حزب الدفاع على يد عائلة النشاشيبي وجد آل الحسيني أنفسهم في وضع يحتم عليهم تأسيس حزب فتأسس الحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، وكان لظهور أحزاب الدفاع الوطني والعربي أي عائلتي الحسيني النشاشيبي بتشكيل أحزابها دور في إقدام عائلة الخالدي على تشكيل حزب الإصلاح العربي وذلك في سياق التنافس بين العائلات الفلسطينية هذه الطبيعية العشائرية لجزء من الأحزاب قبل النكبة؛ وهي وإن حملت أهدافا سياسية تحررية فإنها جعلت الممارسة السياسية أقرب للممارسة التنافسية الندية منها إلى شكل التكامل الوطني في أسوأ ظروف عاشتها فلسطين قبل النكبة، فتفتت الجهد الشعبي والعائلي والحزبي وغابت خطط المواجهة المنظمة للاستيطان اليهودي في فلسطين ومواجهة موجات الهجرة وتبعثرت الجهود ومنها السياسية في سياق التنافس العائلي .

من يطل على واقع التنافس الحالي الذي تعزز بالانقسام بين الضفة وغزة والبرامج المتنافسة يجد أنها قد تستدعي تلك التجربة العشائرية القديمة؛ ويمكن القول إن ثقافة المجتمع الفلسطيني ببعده العشائري لا تزال تؤثر على أداء الأحزاب، فالانقسام الذي شهده الوطن وعدم انجاز المصالحة يبدو المشهد وكأن هناك صراعا قريبا وليس أحزابا تتكامل في إطار الكل الوطني وتتنافس على السلطة في إطار تجسيد مبدأ الشراكة السياسية التي هي أحد أهم مبررات وجود الأحزاب بينما تشهد الحالة الفلسطينية حالة طلاق سياسي .

وبالنظر للأداء الفلسطيني منذ إنشاء السلطة يمكن القول إن انعدام الشراكة السياسية لدى الأحزاب هو النمط الذي ساد وما زال في النظام السياسي الفلسطيني، وإن بدأ ينحو باتجاه شراكة جنينية في الضفة الغربية إلا أن التجربة في غزة لم تتقدم خطوة باتجاه تلك الشراكة؛ مما يمس الأحزاب الحاكمة في صميم الدور الوظيفي المنوط بها .

وبمعزل عن العام في إطار تقييم الحالة الحزبية في فلسطين والحديث عن أزمة العمل الحزبي بالإضافة لحملها للرواسب الثقافية الاجتماعية التي حالت دون ممارسة حزبية بالمعنى المدني للحزب ولأن المجتمع الفلسطيني انشغل طويلا في مقارعة الاحتلال فطغت الأولوية الوطنية على الأولويات الأخرى، فقد حال ذلك دون تعزيز لتجربة ديمقراطية تؤسس لثقافة ديمقراطية والتي تعتبر نتاج تطور ثقافي في الدول الديمقراطية ومجتمعات تسير بهدوء حتى أصبحت الديمقراطية نظام حياة ومطلبا اجتماعيا؛ وفي غيابها في فلسطين وباعتبار الأحزاب

نتاج لثقافة المجتمع فقد غابت الديمقراطية من الحياة الحزبية الداخلية وكان أحد تعبيرات ذلك الغياب سيادة الثقافة الأبوية؛ لهذا بقي جيل المؤسسين دون تغيير حتى داهمتهم الوفاة أو الاستشهاد وما زال هناك زعيم أحد الأحزاب لم يتغير منذ أربعة عقود وما فرضته تلك الثقافة من سطوة لجيل الآباء جعلت مشاركة حتى القيادات أحيانا ما تكون شكلية بحضورهم .

ولم تشهد الحياة الحزبية في فلسطين ما يكفي من تداول السلطة داخل الحزب الواحد، فقد ساد الجمود على التغيير المطلوب كشرط من شروط العمل الحزبي وبقيت قيادات التأسيس الأولى؛ مما أحدث أزمة لدى أجيال جديدة، وقد حالت استاتيكية العمل دون تقدمها إلى مواقع القرار فأحدث ذلك ازدحامات داخل الأحزاب انعكست بدورها على شكل خلافات وإحباطات أثرت على عمل الحزب؛ حيث إن النخبة كما يقول العالم الايطالي فلريدو باريثو في توصيفه للنخب وفي إطار حديثه عن دورة النخبة وخصائصها النفسية «النخبة تفقد الحماس مع الزمن» وكذلك تتأثر الأجيال المصطفة في الطوابير فتفقد هي الأخرى حماسها؛ وبالتالي فإن الحزب بمجموعته يصبح فاقدا للإدارة والحياة، وقد شهدت عدة فصائل هذه الحالة وتراجعت بفعل حالة الجمود تلك .

تعمل الأحزاب الفلسطينية وسط مجتمع فقير ومعهم، وفي العادة تعتمد الأحزاب في تمويلها على اشتراكات أعضائها أو على استثمارات خاصة للحزب؛ فلا يمكن لأي حزب فلسطيني الاعتماد على التمويل الذاتي للأعضاء نظرا لحالة الفقر ولما تتطلبه مقارعة الاحتلال من تكاليف باهظة يعجز الأعضاء عن تأمينها؛ ولكن يؤخذ على الأحزاب فشلها في تأمين مصادر استثمارات خاصة بها تعتمد عليها مما جعلها إما فقيرة ليست قادرة على تأمين متطلبات أنشطتها كاليسار مثلا من استحقاقات التنظيم والتأطير الجماهيري، أو أحزابا تعتمد على الدعم الخارجي بما يكلفه هذا الدعم من مشاركة في القرار الوطني والحزبي مما يؤثر على طبيعة قرار الحزب حين يصبح مسموحا للتدخل فيه من الممول وبما يتنافى طبيعة الحياة الحزبية وأصول العمل الحزبي من مشاركة ديمقراطية في اتخاذ القرار وصياغة سياسات الحزب .

تغيب مؤسسات البحث والتفكير عن صناعة القرار داخل الأحزاب حيث الاعتماد على نخبة القيادة في كل القرارات ومنها القرارات ذات الاختصاص التي تتطلب أحيانا مؤسسات مختصة ودوائر أبحاث للوصول إلى نتائج محددة من المفترض أن تقدم لقيادة الأحزاب لاتخاذ القرار؛ ولذلك ينوب في العمل الحزبي الفلسطيني عن تلك المؤسسات النخبة القيادية والتي في العادة تتعاطى السياسة، مما يجعل إدارتها لعناصر حركة المجتمع بما تحمله هذه الحركة من أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية أقل من المطلوب حيث لمراكز البحث لدى الأحزاب الديمقراطية من الأهمية ما يؤهلها للمشاركة في صناعة القرار .

لقد فرضت الحالة الاستثنائية الفلسطينية على الأحزاب التركيز على البعد الوطني مما جعل مساهمتها في الجوانب الأخرى تكاد تكون معدومة لانشغالها الدائم بالموضوع الوطني بعيدا عن القضايا الاجتماعية والثقافية مثل؛ وما حدث للنظام السياسي الفلسطيني من شرخ وفشل الأحزاب في تشكيل نظام سياسي

موحد تتحمل مسؤوليته الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، وقصورها عن تعزيز ثقافة ديمقراطية وتأسيس مفاهيم العمل الحزبي والسياسي؛ وما انقسام الشارع الفلسطيني بهذا الشكل سوى دليل عجز الأحزاب عن نشر تلك الثقافة وتعميمها.

لقد فرضت سرية العمل لعقود ماضية ولا تزال نوعا من غياب الشفافية وغياب آليات المحاسبة داخل الحزب، مما جعل نخبة القيادة مع الزمن بعيدة عن المحاسبة؛ وقد تأصل ذلك كثافة ولم تنته حتى بعد أن أصبح العمل علنيا نوعا ما؛ مما أعطى أدوارا أكثر تسلطيه للطواقم العليا للأحزاب وما عكسه ذلك من علاقة ليست سوية داخل الحياة الحزبية.

لقد لعب الاحتلال أولا وطبيعية المجتمع التقليدي ثانيا الدور الأبرز في صياغة الثقافة الحزبية وصناعة الأزمة داخل العمل الحزبي في فلسطين من ضرورات وطنية ورواسب ثقافية؛ فكانت الأحزاب انعكاسا طبيعيا لمجتمع تقليدي، وتعرض لهزة أطاحت بكل بناء التقليدية ليجد نفسه أمام حالة تهشمت بفعل طرد سكانه؛ وبذلك فإن كل النتائج المجتمعية هي نتائج تعاني من أزمة وتحاول الخروج منها بالمعنى الوطني وإقامة الدولة المدنية التي قد تفرض أحزابا طبيعية أو أن تتحول الأحزاب التي تأخذ على عاتقها مهمة التحرير إلى أحزاب مدنية بعدها قد تتخلص من معظم أزماتها، ولكن لا يمكن ذلك الآن بغياب الدولة دولة المجتمع المدني؛ فالأحزاب ليست حالة إسقاطية للمجتمعات بقدر ما هي مؤسسات الضرورة وهي لا تتفوق على مجتمعاتها بقدر ما تعتبر انعكاسا حقيقيا لها.



الأحزاب والديمقراطية والقانون ... بين الواقع والمأمول

سمير زقوت *

تمثل الأحزاب السياسية أهمية استثنائية في الأنظمة السياسية التي تتصف بالديمقراطية، بل لعلها تشكل مدخلاً مهماً لتقييم أي نظام سياسي والحكم عليه إذا ما كان ديمقراطياً أم استبدادياً. وهو أمر بالطبع يتجاوز حدود الشكليات فيما يتعلق بوجود الأحزاب ليطال دورها وقدرتها على الفعل السياسي، أي أنها ليست من باب الديكور الذي يجمل وجه النظام، بل أحزاب فاعلة تشكل معارضا جدياً يهدد الحزب الحاكم بإسقاطه في الانتخابات.

وعليه فإن الأنظمة السياسية الديمقراطية تسعى إلى تقنين الحياة الحزبية ووضع أسس من شأنها ضمان تفعيل دور الأحزاب في تطوير الحياة الديمقراطية، وضمان قدرتها على تصويب أداء الحكم في البلاد وجعله أكثر شفافية ونزاهة، أو إسقاط الحكومات التي تفشل في تحقيق برامجها المعلنة.

ولعل الأهم هو ضمان أن لا تحيد هذه الأحزاب عن قواعد النظام الديمقراطي وتلجأ لأساليب ووسائل عنيفة للاستيلاء على الحكم أو لحسم الخلافات مع الأحزاب الأخرى أو الحزب الحاكم.

ولهذا الغرض تخضع عملية تشكيل الأحزاب السياسية إلى ضوابط قانونية سواء الأيديولوجيات والبرامج السياسية، أو تجنيد الأموال وتلقي الهبات والتبرعات وغيرها من مصادر تمويل الحزب، أو الشعارات والبرامج السياسية، أو أدوات العمل التي يسعى الحزب من خلالها إلى تحقيق برنامجه إذا كان في السلطة أو إلى الوصول إلي السلطة إذا كان حزبا معارضا.

وفي هذا السياق نجد توافقاً بين معظم النظم السياسية بحظر تشكيل الأحزاب على أسس دينية أو عرقية، وذلك لضمان تعزيز وحدة واستقرار المجتمع وتعزيز قيم المواطنة بين مكونات المجتمع الدينية والثقافية والسياسية كافة. كما نجد توافقاً بين النظم كافة فيما يتعلق بحظر تلقي الأموال من دول أجنبية، لأن ذلك يعني ارتهان إرادة هذا الحزب أو ذاك وبالتالي تهديد المصالح الوطنية للدولة.

* باحث في مركز الميزان لحقوق الإنسان، قطاع غزة

عليه، وبالنظر لكون الحزب السياسي هو أداة التغيير الحقيقي في أي مجتمع من المجتمعات، وكون التغيير المقصود هو تداول السلطة سلمياً، وهذا هو أحد أهم معايير النظام السياسي الديمقراطي، بل يذهب البعض إلى اختزال الديمقراطية في كونها التداول السلمي للسلطة؛ عليه فإن الخوض في طبيعة وتركيبه الأحزاب السياسية الفلسطينية أمر ضروري.

الأحزاب من الناحية القانونية

اختلف النظام السياسي الفلسطيني الناشئ عن الأنظمة السياسية القائمة في العالم من حيث كونه نظاماً تعددياً، وهذا الاختلاف راجع لسياق تاريخي؛ حيث إن تشكل الأحزاب السياسية سبق تشكل السلطة نفسها ونظامها السياسي.

وأمام هذه المعضلة لم يكن بإمكان السلطة الوليدة والناشئة أن تبتّ بشأن أحزاب وقوى سياسية تاريخية وبعضها هو صاحب مشروع السلطة. وبالتالي حاول مشروع القانون الفلسطيني بشأن الأحزاب السياسية تجاوز هذه المعضلة، حيث نص في مادته الأولى على أن الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية الممثلة في إطار المجلس الوطني الفلسطيني هي فصائل وأحزاب مشروعة تنطبق عليها أحكام هذا القانون، وبالتالي سعى القانون إلى استيعاب الوضع القائم وعدم اللجوء للتصادم معه.

ويعزز قانون الأحزاب في مادته الثانية ما ورد في القانون الأساسي الفلسطيني من وصف للنظام السياسي الفلسطيني لكونه نظاماً يستند إلى التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب والمشاركة في المؤسسات السياسية ومبدأ الانتخابات العامة والمباشرة والحرّة، وحرية التعبير والتنظيم والتجمع، وفي إطار القانون والتشريع المعمول به.

ويحاول القانون أن يفصل بين المؤسسات العامة للسلطة وبين الحزب الحاكم؛ وهذا أمر غاية في الأهمية من شأنه أن يحد من قدرة أي حزب يصل إلى السلطة على استغلال مواردها لصالحه، أو السيطرة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التي يحظر على أعضائها العضوية في الأحزاب.

ولكن المادة الثامنة تنطوي على غموض من شأنه أن يستغل لتقييد حرية تشكيل الأحزاب حيث تشدد على عدم السماح بالأحزاب التي تهدف إلى قلب الحكم الدستوري، وتهدد استقلال البلاد ووحدها، وتدعو إلى الحرب والعنف الداخلي وتعرض الحياة السياسية الديمقراطية للخطر، والوحدة الإقليمية ووحدة المجتمع؛ وهذه أمور لا يمكن أن يعلن الحزب عنها، أي أن يصرح حزب بنيتة قلب نظام الحكم عند تأسيسه أو غيرها من الأمور المذكورة.

كما يعتقد أن هذه المادة تتناقض مع المادة السادسة من القانون نفسه التي تشدد على عدم السماح باضطهاد

أعضاء الحزب بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو الهدف أو الوضع الاجتماعي أو الملكية الخاصة، أو المستوى الاقتصادي، أو اللون. وهنا يبرز تساؤل غاية في الأهمية: هل يسمح القانون بتشكيل أحزاب سياسية على أساس عرقي أو ديني أو جنسي؟ إن ورود هذا النص وعدم التأكيد على أن القانون يحظر تشكيل الأحزاب على هذه الأسس يشير إلى سماح القانون بتشكيل الأحزاب على أسس كهذه، الأمر الذي يؤسس للعنف الداخلي وغياب الاستقرار بل الانقلاب على قواعد النظام السياسي الديمقراطي.

الأحزاب والتمويل

يشكل تمويل الأحزاب واحدة من القضايا المهمة التي تضمن استقلالية الأحزاب السياسية وعدم تبعيتها لجهات أجنبية أو تقرر تبعيتها وارتهان قرارها السياسي. كما أن وصول حزب ما إلى السلطة لا يخوله استغلال مواردها المالية لتمويل نشاطاته الحزبية.

وعليه، سعى مشروع قانون الأحزاب الفلسطيني إلى ضبط تمويل الأحزاب من خلال المادة (١٩) التي نصت على الآتي: «يحظر على الحزب قبول أموال أو مواد من المصادر التالية: أ. كيانات سياسية أو شرعية في بلدان أخرى. ب. أية جهة حكومية ما عدا التي يسمح بها القانون. ت. أية شركات أو مشروعات تساهم بها السلطة الوطنية الفلسطينية بأكثر من ٤٠٪».

والمادة (٢٠) التي نصت على: «أية أموال أو مواد يتسلمها الحزب تخالف القانون يتم نقلها للملكية السلطة في غضون شهر».

والمادة (٢١) التي نصت على: «١. تقوم السلطة الوطنية بتقديم مساعدات مالية من ميزانيتها للأحزاب التي شاركت في آخر انتخابات وذلك لتغطية مصاريف إدارية وغيرها للحزب. ٢. يتم تحديد المبلغ الإجمالي المقدم للأحزاب سنويا من خلال قانون الموازنة. ٣. يتم توزيع ٥٠٪ من المبلغ المخصص للدعم الحزبي، على قاعدة النسبية، بناء على الأصوات التي حصل عليها الحزب أو القائمة لمن اجتاز نسبة ٢٪ من الأصوات، والنصف الآخر من المبلغ (٥٠٪) يتم توزيعه نسبيا من خلال عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب أو قائمته. ٤. يجب توزيع المبلغ الذي يحصل عليه الحزب من السلطة على قاعدة نسبية بين أعضاء الحزب أو نوابه أو طبقاً لما يحدده النظام الأساسي».

والمادة (٢٢) التي نصت على: «يتم تحويل المبلغ المخصص للحزب من موازنة السلطة بشكل دوري». كما تلزم المادة (٢٣) من القانون الحزب أن يصدر ميزانيته السنوية قبل إقرار موازنة السلطة العامة، وأن تتضمن النفقات والمصروفات والدخل. والإشارة إلى المبالغ التي تم إنفاقها على الانتخابات في إعلان الميزانية وبشكل منفصل. وإدارة المالية الحزبية طبقاً للتشريعات والقوانين المعمول بها محاسبياً في فلسطين.

وعلى الرغم من محاولة القانون ضمان عدم قبول الحزب أموالاً من جهات أجنبية إلا أن هناك ثغرات كبيرة يمكن النفاذ منها ولاسيما لأن وضع الأحزاب الفلسطينية يتميز بخصوصية نابعة من خصوصية وضع الأراضي الفلسطينية، فمثلاً حملات جمع التبرعات التي تتم من لجان أهلية وشعبية لا تتمتع بأي صفة ككيان سياسي أو شرعي في بلدانها، وتقدم الأموال لمكاتب الأحزاب المنتشرة خارج أراضي السلطة ولا يمكن ضبطها.

كما أن اشتراط نسبة معينة لمساهمة رأسمال السلطة في الشركات لضمان عدم قبول الأحزاب لأموال منها أمر لا يمكن أن يحول دون تلقي الأحزاب لهبات كبيرة من شركات تسهم السلطة برأسمال كبير فيها، لأن بعض الاستثمارات الضخمة تفوق نسبة ٤٠٪ مساهمة فيها، رأسمال استثمارات وشركات أخرى بكاملها. وعليه فإن تحديد نسبة لا يحول دون تمتع الحزب الحاكم بهبات من شركات تسهم فيها السلطة برأسمال يصل الملايين مع أن إجمالي المساهمة لا يتجاوز ما نسبته ٤٠٪ من إجمالي رأس مال الشركة.

وعليه، فإن رعاية السلطة للأحزاب وضمان دعمها مالياً وتسهيل معاملات إنشائها لمشاريع يشكل ضماناً في كثير من الأحيان لوقف الدور السلبي لتمويل الأحزاب من حلفائهم الخارجيين، وفي الوقت نفسه تشديد الرقابة على الأحزاب الحاكمة بما يحول دون استثمارها بثروات البلاد أمران في غاية الأهمية لضمان دور إيجابي لتمويل الأحزاب.

الأحزاب والديمقراطية

يعتبر وجود الأحزاب عصباً للحياة الديمقراطية وضمانة لترقية النظام السياسي، كما أن الأحزاب السياسية عموماً يجب أن تعمل وفق المبادئ الديمقراطية فتتيح مجالاً لحرية الرأي والتعبير لأعضائها داخل الأطر الحزبية، وضمان تمتع أعضائها بحقوقهم في المشاركة في إدارة شؤون الحزب وفي آلية اتخاذ القرارات وآليات الإنفاق وما إلى ذلك.

وعليه، فإن الحياة الداخلية للأحزاب تؤثر على محيطها وتكون لها انعكاسات على المحيط الاجتماعي والسياسي. وتشير التجربة السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية المحتلة أو أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أن الديمقراطية داخل الحياة الحزبية هي شعار مفرغ من محتواه في أغلب الأحيان، ويجري تدميرها بشعارات الانضباط الحزبي، ونفذ ثم ناقش، وطاعة أولي الأمر، وما إلى ذلك من دعوات تلغي هذا الهامش لمن نجا من التربية الإمعية التي ينشأ عليها المجتمع.

أما فيما يتعلق بمعنى تداول السلطة سلمياً داخل الأحزاب أو بين بعضها وبعض فإن المعطيات والواقع يشيران إلى مدى التدهور وانعدام قيم الديمقراطية، فعلى الصعيد الداخلي باستثناء وحيد كانت خطوة الأمين العام للجهة الشعبية د. جورج حبش الاستثناء الوحيد، وما عداها فإن أي تبديل كان بسبب الموت أو أن يحل موعد الانتخاب والقائد في المعتقل كما حدث في رئاسة المكتب السياسي لحركة حماس عندما انتخب الأستاذ

خالد مشعل بديلاً للدكتور موسى أبو مرزوق؛ وما عدا ذلك فتداول السلطة داخل الحزب أمر محظور بل هو من المحرمات .

وحول تداول السلطة سلمياً بين الأحزاب كأحد معاني الديمقراطية فإن الصورة ليست أحسن حالاً بل على العكس هي أسوأ؛ فبيما يتعلق بمنظمة التحرير تأبدت فتح في رئاسة المنظمة وضمن الراحل أبو عمار على الدوام الأغلبية المطلقة التي تضمن التفرد بالقرارات والسيطرة المطلقة والتحكم بالأموال التي تصل إلى المنظمة الأمر الذي أمن القدرة على التحكم لدرجة تجريد المنظمة وتحويلها فقط إلى كيان معنوي لا يجد المراقب تجسيدا لها على الأرض .

وفيما يتعلق بالسلطة فقد رفضت حركة فتح إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في موعدها تحت مبررات تتناقض مع القوانين التي نظمت عمل السلطة والقوانين التي شرعها المجلس التشريعي نفسه ، وبدل من أن تجري الانتخابات في عام ١٩٩٨ جرت فيما يتعلق بالرئاسة قسرياً بعد تأجيل سبع سنوات عن استحقاقها الطبيعي وفق القانون ، حيث جرت في عام ٢٠٠٥ بعد وفاة أبو عمار ، ولم تنظم الانتخابات التشريعية في الوقت نفسه بذريعة عدم الجاهزية؛ وهو مبرر ليس له أي أساس موضوعي يدعمه إلا تقديرات أن إجراءها الآن لا يخدم مصلحة حركة فتح ، لتجري الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦ .

وعلى الرغم من إجراء الانتخابات بحرية ونزاهة شهد لها العالم أجمع وهو أمر يحسب للحزب الحاكم وهو حركة فتح ، إلا أن حركة فتح لم تقبل فعلياً بالتنازل عن السلطة وإن أعلنت احترامها لنتائجها فبدأت المناكفات . وكانت ردود حماس تعبر تماماً عن النهج نفسه الذي لا يؤمن بالديمقراطية ، ففي كثير من المحطات عندما بلغ الاحتقان السياسي ذروته أعلن الرئيس نيته العودة إلى الشعب لاستفتاءه مثلاً في الموقف من وثيقة الأسرى ، وكان رفض حماس قاطعاً ، ثم فكرة الدعوة لانتخابات مبكرة رفضتها حماس واليوم فإن فكرة إجراء الانتخابات دون توافق ترفضها حماس ، الأمر الذي يتناقض مع أبسط تعريفات الديمقراطية التي تجعل من الشعب المرجع الرئيس للحكم والسلطات .

الأحزاب والثقافة السائدة

تشكل الأحزاب طليعة للجماهير وبهذا الفهم فهي تؤثر فيها أكثر مما تتأثر بها ، وهي من يرفع لواء التغيير ومحاربة المفاهيم والسلوكيات الثقافية السلبية السائدة بما في ذلك طرق التربية .

والمراقب للواقع في الأراضي الفلسطينية يقف على حقيقة أن الأحزاب السياسية أصبحت جزءاً من ثقافة أبوية إمعنية سائدة ، لا يحترم فيها العقل بل هو لا يعمل إلا في أضيق نطاق . فالأحزاب أسهمت في نبذ لغة الحوار كوسيلة وحيدة لحل الخلافات فيما بينها ، فأصبحت تمنع في رفض الآخر وإقصائه وتلجأ للعنف عند أبسط الأشياء . بل إن تربية الأحزاب لأعضائها ومحازبيها لم تعد تنطلق من إيجابيات الأحزاب وترك المقارنة

مع الآخرين جانباً، بل أصبحت تنطلق من تشويه وتجريح الأحزاب الأخرى برامجها وأيديولوجياتها وأدائها السياسي لكي تقول إنها الأفضل .

وبالفعل كان للأحزاب فعل مؤثر في الثقافة التي سادت الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنه فعل سلبي حيث غيبت هذه الأحزاب قيم الديمقراطية كالتعدد والحق في الاختلاف والتسامح مع الآخر وقبوله واعتماد الحوار وسيلة لحل المشكلات . كما لم ترحم منتسبيها فكرست الثقافة الأبوية، ثقافة الانقياد التي يتلقاها السواد الأعظم في الأسرة والمدرسة والشارع والنادي، حيث الأسرة والأب والشقيق الكبير الذي يضيق ذرعاً بسؤال الطفل أو محاولة تدخله برأي في مسألة قد تخصه فيكون الزجر والتعنيف والإهانة هو الرد . وحيث الزوجة التي لا حيلة لها ومن بعدها الأخت . وفي المدرسة حدث ولا حرج فعنف وزجر المدرس للطالب وأحياناً زجر المدير للأستاذ . . . الخ .

لقد أفرز توسع ظاهرتي البطالة والفقر وغياب الأفق السياسي تصاعداً في المد الديني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد جرى استغلال الدين استغلالاً سياسياً فكان أداة لمهاجمة الآخرين أكثر من كونه أداة للحكم الصالح؛ ولست بصدد استعراض مظاهر هذا الحكم، فقط أردت أن أورد مثلين لتساوق الأحزاب مع السائد وتعزيزه وكلاهما من الانتخابات التي جرت لهيئات السلطات المحلية في قطاع غزة، ففي الأول نرى ناشطة تنتمي لحزب سياسي يساري ترفع رأيتها وتضع نقاباً كاملاً، وفي الثاني، نشرت حماس صور مرشحها للانتخابات نفسها في منطقة وظهر مكان صورة المرشحة الأثني وردة أو شمعة، فوجدنا بعض القوى اليسارية تفعل الشيء نفسه!

لقد كرس الأحزاب بأطرافها كافة هذه الثقافة - وإن الفروق لا تعدو كونها نسبية ولا يمكن بتقديري القول إن هناك حزباً كان مختلفاً بشكل جذري على هذا الصعيد - فتحول العضو الحزبي إلى ما يشبه الآلة المبرمجة ينفذ قرارات الهيئات القيادية العليا ويدافع عنها دون أن يعمل التفكير هو نفسه فيها، والفئة القليلة التي قد تفكر تصبح خارج إطار تنظيمها، وتهاجم في غالب الأحيان، وتوصف بصفات قاسية .

الأحزاب والقانون

تؤثر القوانين بشكل منقطع النظير في الأحزاب السياسية فهي من جهة تؤسس لتشكيل الأحزاب وتمنحها الشرعية، وتدعم نموها وتطورها أو العكس .

وهذا أمر بدأ واضحاً مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد بدأ واضحاً توجهه رئيس السلطة في حينه الراحل أبو عمار نحو تعزيز دور الفرد على حساب الجماعة . وتذهب كثير من التحليلات إلى أن قانون الانتخابات الأول التي جرت على أساسه انتخابات ١٩٩٦ لعب دوراً في تهميش دور الأحزاب ومنها حزب السلطة لصالح العائلة والعشيرة وفتح الباب واسعاً لعودة هذه القيم البدائية التي

دفع ثمنها الجميع وفي مقدمتهم حركة فتح .

ويشهد الفلسطينيون صراعاً اليوم أحد عناوينه أي نظام انتخابي نريد؛ ففي حين تدافع فتح عن ما رفضته سابقاً وهو نظام النسبية الكامل، تتمترس حماس خلف النظام المزدوج وتقود صراعاً فرضت من خلاله توجيه النقاش نحو حصة القائمة (النسبية) وحصة الدوائر (الحر) فقط وليس أي نظام نريد .

وكما هو معلوم فإن اعتماد النظام النسبي مع تخفيض نسبة الحسم (الحد الأدنى من الأصوات التي تجيز للحزب الحصول على مقاعد) يشجع ويقوي دور الأحزاب، ويجعل السبيل الوحيد أمام كل من يرغب في ترشيح نفسه أو المشاركة في الحياة السياسية هو الحزب، أما نظام الدوائر فالعكس تماماً هو يقوي من دور العائلة والعشيرة، لأن الحزب قد لا يتمكن من مساعدة أعضائه منفرداً لإنجاحهم في انتخابات على مستوى مدينتهم فيما بعض العائلات والعشائر بمقدورها ذلك .

الخلاصة

إن هناك علاقة وطيدة بين الأحزاب والديمقراطية والقانون وحقوق الإنسان وهي علاقة جدلية، فكل يؤثر في الآخر سلبياً أم إيجابياً. ونعتقد أن فشل تجربة الفلسطينيين الديمقراطية حتى اليوم مرده لعوامل كثيرة منها أن الفلسطينيين أغفلوا أهم عناصر النظام السياسي الديمقراطي ألا وهو احترام مبدأي الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وهما مبدآن من شأنهما أن يوفر المناخ والبيئة التي تترع فيها ثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وهنا يجدر التأكيد على أن وجود القانون أمر مهم لتنظيم الحياة وعلاقات الأفراد داخل المجتمع؛ ولكن القانون لا يمكن أن يحدث أثراً ما لم تكن له سيادة وأنه فوق الجميع وأن الجميع سواسية أمامه.

فلو أن للقانون سيادة لحوكم قادة سياسيون من أحزاب وأطراف مختلفة على تصريحاتهم الصحفية وخطاباتهم الجماهيرية التي تحرض على الفتنة والقتل وتتهم بالعمالة والخيانة والكفر، وتكيل السباب للآخر وتهاجمه في شخصه وتمس بسمعته، ولأغلقت إذاعات وصحف وتلفزيونات للسبب نفسه. أما وأن القانون غائب والسلطة التنفيذية تهيمن على الآخرين فتقلب الأحزاب ووسائل الإعلام والمدارس والمساجد عن دورها الحقيقي الإيجابي البناء إلى دور المدمر للمجتمع.



تنامي حزب التحرير وتأثيره في الساحة الفلسطينية

خالد وليد حيدرية *

شكل الخروج المفاجئ وغير المسبوق لحزب التحرير الإسلامي في الأراضي الفلسطينية برياياته السوداء وشعاراته الداعية إلى "بعث الخلافة الإسلامية سبيل الخلاص"، مفاجأة للعديد من أوساط المراقبين والقوى والتيارات الوطنية والإسلامية الفلسطينية على حد سواء. . . . فلأول مرة يخرج حزب التحرير بمسيرات في الأراضي الفلسطينية وبهذه الكثافة رغم أن أدبيات الحزب تعتبر هذه المسيرات من المحرمات وترفض كل أشكال المقاومة والعلانية في العمل دون وجود خليفة مسلم على رأس الخلافة الإسلامية.

ظهور الحزب . . . التوقيت والدلالات

الظهور المكثف لحزب التحرير في الأراضي الفلسطينية جعل العديد من المراقبين للمشهد الفلسطيني الراهن يتساءلون لماذا جاءت انطلاقة الحزب في هذا الوقت بالذات؟

■ هناك من فسر النشاط العارم للحزب والحشود التي قام بها في ظل المشهد الفلسطيني المتأزم والمعقد والذي يتجه يوماً بعد يوم إلى مزيد من التفاقم والتعقيد؛ كرسالة أراد الحزب إيصالها لكل من حماس التي تعاني من أزمة وحصار سياسي، بطرحه البديل «الإسلامي الآخر» عنها في الشارع الفلسطيني وسد الفراغ السياسي الذي تعاني منه السلطة. وحسب الدكتور نبيل الحلبي، القيادي بحزب التحرير وأحد المتحدثين باسمه، فسر الظهور المفاجئ للحزب بقوله «نقوم بحملة كبيرة في الأيام الحالية نظراً لتكالب العالم الغربي على بلاد المسلمين، فحزب التحرير يريد من هذه الأمة أن تتوحد وتتصير لدينها تحت حاكم واحد يرد لها عزتها». وأضاف الحلبي، وهو محاضر في علم الكيمياء بالجامعة الإسلامية في غزة أن «الواقع يحتاج إلى نهضة على المستوى الفكري، ومن هنا كانت لدى الحزب رؤية بأن يتحرك في الشارع لحشد الناس حول القضايا المصيرية بشكل مؤثر»، ولفت «الحلبي» إلى أن الحزب «يملك الآن إمكانات وأوضاعاً مهيأة تجعله يسير بشكل قوي ومؤثر».

* كاتب وباحث - الأردن

■ بعض المراقبين نظروا لنشاطات الحزب "غير المسبوقة" وفق نظرية "المؤامرة"، وتساءلوا عن علاقة حركة فتح، بهذا الانبعاث لنشاط الحزب وبهذا التوقيت، من حيث هل أثرت أو أغرت حركة فتح حزب التحرير بالتحرك لمعادلة نفوذ "حماس" وبخاصة في قطاع غزة أم إن الحزب رأى أزمة «فتح» وأزمة «حماس»، فقدر أنه حان وقت الظهور مستغلاً وضع حركة فتح المتأزم ووضع حماس التي صعّدت نخلة عالية، وهي غير قادرة على النزول عنها. ولذلك اعتبر بعض المراقبين أن الظهور المفاجئ للحزب في هذه الفترة العصبية من عمر القضية الفلسطينية إنما يأتي استغلالاً متمعدماً للوضع السياسي المتأزم من خلال طرح نفسه بديلاً إسلامياً لما هو موجود.

حزب التحرير في فلسطين . . . نبذه تاريخية

لقد تأسس حزب التحرير في القدس عام ١٩٥٣، على يد الشيخ تقي الدين النبهاني، الذي تأثر من هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، والتي نتج عنها قيام دولة إسرائيل. وانشق النبهاني الذي كان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين، عن الجماعة، وتقدم بطلب للسلطات الأردنية لإقامة جمعية علنية، فرفضت طلبه، مثلما رفضت طلب تأسيس حزب علني، فأعلن النبهاني تأسيس الحزب، وعاش منفياً في لبنان، وامتد تأثير الحزب وانتشرت أفكاره في مختلف دول العالم. وبعد وفاة النبهاني خلفه في موقع رئيس الحزب عبد القديم زلوم، وهو فلسطيني من مدينة الخليل، توفي قبل أربعة أعوام. ويتولى رئاسة الحزب الآن - أميره - كما يطلق عليه مناصروه، عطا خليل أبو الرشته، وهو فلسطيني أيضاً ولد عام ١٩٤٣، في قرية (رعنا) قضاء الخليل، وبعد نكبة عام ١٩٤٨، عاش في مخيمات اللاجئين. ويعتبر أبو الرشته شخصية معروفة وسط أتباعه، وبالذات في الأردن حيث كان يعمل مهندساً مديناً هناك واعتقلته السلطات الأردنية أكثر من مرة قبل اختفائه.

كان للحزب نشاط ملحوظ في فترة ما قبل هزيمة حزيران ١٩٦٧ في الساحة الفلسطينية إلا أنه بعد الهزيمة واحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، أنهى الحزب وجوده نسبياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبقي نشيطاً في الساحة الأردنية، وصلت إلى حد الانقلاب على الحكومة الأردنية في عام ١٩٦٨. إلا أن الحزب لم يترك الأراضي الفلسطينية نهائياً، إنما قطع الرابطة التنظيمية، وبقيت بعض العناصر المؤمنة بأفكار الحزب موجودة بالضفة الغربية، والتي تمكنت من خلق جيل شبابي مؤمن بأفكار الحزب. وهؤلاء الشباب نشطوا بالدعوة أثناء دراستهم بالجامعات الفلسطينية، وتمكنوا من استقطاب بعض الشباب الجامعي، ومن بينهم شباب من قطاع غزة يدرسون في الضفة، وهؤلاء بالتالي نقلوا الفكرة إلى قطاع غزة (علماً أن الحزب لم يكن له جذور تنظيمية في قطاع غزة منذ تأسيسه). وعن النشاطات الحالية للحزب في قطاع غزة أشار «أبو النور» أحد المسؤولين في حزب التحرير إلى أنهم جزء من تواجد عالمي ضخم قد يكون أمله في غزة إلا أنهم انطلقوا مؤخراً وبشكل غير مسبوق عند وصول الأوامر لهم بالانطلاق والظهور بقوة في فلسطين.

نفوذ حزب التحرير في الشارع الفلسطيني

لأول مرة منذ تأسيس حزب التحرير على يد تقي الدين النبهاني في العام ١٩٥٣ جاءت فعاليات ونشاطات الحزب الأخيرة لتتزامن مع الذكرى الخامسة والثمانين لانتهاء الخلافة الإسلامية، وشكلت مدخلاً وصعوداً لانطلاقة حزب التحرير الإسلامي في فلسطين الذي يعد من أكثر الأحزاب الإسلامية تمسكاً بمبدأ عودة الخلافة، واستئناف الحياة الإسلامية بتنصيب خليفة لكل المسلمين، يوحد كلمتهم ويجمع شملهم تحت راية واحدة في دولة واحدة . . .

اللافت لانتباه المراقبين، هو قدرة الحزب على استقطاب حشود من الناس سواء في الضفة الغربية أو حتى قطاع غزة وتشير المعطيات أن الحزب استطاع أن يحشد للمسيرة التي جابت شوارع القطاع آلاف الأشخاص، في الوقت الذي كان أنصار الحزب في قطاع غزة لا يتجاوزن أصابع اليد الواحدة قبل عقد ونصف، إلا أن الحزب وفي أوائل تسعينيات القرن الماضي وبعد مجيء سلطة الحكم الذاتي للأراضي الفلسطينية بدأ شبابه في قطاع غزة ينشطون بالدعوة للحزب وأفكاره، وتمكنوا من استقطاب العديد من الشباب المتعلم أو المختلف مع تنظيمه السياسي، حتى شكلوا خلية حزبية درست مؤلفات الشيخ تقي الدين النبهاني بعمق وروية، وانطلقوا بعدها لتكوين التكتل الحزبي، كمرحلة أولى في مسيرة الحزب السياسية - التنظيمية. ويرى المراقبون أنه بعد أكثر من خمس عشرة سنة وجد الحزب نفسه قادراً على الإعلان عن انطلاقة في الأراضي الفلسطينية وذلك بالمسيرات والمهرجانات الحاشدة في قطاع غزة والضفة الغربية، إيذاناً بدخوله المرحلة الثانية من مسيرته التنظيمية.

كما هو معروف فإن أدبيات حزب التحرير تشير إلى أن الحزب لم يؤمن بالعنف سبيلاً للوصول إلى إقامة الخلافة (الدولة الإسلامية). ولا يدعو إليه، وكثيراً ما ينتقد الجماعات والحركات الإسلامية التي تتخذ من العنف طريقة للوصول إلى الحكم، فمثلاً أدان الحزب (تفجيرات ١١ سبتمبر، وتفجيرات لندن)، ومع هذا لا تنفي أدبيات الحزب تأييده لأعمال المقاومة ضد الاحتلال سواء في فلسطين أو العراق أو أفغانستان أو الشيشان. ولكن الحزب نفسه لا يوجد له جناح عسكري، إنما يعتمد على الدعوة والتغلغل في المجتمع لتغييره تمهيداً لتغيير الحكم القائم ويكتفي بما يسميه بالثقيف، وإصدار فتاوى تكفيرية مختلفة. ومع ذلك، لم يسلم أعضاء الحزب من الاعتقالات والأحكام القاسية في السجون العربية لكونه أي الحزب يقوم على فكرة الخلافة الإسلامية الشاملة للأمة عن طريق الانقلاب العسكري والسياسي؛ وبالتالي فهو محظور في البلاد الإسلامية لمخالفاته السياسية والعقدية.

وتشير المصادر إلى أنه وقبل أعوام، اتهم مناصرون للحزب في القدس برمي الأحذية على وزير الخارجية المصري السابق أحمد ماهر، لدى زيارته للحرم القدسي. وعلى اثر ذلك اعتقلت السلطات الإسرائيلية عدداً ممن قالت إنهم شاركوا في رمي الأحذية على الوزير المصري السابق، وتحركت أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، التي ليس لها سلطة في مدينة القدس، في مدن أخرى مثل الخليل، واعتقلت كوادر من الحزب،

وحسب بعض المصادر فإن الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن الفلسطينية تعرضوا للتعذيب، وتم تصويرهم بالفيديو، وأرسلت الأشرطة للسلطات المصرية كإثبات على أن السلطة حاسبت الذين أهانوا الوزير المصري السابق. وما يجدر ذكره هنا أن ثمة تقارير صحفية عديدة أشارت إلى أن مؤيدي الحزب ينشطون بشكل «مركزي» في مدينة القدس من خلال تنظيمهم لنشاطات دورية في الحرم القدسي، وإلقاء خطب في ساحات الحرم، تشدد على مبادئ الحزب الداعية لإقامة الخلافة الإسلامية وتكفير الحكام العرب والمسلمين.

وبناء عليه فإن تنظيم مؤتمرات للحزب في رام الله اعتبره المراقبون تنويجاً للنشاط العلني المكثف للحزب في الأراضي الفلسطينية، خلال السنوات الماضية، وخصوصاً في مدن القدس، وبيت لحم، ونابلس، ورام الله، والخليل، وقطاع غزة.

موقف الحزب من قرار إجراء الانتخابات

دعا حزب التحرير الوسط السياسي في فلسطين إلى ما سماه «الخيار الشرعي الصحيح» والذي لا يكون إلا في «التعاهد على مفهوم تحرير فلسطين من البحر إلى النهر والتوافق على رفض كل عمل سياسي يسير ضد هذا المفهوم، سواء أكان انتخابات أم غيرها». وطالب بإنهاء حالة التنافس على السلطة في الضفة وغزة، والتوقف عن البحث عن المصالحة على أساس تقاسم السلطة والانتخابات.

واعتبر حزب التحرير أن «الحل الوحيد للخروج من حالة الصراع على السلطة هذه هو أن ينبذ كلا الفريقين المتخاصمين مشروع السلطة الهزيلة، ومن ثم أن ينحازا إلى الشعار الذي نشأت عليه الفصائل الفلسطينية أصلاً: وهو التحرير من البحر إلى النهر، والعمل على إعادة بلورته كمفهوم أصيل في أذهانهم. وعندها يكون التنافس صحياً محموداً، لا يؤدي إلى الصراع على المصالح بل يؤدي إلى التعاون على التحرير، فالناس لا يتصارعون على التحرير، بل يتصارعون على المصالح والمكتسبات والحقائب الوزارية، وبهذا فقط تخرج قضية فلسطين من مستنقع الحلول السياسية الأثمة، ويرجع أبناء التنظيمات إخوة ورفاق سلاح، لا شركاء متشاكسين يقتل بعضهم بعضاً. هذا ما يوجبه الإسلام وهو خير من ورقة مصر ومدير مخابراتها».

جاء ذلك ضمن بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين بين فيه موقفه من قرار إجراء الانتخابات و«التجاذبات والمشاحنات حول المصالحة»، واعتبر فيه أن «القرار الرئاسي يأتي ضمن مسيرة التضليل السياسي وحرف القضية الفلسطينية عن سياقها الشرعي والمبدئي، وهو يسير على نفس النهج من تفرغ القضية من محتواها، والانشغال بانتخابات ليس لها أثر فعلي في ساحة الصراع بين المسلمين وكيان يهود المغتصب لأرضهم، اللهم إلا أن تكون الانتخابات مقدمة لإفراز من يوقعون ليهود على عقد التنازل النهائي عن معظم فلسطين، فهي لن تجري إلا بموافقة ساسة يهود ورضاهم عنها».

وفيما أكد بيان حزب التحرير أن قضية فلسطين تضيع في «التجاذبات والمشاحنات السياسية حول الانتخابات وشروط المصالحة»، وهي أعمال «تؤكد أن الصراع على السلطة وعلى مكاسبها قد صار العنوان الأول لكل حراك سياسي بين المتنافسين في رام الله وغزة»، طرح رؤية الحزب للقضية الفلسطينية ورفضه لمشروع السلطة تحت الاحتلال في قوله: «إن قضية فلسطين - كما يدركها كل صاحب لب سليم وقلب مخلص - هي قضية

أرض مغتصبة لا تعود دون جيوش تجاهد في سبيل الله لخلع الاحتلال من جذوره . وأما ما يطرح من مشاريع للمصالحة تدمج "شكلياً" ما بين سلطة (في كنف الاحتلال وتحت وصايته) وبين المقاومة ضد هذا الاحتلال ، فإن هذه المشاريع ما هي إلا خلط للماء بالنار! فكما أن الماء لا يمكن إلا أن يطفى النار، فإن السلطة التي يرضاها الاحتلال لا يمكن إلا أن تقمع المقاومة ، بل لا بد أن تلتزم بالقضاء على المقاومة ، والشواهد على ذلك صارخة واضحة ، فالسلطة تحت الاحتلال لا يمكن أن تقوم أو أن تستمر إلا بعد الاستسلام للاحتلال ، مهما تغيرت الألفاظ ومهما تبدلت التعبيرات في الأوراق ، والاتفاقات والمصالحات .

وأكد موقفه من عدم جدوى ورقة المصالحة المصرية ، بعد أن بيّن عن عدم إمكانية تنفيذ الأطروحات القائمة على "المزاوجة بين السلطة والجهد والمقاومة" ، متسائلاً: "هل بموجب التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة ، ستتنازل سلطة رام الله عن التبعية لكيان يهود وخدمتهم أمنياً وتنحاز إلى المقاومة والجهد ، أم إن سلطة حماس في غزة ستتنازل عن خيار المقاومة والجهد المعلن ، وتلحق بالخط السياسي لسلطة رام الله؟ احتفالات حزب التحرير ممنوعة اتهم حزب التحرير الإسلامي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بمنعه من تنظيم فعالياته السنوية الخاصة بذكرى سقوط الخلافة الإسلامية ، فيما أعلنت الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة عن نيتها السماح للحزب بتنظيم تلك الفعاليات بالقطاع .

وفي بيان له وزع على وسائل الإعلام ، قال الحزب إنه قدم إشعاراً إلى السلطة الفلسطينية في التاسع من تموز ٢٠٠٩ ، أن بنيتة تنظيم نشاطات بهذه المناسبة ، حسب ما ينص عليه القانون ، لكن الحزب أشار إلى أنه تلقى ردوداً بمنع فعالياته في عدة مدن ، وكذلك تسريبات تحمل تهديدات بقمع هذه الفعاليات من قبل السلطة .

وقال البيان: "فوجئنا بعد أن نشرنا الإعلانات عن أعمالنا في الصحف والإذاعات وغيرها ، وبعد ما يزيد على أسبوع على الإشعارات التي أرسلت إلى المحافظين ، توالت علينا المواقف والتسريبات المتضاربة مقصودة وغير مقصودة من أروقة السلطة وأجهزتها" .

وأكد الحزب في بيانه عزمه على المضي في نشاطاته مهما كلفه ذلك ، حيث قال: "إننا لا ننتظر إذنكم لحمل دعوة الإسلام ، فهي فرض من ملك الملوك المنتقم الجبار" ، وأضاف: "إننا عازمون على القيام بأعمالنا كما أعلننا عنها ، وليس لكم عندنا شيء" .

وكان الفرع الفلسطيني للحزب أعلن عن تنظيم مؤتمرات ومسيرات عامة "إحياء لذكرى سقوط دولة الخلافة (العثمانية) التي تحل في الثامن والعشرين من رجب" ، وذلك لتذكير المسلمين بالخلافة ، ووجوب العمل لإعادتها .

واعتماد حزب التحرير الذي عاد للظهور من جديد قبل ثلاثة أعوام في الأراضي الفلسطينية تنظيم مسيرات

ومهرجانات عامة في تلك الذكرى دون تعقيدات في غزة والضفة على حد سواء .

ويقول خبراء في الحركات الإسلامية إن السلطة برئاسة محمود عباس شجعت نشاطات الحزب بالأراضي الفلسطينية عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦ لكونه يعتبر منافساً للحركة .

لكن السلطة، بحسب المصادر نفسها، عادت وحاولت تحجيم نشاطاته بسبب الانتقادات اللاذعة التي يوجهها الحزب للسلطة، وخشيتها من توظيف حماس نشاطات الحزب لصالحها عقب مشاركتها الواسعة في احتجاجات حزب التحرير على مؤتمر أنابوليس للسلام الذي شارك فيه رئيس السلطة محمود عباس في نوفمبر الماضي . وعقب هذه الاحتجاجات التي قتل فيها أحد أنصار الحزب بنيران قوات الأمن التابعة للسلطة في مدينة الخليل بالضفة، وصلت العلاقة بين السلطة وحزب التحرير إلى أوج توترها .

حماس تسمح ولكنها تعتقل

في مقابل الموقف بالضفة قال إيهاب الغصين المتحدث باسم وزارة الداخلية في حكومة إسماعيل هنية في تصريحات له «لا مانع لدى الحكومة بغزة من أن يقيم حزب التحرير احتفاله مادام قد استكمل كل الإجراءات القانونية . . . وحكومة غزة لن تمنع الحزب من ممارسة نشاطاته» . بالمقابل قامت عناصر حماس المسلحة باعتقال عدد من عناصر حزب التحرير في غزة على خلفية توزيعهم بياناً في شوارع القطاع ينتقد فيه بشكل مباشر خطاب خالد مشعل في تموز ٢٠٠٩ والذي اقر فيه باعتزافه بدولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، واستعداده للحوار مع الإدارة الأميركية . وأفاد شهود عيان أن مسلحي حماس قاموا بحجز عدد كبير من عناصر حزب التحرير في مساجد شمال القطاع ومدينة غزة قبل أن تحضر سيارات عسكرية وتنقلهم إلى معتقلاتها .

وقال حزب التحرير في البيان الذي وزعه "إن حركة حماس تعتمد على التلاعب في الألفاظ تجاه القرارات الدولية والعربية التي تقر بالدولتين" . وأوضح الحزب "إن احترام حماس للاتفاقات الدولية لا يختلف عن الاعتراف بها آجلاً أم عاجلاً" .

وأكد الحزب انه نصح حماس بعدم الدخول في الانتخابات في ظل الاحتلال وألا يدخلوا السلطة في ظل الاحتلال "ولكنهم لم يعيروا أي اهتمام لهذا النصح، بل فسروه تفسيراً معوجاً غير مستقيم" .

ونقلت بعض المصادر تصريحات لنشطاء حزب التحرير في رام الله خلال المؤتمر الذي عقده الحزب مؤخراً يمكن الوقوف عند أهم ما جاء فيها :

■ إذا تولى الإخوان المسلمون الحكم والسلطة، فإن حزب التحرير سيبيعهم مباشرة لأن الهدف هو تطبيق الشريعة .

■ الحزب ليس سلفياً وهو أول حزب لم يحرم الاستنساخ ولم يمانع أطفال الأنابيب، ويؤمن بالحوار مع

الحركات الإسلامية فقط .

- حزب التحرير ينظر بأخوة لحركة حماس ولكن حماس تعادي حزب التحرير أو لا تقبله . وحسب تصريحات لأحد قادة حزب التحرير واسمه أبو النور أشار إلى أن الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس ، تسير في ظل سلطة ليست شرعية ؛ لأنها تأسست بناء على اتفاقات أو سلو للحكم الذاتي الفلسطيني ، لذلك فهي لا تطبق شيئاً من الإسلام . ويرى الحزب أنه يختلف عن حركة حماس لكونها حركة فلسطينية أما حزب التحرير فهو للعالم أجمع .
- يصدر الحزب مجلة شهرية تحمل أسم ”الوعي“ وهي مجلة توعوية توزع في الأراضي الفلسطينية ، بقيمة ”شيكلم“ فقط .
- هناك أكثر من عشر دول في العالم يصنفها الحزب أنها دولة محاربة (في رقبتهما دماء المسلمين) منها أمريكا وبريطانيا وألمانيا وروسيا .
- يمدح حزب التحرير حزب الله وأمينه العام حسن نصر الله لأنهم -بتقدير الحزب- مخلصون لله ولكنه يعيب على حزب الله علاقته بإيران وسوريا .
- يعتبر حزب التحرير حركة طالبان من إنتاج المخابرات الباكستانية .
- يحرم حزب التحرير قتل المدنيين الأبرياء ولا يدعم عمليات قتلهم في العراق وهو ضد الفتنة تحت مسمى التفريق بين سنة وشيعة .
- هناك من يتهم حزب التحرير بأنه يشبه تنظيم القاعدة دون أن يحملوا السلاح ؛ إلا أن حزب التحرير ينفي هذه التهمة عنه ويعتبرها اتهاماً خاطئاً من قبيل أن الحزب يساهم أولاً في تثقيف الناس ، ومن ثم يوفر لهم التربية الإسلامية وبعد ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية .
- ورداً على اتهام المخابرات الأردنية لحزب التحرير بأنه حزب تقوده بريطانيا ، رد نشطاء حزب التحرير ”أين الأدلة على ذلك؟“ .

خلاصة

هناك تنام لا أحد يستطيع تجاهله لحزب التحرير في الأراضي الفلسطينية والحضور المكثف والكبير من الحشود الملتفة حوله والتي تهتف بشعاراته، فالمسيرات التي حركها الحزب قدرت بعشرات الآلاف من المؤيدين والمناصرين وهذا مشهد لم تعده الأراضي الفلسطينية من قبل؛ فالمسيرات التي نظمها الحزب جابت شوارع غزة ورام الله والخليل ونابلس وبيت لحم لتؤثر على أن ثمة تأثيرا واضحا للحزب في الشارع الفلسطيني .

إلا أن مسألة افتقاد الحزب لمنهج واضح طالما وضعه ذلك تحت انتقادات المراقبين لاسيما فيما يتعلق بعدم استعداد الحزب للمشاركة في الأعمال النضالية دفاعا عن الحقوق الفلسطينية؛ إذ إن حزب التحرير يتبنى موقفا ضبابيا من القضية الفلسطينية لغاية الآن لكونه يعتبرها كأي قضية عربية أو إسلامية، وأن حل القضية يتطلب عودة الخلافة وتنصيب خليفة يقاتل من خلفه لتحرير فلسطين . . . وبالتالي فحزب التحرير لا يطرح أي بديل أو برنامج آخر للشارع الفلسطيني سوى الدعوة لقيام دولة الخلافة الإسلامية التي تعتبر الركيزة الأساسية في أدبيات حزب التحرير . . . ومهما يكن من أمر، فإن المراقب لنشاط حزب التحرير في المدن الفلسطينية سواء في الضفة أو القطاع ليؤثر على أن الحزب يريد أن يأخذ حصته في المشهد السياسي الفلسطيني الذي أصبح مهيباً للحزب ويجعله يسير بشكل قوي ومؤثر . . . فحزب التحرير يتهم حكومة حماس بأنها غير شرعية وبنفس الوقت يترقب الضعف الذي تعاني منه حركة فتح، أضف إلى ذلك اطمئنان الحزب إلى أن إسرائيل لن تشتبك معه ما دام برنامجها لا يضع احتمال الاشتباك معها . . . كل هذه مؤشرات جعلت الحزب ينطلق ويتحرك في الشارع الفلسطيني لحشد الناس حوله بشكل مؤثر وفعال، وعلى حركة حماس وحركة فتح أن تدركا جيدا وتضعوا في حساباتهما من الآن فصاعداً وجود لاعب جديد قد يدخل إلى النظام السياسي الفلسطيني .

قانون الأحزاب الفلسطيني بين التسجيل والترخيص والتجاهل

هاني حبيب *

لم تمنع السيادة المنقوصة التي تتمتع بها السلطة الوطنية الفلسطينية، من إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية شفافة، شهد العالم كله على ديمقاطيتها وصدقيتها؛ وشعب تحت الاحتلال تمكن من الإقدام على هذا الانجاز الديمقراطي يستحق بالفعل، استكمال كافة عناصر الديمقراطية رغم الظروف الصعبة، بل ربما على العكس، فإنه لكونه تحت الاحتلال وبأداة حكم منقوصة السيادة، ومؤقتة، لا يجب أن يشكل ستاراً أو مبرراً لعدم الإقدام على خطوات تنظم حياته اليومية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذا نجح في وضع دستور «النظام الأساسي» ووضع القوانين التي، أسهمت لتنظيم العلاقات الداخلية بين أجهزة الحكم والمواطن الفلسطيني داخل مناطق السلطة.

يعتبر التسليم مبدءاً التعددية السياسية والحزبية الذي كفله القانون الأساسي أحد أهم مرتكزات العمل النظام السياسي الفلسطيني المنشود، فقد جاءت أحكام القانون الأساسي واضحة فيما يتعلق بضمان حقوق المواطنين في المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها كشكل من أشكال حرية الرأي والتعبير وتشكيل التنظيمات والاتحادات والروابط ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف ألوانها.

ورغم أن الانتخابات التشريعية جرت مرتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن علاقة هذه العملية الانتخابية، ولو نظرياً، بقانون للأحزاب ينظم العلاقة فيما بينها وبين السلطة الحاكمة، إلا أن مثل هذا القانون لم يصدر بعد، رغم محاولة السلطة لثلاث مرات طرح مشاريع قوانين بهذا الخصوص، إلا أنها لم تنجح في إقراره بسبب جملة من العوامل التي تتعلق بخصوصية الحالة الفلسطينية بدرجة رئيسية.

* كاتب مقبم في قطاع غزة

فغياب سيادة فلسطينية حقيقية، مع تدخلات الاحتلال اليومية السافرة، وخشية الأحزاب والفصائل من كشف عناصرها وسبل تمويلها، ووجود امتدادات لمعظم التنظيمات الفلسطينية في الشتات، وعضوية فصائل دون أخرى في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأسباب أخرى كثيرة أضيفت، بما فيها حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت إلي الوقوف في وجه إتاحة المجال أمام صدور قانون للأحزاب الفلسطينية.

ويمكن تلخيص الحالة الحزبية في المشهد الفلسطيني في مناطق السلطة من خلال عدة مظاهر، فهذه الأحزاب والفصائل، لا تحتكم إلي قانون وإنما لأنظمة ولوائح بعضها شفهي، وموائيق الشرف، ومبادئ عامة أمكن الاتفاق عليها من خلال المسيرة الكفاحية. إلا أن غياب الثقة بين مختلف القوى والفصائل والأحزاب الفلسطينية والسلطة السياسية، وترهل أجهزة السلطة وتفشي الفساد وغياب الشفافية أسهمت بشكل واضح في اتساع نطاق الثقة المفقودة بين الجانبين، بحيث ظلت هذه الفصائل تشكك في نيات السلطة قبل وبعد صياغة مشاريع القوانين المتعلقة بتنظيم العمل الحزبي في فلسطين.

وعامل آخر يعتبر مهماً ومعطلاً لصدور مثل هذا القانون، هو غياب فعل المجلس التشريعي «البرلمان»، هذا الغياب كان مجازياً عندما هيمنت فتح عليه لأكثر من عشر سنوات متصلة، واستمرار عمله دون انتخابات وفقاً للقانون الأساسي، وتمديد ولايته بمراسيم، وفشله في تلك الفترة في التصدي لمظاهر الفساد والترهل الإداري مما أفقده دوره الرقابي والتشريعي. إلا أن الوضع القائم هذا، تجاوز الغياب المجازي إلي غياب عضوي، بعد الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في العام ٢٠٠٦، فمن الناحية الموضوعية، هناك انقسام حقيقي وواقعي لا يؤهل المجلس إلى الاجتماع ولا لتجديد مؤسساته الداخلية من ناحية، وهناك أيضاً نواب ما زالوا تحت قبضة الاعتقال الإسرائيلي؛ والأهم أن هذا المجلس هو محل خلاف حول مدى شرعيته في ظل ما سبق، كذلك فإن هذا المجلس سيفقد شرعيته الشكلية في الرابع والعشرين من كانون الثاني /يناير ٢٠١٠، الأمر الذي لا يتيح مجالاً حقيقياً أمام مناقشة أي قانون، ومن ذلك قانون تنظيم الأحزاب والفصائل الفلسطينية.

والفشل حتى الآن في توفير قانون للأحزاب الفلسطينية يعود أيضاً، في جانب منه، إلى معارضة بعض الفصائل والأحزاب لمثل هذا القانون، ولديها من الأسباب والذرائع ما يكفي لإفشال أي مشروع قانون بهذا الصدد، وهنا لا بد من الوقوف على جوهر هذه الأسباب والذرائع.

لذلك كله غاب أي إطار قانوني فعال لتنظيم الأحزاب الفلسطينية، باستثناء شظايا من نصوص عامة في القانون الأساسي -الدستور- وفي بعض التشريعات كقانون الانتخابات؛ فقد اعتبر القانون الأساسي أن تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها حق من حقوق المواطن الأساسية؛ ورغم أن هذا القانون أحال مسألة تنظيم وتشكيل الأحزاب السياسية إلى المجلس التشريعي، إلا أنه لم يتم تنظيم ذلك حتى الآن رغم المحاولات الثلاث التي لم تتكلم بالنجاح.

ولدواع عملية، قامت لجنة الانتخابات المركزية بمعالجة مسألة تسجيل الهيئات الحزبية في أول قانون للانتخابات عام ١٩٩٥، والأحكام الواردة في هذا القانون لا تعالج سوى مسألة واحدة فقط هي مسألة تسجيل الأحزاب، ورغم أن القانون كلف لجنة الانتخابات المركزية بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، إلا أن اللجنة الأولى لم تقم بوضع أية إجراءات أو أنظمة تتعلق بتسجيل واعتماد الأحزاب، ولكنه وضع مجموعة من الإجراءات والمتطلبات لتسجيل الهيئات الحزبية بالاستناد إلى قانون الانتخابات توضح آلية تسجيل الأحزاب السياسية واعتمادها لدى لجنة الانتخابات، ويشترط وفقاً لهذه الإجراءات أن تكون الهيئة الحزبية المحددة قد تم تسجيلها لدى وزارة الداخلية، وقد وضع ذلك القانون أنظمة مبسطة لقبول تسجيل هذه الهيئات؛ وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن هذا القانون لم ينص على حالات يجوز معها رفض تسجيل أي هيئة حزبية.

ورغم أن قانون الانتخابات يشير إلى ضرورة أن يتم تسجيل الهيئات الحزبية لدى وزارة الداخلية إلا أن الوزارة ذاتها ليس لديها أي نظام أو حتى نماذج لتسجيل الأحزاب السياسية، وتستند من الناحية العملية إلى قرارات رئاسية. وفي هذا السياق فإن فصائل منظمته التحرير الفلسطينية التسعة هي مسجلة حكماً، رغم أنه ليس لدى وزارة الداخلية أي ملفات أو سجلات لهذه الفصائل، كما أن الرئيس الراحل ياسر عرفات هو الذي منح حزبي الخلاص والخضر قراراً بتسجيلهما لدى وزارة الداخلية. وأما في حالة تسجيل حزب المبادرة الوطنية فقد تقدم الحزب بعد عامين من تأسيسه بطلب يعبر فيه عن رغبته في تأسيس حزب، واكتفى وزير الداخلية في ذلك الوقت بالتأشير على الطلب «لا مانع من أن تشارك المبادرة» في الرقابة على العملية الانتخابية؛ لكن لجنة الانتخابات اعتبرت مجرد تأشير وزير الداخلية على طلب الحزب شكلاً من أشكال التسجيل، أما فيما يخص حركتي الجهاد وحماس فقد راسلت لجنة الانتخابات وزير الداخلية مستفسرة عن وضعهما القانوني، غير أن اللجنة لم تتلق أي رد؛ لذا اعتبرت اللجنة هذين الفصيلين في حكم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

مما سبق، يتبين أن لجنة الانتخابات المركزية ولأسباب عملية تتعلق بالعملية الانتخابية، قد حاولت جاهدة سد الفراغ الناشئ عن عدم وجود قانون للأحزاب السياسية. كما أن تسجيل الأحزاب ولو بشكل هامشي مبسط، تم من خلال منح رئاسية، من دون أن يتوافر لدى وزارة الداخلية أية ملفات أو نماذج لتسجيل الأحزاب. كما يلاحظ أنه لم يحظر عمل أي حزب على الإطلاق.

وفي ظل غياب مثل هذا القانون، فإن الأحزاب والفصائل الفلسطينية مدعوة وفي تلقاء نفسها إلى الالتزام بالقواعد العامة للنظام الحزبي الداخلي، وهذا يعني إجراء الانتخابات الداخلية بشكل دوري منتظم واتباع نظام مالي علي مستوى عال في الشفافية، وأن تفتح باب العضوية فيها بشكل مفتوح وفقاً لأنظمتها الداخلية، وهذا يجعل الأوضاع الحزبية في فلسطين أكثر اقتراباً من الوضع الحزبي في الدول الديمقراطية التي لا تضع قيوداً صارمة ولا تتدخل في عمل وأنشطة أحزابها، ما دام ذلك وفقاً للقانون العام.

تسجيل . . . أم ترخيص؟

تنطلق الفصائل والأحزاب الفلسطينية في رفضها لقانون الأحزاب إلى جملة من المبررات، ذلك أن السلطة عندما وضعت مشاريع القوانين بهذا الخصوص لم تشاور أو تراجع الجهات المعنية بهذه المشاريع، أي الفصائل والأحزاب على اختلاف ألوانها، كما أنها لم تهتم بمناقشة نواياها لإصدار هذه المشاريع مع منظمات المجتمع المدني؛ المشاريع الثلاثة التي وضعتها السلطة لتنظيم عمل الأحزاب الفلسطينية، خرجت من أروقة «الحزب القائد» الذي يسيطر على السلطة؛ الأمر الذي اعتبر من قبل مختلف الفصائل والأحزاب الفلسطينية، وكأن هذا الفصل ومن خلال هذه المشاريع يعمل على أن تصبح قوانين تضمن سيطرة «الحزب القائد» على مستقبل الحياة الحزبية والسياسية في السلطة الفلسطينية، أو الدولة الفلسطينية القادمة!

وترى هذه الفصائل والأحزاب، من حيث المبدأ، أن أمر تنظيم عملها من خلال قانون ليس من صلاحيات السلطة الوطنية؛ ذلك أن هذه السلطة هي في الأصل فرع من فروع منظمة التحرير الفلسطينية، صاحبة الولاية على الفلسطينيين أينما كانوا، وبالتالي فإن المنظمة هي صاحبة الحق في إصدار مثل هذه القوانين، وهناك بالفعل قوانين تنظم أنشطة هذه الفصائل من خلال انضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا قامت السلطة بالاستيلاء على هذا الحق ومصادرته، فإنها تمس في واقع الأمر بوحداية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وتعتدي على وحدته من خلال وحدة فصائله في إطارها.

وإذا كان من الصحيح أن هناك فصائل وأحزابا قد تشكلت لم تنضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فإن ذلك ليس سبباً كافياً، لتبرير إقدام السلطة على سلب هذا الحق من منظمة التحرير، بل واجبه تشجيع هذه الفصائل والأحزاب على الانضمام للمنظمة على أساس اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ فيما يخص إصلاح المنظمة وإتاحة المجال أمام كافة فصائل العمل الوطني لصياغة شكل من أشكال الجبهة الوطنية المتحدة، بحيث تكون كلها تحت مظلة المنظمة التي يجب أن تعبر تعبيراً كاملاً عن تطلعات الشعب الفلسطيني «أينما وجد» وبكافة اتجاهاته السياسية ومنطلقاته الفكرية والإيديولوجية.

مشاريع القوانين الخاصة بتنظيم الأحزاب، تشير إلي ضرورة تسجيل الأحزاب لدى وزارة الداخلية، النصوص لا تشير إلي «تسجيل» بقدر ما تشير إلي ضرورة الحصول على «ترخيص» ووضعت قيود عديدة بهذا الشأن، الأمر الذي يخالف نصوص الدستور الفلسطيني «النظام الأساسي» الذي اعتمد على التعددية الحزبية والسياسية وحرية إنشاء الأحزاب، وكافة الأنظمة الديمقراطية لا تفرض على الأحزاب الترخيص، بل مجرد التسجيل، لدواعي تنظيم العملية الانتخابية ليس أكثر أو أقل؛ تجربة الانتخابات التشريعية والرئاسية، دلنا على مدى واسع في الديمقراطية رغم ما أحاطها من شكوك بنتيجة تداعياتها فيما بعد، وشهادات المجتمع الدولي على مدى شفافية هذه الانتخابات، يؤهل مجتمعنا الفلسطيني لأن يسير في ركب الديمقراطية؛ الأمر الذي يتنافى مع نصوص مشاريع القوانين الخاصة بتنظيم الأحزاب، وهي نصوص مستوردة من أنظمة سياسية قمعية، تدعي الديمقراطية في حين أن قوانين الأحزاب لديها لا تدل إلا على هيمنة الحزب القائد، وتقييد عمل

الأحزاب وإنشائها. ولا شك أن وضع ترخيص الأحزاب والفصائل بيد السلطة التنفيذية، ووزارة الداخلية بشكل خاص إنما يعتبر مصادرة للحريات الأساسية التي كفلها الدستور، وإذا ما خالف أي حزب للقوانين المعمول بها، فإن معالجة ذلك تتم عبر القضاء والمحاكم.

كافة الأحزاب والفصائل الفلسطينية لها امتدادات عريضة في الشتات، كيف يمكن التعامل مع مثل هذا الوضع؟ ألا يعني ذلك ترسيخ قانون للأحزاب يتعامل جزئياً مع هذه الفصائل وبخاصة لأن ظروف مخيمات وتجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات تخضع لأحوال مختلفة كلياً عما هو الأمر عليه في مناطق السلطة الوطنية؟ في حال إقرار مثل هذه المشاريع، فإن كل حزب مضطر للتعامل بكيفية مختلفة في إطاره الداخلي، وقد يكون ذلك ممكناً بالفصائل تتكيف عادة مع ظروف النضال اليومي، لكن ذلك ينشأ وفقاً للحاجات وتلبية لضرورات، وليس وفقاً لقوانين وإجراءات رسمية.

امتدادات الفصائل والأحزاب الفلسطينية في الشتات تشمل القاعدة والكوادر والقيادة ومؤسساتها المركزية والفرعية، أي قانون للأحزاب في هذه الحالة سيضيف عنصراً إضافياً لتعقيد الأوضاع التنظيمية الداخلية لها، ناهيك عن تأثيرات ذلك على مستوى العلاقة مع الجمهور الفلسطيني في الشتات من ناحية والسلطات الرسمية في تلك الدول التي يعيش فيها وتحت جناحها.

وتجادل بعض أطراف السلطة الوطنية الفلسطينية، بأن التسجيل أو الترخيص، ليس حكراً على الأنظمة غير الديمقراطية، بل إن هناك دولاً، رغم قلتها، أملت ظروفها الخاصة اللجوء إلي تسجيل الأحزاب، وألمانيا هي المثال الأهم بهذا الإطار؛ إذ إن هناك قانوناً للأحزاب شديد الصرامة ويضع قيوداً هائلة على إنشاء الأحزاب ويضع المرخص منها تحت الرقابة الدائمة، وفلسطين أيضاً، تمر بظروف خاصة، يمكن معها اللجوء إلى تسجيل الأحزاب «ترخيصها» لتلبية لاحتياجات الطرف الفلسطيني، ولعل مراحل الفلتان الأمني، والانقسام السياسي عاملان إضافيان يدفعان بالسلطة إلى السعي لتنظيم عمل الأحزاب والفصائل من خلال قانون خاص بها.

غير أن النموذج الألماني، لا يمكن اعتباره سابقة يمكن اللجوء إليها لتبرير سن قانون للأحزاب في فلسطين، ظروف ألمانيا تختلف اختلافاً كلياً عن الوضع الفلسطيني، قانون الأحزاب الألماني يستمد صرامته وقيوده من تجربة نجاح الحزب النازي بالسيطرة منفرداً على الحكم وتوريط ألمانيا في حرب عالمية خاسرة، وهذا القانون لم يحظر طوال العمل به سوى عمل حزبين فقط، هما حزب الرايخ الاشتراكي عام ١٩٥١ والحزب الشيوعي الألماني عام ١٩٥٦، الأول لأنه يهدف إلى إعادة إقامة الإمبراطورية الهتلرية والثاني لكونه حزباً سياسياً مسيطر عليه من قبل ألمانيا الشرقية في ذلك الوقت.

تخلص مشروع قانون الأحزاب الأخير من إحدى الثغرات في المشروعات السابقتين، عندما أناط بوزارة العدل وليس وزارة الداخلية، مسؤولية تسجيل «ترخيص الأحزاب» كما ألغيت المادة التي تشير إلى تشكيل لجنة

خاصة يختارها الرئيس لاتخاذ القرارات بشأن تسجيل الأحزاب المتقدمة للترخيص؛ مما فتح الباب بشكل واسع، نحو تسيير عملية تسجيل الأحزاب، غير أن ذلك لم يكن كافياً في ظل مواد أخرى من مشروع القانون الأخير، لكي يجعل من الترخيص، مجرد تسجيل!

وفي كل الأحوال فإن عملية التسجيل أو الترخيص تضع قيوداً حقيقتية على الوضع الخاص للأحزاب والفصائل الفلسطينية، سواء لجهة ضرورة تمتعها بالسرية في بعض الأحيان والمواقع نظراً للظروف النضالية في مرحلة التحرر الوطني، كما أن هذه العملية تضع قيوداً واضحة على كيفية تمويل الأحزاب والفصائل لجهدها النضالي؛ كذلك، فإن تعبير الأحزاب والفصائل السياسية، يعتبر غير دقيق كون هذه الأحزاب والفصائل، هي أحزاب سياسية ولكنها أيضاً هي أحزاب مسلحة في الغالب، وإذا غاب هذا الجانب عن تعريف الحزب السياسي في مشاريع القوانين فإن ذلك يعتبر تحديد أنشطة هذه الفصائل والأحزاب بالعمل السياسي، وهذا يتعارض في الجوهر مع طبيعة نشوء وتطور فصائل الأحزاب الفلسطينية في مرحلة النضال ضد الاحتلال من أجل التحرر الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. هذه الأسباب، هي جوهر معارضة الأحزاب لمشاريع قوانين الأحزاب، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة التسجيل والترخيص.

قيود على التعددية الحزبية

التجربة الفلسطينية هي تجربة تعددية حزبية سياسية بامتياز، غير أن كافة مشاريع قوانين الأحزاب وضعت قيوداً على هذه التعددية في إطار تنظيم عمل هذه الأحزاب سواء لجهة المواد المتعلقة بتعريف الحزب السياسي، أو الشروط التي يجب توفرها عند إقامة حزب أو فصيل، أو الطبيعة الفكرية والأيدولوجية لها؛ المواد المتعلقة بهذه المسألة تتيح المجال لأكثر من تفسير، وبطبيعة الحال فإن السلطة القائمة ستفسر هذه المواد وفقاً لرؤيتها ومصالحها، ويقال بهذا الصدد إن هذه المواد «تم استيرادها» من قوانين الأحزاب في الدول المجاورة بهدف تقييد قيام الأحزاب وبخاصة ذات الطبيعة الدينية والإسلامية على وجه الخصوص. ليس ذلك فقط بل إن نص بعض المواد على عدم الترخيص لأحزاب تهدد وحدة المجتمع من الممكن تفسيره تقييداً لأحزاب تؤمن بالصراع الطبقي إذا أرادت الجهات المختصة بإقرار الترخيص للأحزاب أن تفسر هذه المواد على هذا النحو!

يشار بهذا الصدد إلى أن معظم الدول الأوروبية الديمقراطية تسمح بتسجيل الأحزاب الدينية؛ لكن معظم هذه الأحزاب تقرر اسمها بكلمة الديمقراطية، وكما هو معروف فإن هناك أحزاباً «ديمقراطية مسيحية» في معظم الدول الأوروبية وكلمة الديمقراطية هنا لها مغزى واضح، باعتبار أن هذه الأحزاب لا تحتكر المسيحية ولا تفرضها على مجتمعها وإن أسلوب عملها الداخلي والخارجي يعتمد على المبادئ الديمقراطية.

ومن الواضح أن هذه القيود التي عبرت عنها بعض مواد مشاريع القوانين والمتعلقة بالجانب الأيدولوجي للأحزاب والفصائل إنما تسعى إلى عدم بروز أحزاب ذات طبيعة دينية، وهذا يمكن قبوله إذا ما فرضت هذه الأحزاب رؤيتها على المجتمع وقامت بالتمييز بين مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني على أساس فهمها

الخاص والمتزمت للدين، أو إذا فرضت رؤيتها من خلال وسائل عنفيه، وكان يمكن للمواد المتعلقة بهذا الأمر، أو الأحكام التفسيرية الملحقة بمشاريع القوانين، والتي تعتبر جزءاً منها أن تفسر الأمر على هذا النحو، غير أن تعمد الغموض، يترك للجهاز المختصة حرية تفسير هذه البنود وفقاً لرؤيتها ولاعتبارات التقييد على إقامة مثل هذه الأحزاب والفصائل.

ينص مشروع قانون الأحزاب الثالث على ضرورة أن يلتزم الحزب بالمبادئ العامة للنظام السياسي الفلسطيني والقانون الأساسي - الدستور - ويعتقد البعض أن هذا النص لا يترك مجالاً للاختلاف مع هذا القانون، مع أننا نعتقد أن النص واضح في هذا السياق، فهناك ضرورة لا لبس فيها بضرورة الالتزام، حتى لو كان هناك خلاف أو اختلاف، ومن هنا نشأت مؤسسات المعارضة في النظم الديمقراطية؛ فليس هناك أي تقييد على حرية الاختلاف شرط أن يمارس وفقاً لشروط ومعايير غير عنفيه، مع ضرورة الالتزام بالنظام السياسي ومؤسساته حتى لو اختلف الحزب معها، إذ هناك فرصة للتغيير عندما يصل الحزب إلي السلطة وفقاً لمبدأ تداول السلطة الذي نص عليه مشروع قانون الأحزاب الأخير.

على جميع الأحوال هناك حاجة فلسطينية لتنظيم العمل السياسي بشكل عام، وهناك حاجة أيضاً لتنظيم العمل الحزبي، ومن الطبيعي أن يتم ذلك كله عندما تنضج الظروف الذاتية والموضوعية لهذا، فلا داعي للاستعجال وحرق المراحل فيما يتعلق بمثل هذا القانون الذي يحمل أهمية كبيرة في رسم المستقبل للنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام؛ وينبغي ألا ننسى أننا جميع تحت احتلال، وعلينا الخلاص منه سواء بقانون ينظم العمل الحزبي أو من دونه، والأولوية الآن لتنظيم العمل السياسي لمكونات النظام السياسي الفلسطيني حتى نستطيع أن نتقدم خطوة باتجاه التحرر والانعقاد من الاحتلال وإفرازاته.

المراجع :

- ١ . أ. عمار الدويك- الإطار القانوني لتسجيل الأحزاب السياسية في فلسطين مدخل عام في ظل التجربة الانتخابية .
- ٢ . عزيز كايد - قراءة أولية لمشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني .
- ٣ . صلاح عبد العاطي - محاربة الفساد في الأحزاب السياسية .
- ٤ . هاني المصري - الديمقراطية الفلسطينية خطر متزايد : قانون الأحزاب نموذجاً .
- ٥ . ورقة عمل حول تعزيز الإطار القانوني للأحزاب السياسية .
- ٦ . د. بيير شلتروم - تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني - الهيئة المستقلة لحقوق المواطن .

حركة فتح في مؤتمرها السادس رؤى، ونتائج، ودور جديد

يحيى رباح *

مقدمة

تأسست حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في عام ١٩٥٨، من مجموعة من "الإنتلجنسيا" الفلسطينية، من منابح أيديولوجية متنوعة "إخوان مسلمين، قوميين، ووطنيين" اتفقوا فيما بينهم على أن يكونوا خارج أسوار الأيديولوجيا السائدة، وذلك لاعتقادهم من خلال تجاربهم الشخصية، أنه في الحالة الفلسطينية، فإن العامل الوطني يسبق العامل الأيديولوجي، لأن الهاجس المحرك هو إحياء الكيانية الفلسطينية التي كانت قد هدرت تماما بحدوث النكبة الفلسطينية ١٩٤٨، وقيام دولة إسرائيل. وقد أصدر المؤسسون مجلة فلسطيننا التي كانت تصدر في لبنان لتكون ناطقة باسم الحركة، واتفقوا على نظام داخلي يحتكمون إليه أطلقوا عليه اسم هيكل البناء الثوري.

وكان جميع مؤسسي الحركة قد خاضوا تجارب كونوا من خلالها مجموعات صغيرة تبحث عن قيامة فلسطينية جديدة، يكون للفلسطينيين فيها دور الطليعة أو رأس الرمح لتحريك الوضع العربي تجاه قضيتهم وليس البقاء في انتظار المجهول، وكثير من الأعضاء المؤسسين كانوا قد انخرطوا في تأسيس إدارات تنظيمية وعسكرية ودعوية مثل ياسر عرفات ورابطة طلبة فلسطين في القاهرة التي كان يشاركه فيها صلاح خلف "أبو إياد" و فاروق القدومي "أبو اللطف" وآخرون، ومثل تجربة المقاومة الشعبية للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٥٦ التي كان على رأسها خليل الوزير "أبو جهاد" وكمال عدوان، أو المجموعات الأخرى التي كانت قد تكونت في المملكة العربية السعودية والكويت وبقية الدول الخليجية، وسوريا، وبعض الدول الأوروبية مثل النمسا وألمانيا.

كان العامل المشترك بين هذه المجموعات هو التطلع لكيان أكبر يجمعها وتندمج فيه يكون قادرا على تحقيق هذه الطموحات، ومن هنا تم الاتفاق بين المؤسسين على تشكيل الإطار الأكبر حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.

* كاتب مقبم في قطاع غزة

لغة العصر

من البديهي أن تنظيماً فلسطينياً يتكون تحت هاجس الهوية والكيانية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، لا بد أن يستخدم لغة العصر التي كانت في أوجها آنذاك، لغة الكفاح المسلح، التي كانت أعظم نماذجها ممثلة بالثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية، والعديد من حركات التحرر الأخرى في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وهكذا فإن حركة فتح وبعد أقل من سبع سنوات على تأسيسها أعلنت الثورة الفلسطينية المسلحة في مطلع يناير عام ١٩٦٥.

حركة فتح في مسارها التنظيمي والسياسي

منذ العام ١٩٥٨ وحتى الخامس من آب أغسطس عام ٢٠٠٩، عقدت فتح ستة مؤتمرات عامة، أي أنها عقدت خمسة مؤتمرات في ثلاثين سنة من الأول إلى الخامس، وجاء السادس بعد عشرين سنة أخرى، وهذه ظاهرة لافتة، تعبر أولاً عن حدة المنعطفات السياسية، وارتباك الرهانات، ووقوع الهيكلية البنوية تحت ضغوط هائلة، وصعوبة البحث عن دور جديد، بعد أن تاه الدور القديم للحركة وسط تغيرات حادة شملت العالم كله والإقليم الذي نحن جزء منه تحديداً.

ولكن الخط البياني السياسي لحركة فتح، كان يشير دائماً إلى الحفاظ على خصائص الجبهة الوطنية العريضة، التي تجمع كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني تحت عنوان واحد مرن هو منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت حركة فتح تفرص من خلال ذلك، على امتصاص حدة الخلافات والتجاذبات الإقليمية والدولية، من خلال استيعاب هذه الخلافات والتجاذبات في إطار واحد مرن يتسع لتعايش الجميع ومشاركتهم الفاعلة.

وكانت الخيارات السياسية لحركة فتح هي التي تحدد بنيتها التنظيمية، فعندما كان الكفاح المسلح هو الخيار رقم واحد، فإن "العسكر" لعبوا دوراً بارزاً في هيكليات الحركة، فقد نص النظام الداخلي للحركة على أن يكون للعسكر نسبة واحد وخمسين في المائة من مؤتمرها العام ومن بقية أطرها الأخرى، كما نص النظام الأساسي على اعتبار أي عضو في قوات العاصفة عضواً طبيعياً في حركة فتح، وقد أدى كل ذلك إلى نشوء ظاهرة لافتة شخصها كمال عدوان أحد أعضاء اللجنة المركزية البارزين تحت عنوان "عمومية التنظيم وخصوصية الفكرة"، ولعل هذا يكون أحد أسباب التصدعات والانشقاقات الكبرى التي تعرضت لها فتح عبر مسيرتها بالإضافة إلى قوة التدخلات الخارجية.

ولكن في مؤتمرها العام الخامس الذي عقدته حركة فتح في العاصمة تونس عام ١٩٨٩، كانت التحولات السياسية الكبرى قد وصلت إلى منعطف خطير، وهو اتخاذ خيارات سياسية أكثر وضوحاً، فقبل أقل من عام على المؤتمر الخامس الذي كان المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٨٨، قد شق طريقه إلى نهج التسوية السياسية، وكان قد صدر إعلان الاستقلال

الفلسطيني؛ وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد فقدت مواقعها العسكرية في لبنان منذ عام ١٩٨٢، قد قبلت الانخراط في غمط جديد من الخيارات، وهو العمل السياسي، التفاوض، بداية مع الولايات المتحدة التي لم تكن قد أجرت حوارا جديا مع حركة فتح قبل ذلك إلا خلال المفاوضات من أجل الخروج من لبنان خلال الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، حين أوفدت الولايات المتحدة موفدها فيليب حبيب.

وبعد أقل من عامين على انعقاد المؤتمر الخامس، انعقد مؤتمر مدريد للسلام الذي شاركت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تحت غطاء الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، وكانت حركة فتح هي صاحبة النصيب الأكبر في انخراط منظمة التحرير في عام ١٩٩١ الذي دفعت آلياته المتعثرة إلى إحداث اختراقات من نوع جديد عبر الاتصالات التي جرت في أوسلو وأدت في نهاية المطاف إلى توقيع إعلان المبادئ الذي جرى في حديقة البيت الأبيض في ١٣/٩/١٩٩٣.

المؤتمر العام السادس خلاصة التجارب الناجحة والفاشلة

في السنوات العشرين بين المؤتمرات الخامس والسادس، تغير وجه العالم، وتغيرت أيضا أرض المسرح السياسي الذي اعتادت حركة فتح أن تدير لعبتها فوقه.

فقد انهار النظام الدولي القائم على ثنائية القطبية، وفقدت حركة فتح الأرض التي يمكن من خلالها مواصلة الكفاح المسلح بشكل مجد، فنقلت مركز الثقل إلى ساحة الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنتجت نموذجا نضاليا جديدا وهو الانتفاضة التي انطلقت في نهاية العام ١٩٨٧، وعادت وجددها في خريف عام ٢٠٠٠، ولكن بنموذج مختلف من حيث التأثير والكفاءة ومن حيث درجة التوافق بين الشركاء المحليين، حيث برزت حركة حماس كمنافس لا يبيح عن شراكة أكبر - كما كان يعتقد - بل تبحث عما هو أكثر كثيرا من ذلك.

وانتقلت حركة فتح إلى بناء أول سلطة وطنية فلسطينية في الضفة والقطاع، بما هو أقل كثيرا من دولة وأكثر قليلا من حكم ذاتي؛ ودخلت في صراع يومي على التفاصيل مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، كما أنها تحملت أعباء جديدة، وهي المسؤولية السياسية والأمنية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية عن قرابة ثلاثة ملايين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجدت نفسها في حالة شبه يومية من الاشتباك مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن كان أخطر من ذلك كله أنها وجدت نفسها في حالة استعصاء في الاتفاق على مفهوم الاستقلال، الدولة المستقلة، مع شركائها المحليين، سواء بعض الفصائل المنطوية تحت لواء منظمة التحرير، والذين أصبح لهم وجود في الوطن، ولكن وجودهم الرئيسي - السياسي - بقي في الخارج، ومع الحركة الإسلامية ممثلة بحركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي التي ثبت أن لها برنامجا مختلفا إلى حد التناقض مع برنامج الإجماع الوطني.

وقد انعكس ذلك كله بأشكال حادة على التوازن المطلوب بين مهمة التحرير الوطني التي يجب إنجازها، ومهمة بناء الدولة التي يجب المضي قدما فيها، وكان المفترض تحقيق درجة عالية من النجاح في التكامل بين معايير المهمتين، من خلال وحدة السلطة، ووحدة السلاح، ووحدة القرار، ولكن ذلك لم يتحقق أبداً رغم اعتماد اللعبة الديمقراطية التي تساعد في مشاركة الجميع، وهكذا فإن الحكومات التسع التي تشكلت برئاسة ياسر عرفات ومحمود عباس وأحمد قريع نظرت إليها من قبل الجميع على أنها حكومات فتحاوية أحادية رغم مشاركة بعض الأطراف السياسية الأخرى في معظم هذه الحكومات.

وبما أن حركة فتح قد عودت الانتشار كليا في الجسم الوطني الذي تشارك فيه أو تنشئه، دون أن تترك لنفسها هامشا للتراجع، أو هامشا للنجاة الفردية كما اعتاد أن يفعل فرقاء فلسطينيون آخرون، يدخلون منظمة التحرير الفلسطينية على سبيل المثال، ويشاركون في كل إطاراتها القيادية والقاعدية، ولكن الجزء الأكبر من وجودهم يظل خارجها، يلعب دور المعارضة، يتبرأ من الأخطاء التي شارك في ارتكابها، أو يسلم ورقته لأي تجاذب إقليمي لكي يدخل منه تخريبا في قلب المعبد الفلسطيني بعكس حركة فتح التي ليس لها هذه الممارسة، بل هي تنتشر داخل الجسم الوطني، فقوات العاصفة اندمجت داخل جيش التحرير الوطني الفلسطيني، ومؤسسات فتح الإعلامية والخدمية والاجتماعية والدبلوماسية اندمجت كلها في جسم منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها حتى إذا جاءت منعطفات الصعوبة، فإنه يسهل التنكر لإيجابيات حركة فتح، بينما تتحمل هي وحدها سلبات الجسم الذي تنتشر فيه. هكذا حدث في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وهكذا حدث في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشأتها لأول مرة في التاريخ فوق الأرض الفلسطينية.

وبعد سنة ونصف تقريبا من قيام السلطة الوطنية، انقلبت إسرائيل بالكامل على اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو"، وقد بدأ الانقلاب الإسرائيلي باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين الذي وقع الاتفاق مع ياسر عرفات. ثم بدأ العمل لتحطيم البنية التحتية للسلطة الوطنية، وقد حدث ذلك بتناغم مثير للجدل بين إسرائيل وبعض الفصائل الفلسطينية، التي كانت خارج المنظمة أصلا، ورفضت المشاركة في السلطة الوطنية، واعتبرت أن ما تقوم به إسرائيل من إضعاف وتدمير منهجي للسلطة، يصب في مصلحتها، وفي مصلحة مشروعها المناقض لمشروع الإجماع الوطني، وهو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد استمرت هذه التدايعات السلبية، فتم حصار عرفات حتى استشهاده، وبدأ التفلت من الالتزامات الوطنية بعد الانسحاب الإسرائيلي المخطط له من جانب واحد من قطاع غزة، وفشلت حركة فتح في تجربة الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وصولا إلى الانقسام في الرابع عشر من حزيران ٢٠٠٧.

خلاصة هذه التجربة في عشرين سنة، بكل محطاتها الناجحة والفاشلة، بكل معاييرها المختلفة والمتناقضة أحيانا، وبكل أبطالها الشيوخ والشباب، وبكل البانوراما الواسعة دوليا وإقليميا، هي التي تراكمت فوق

كاهل حركة فتح وهي تحاور ذاتها، وتحاور الآخرين، بشأن انعقاد مؤتمرها العام السادس، الذي كان انعقاده ينطوي على مخاطرة كبرى، بينما كان عدم انعقاده ينطوي على انفجار مؤكد.

وكانت حركة فتح قد وافقت على انعقاد المؤتمر قبل عامين من انعقاده في مدينة بيت لحم في الخامس من آب عام ٢٠٠٩، حيث كانت الأسئلة تتلاحق بشأن انعقاد المؤتمر في الداخل أم في الخارج؟ أو ما هو العدد الذي يشكل أوسع حالة تمثيل لصراع الأجيال ومساحة الانتشار وتراكم آثار عشرين سنة كاملة؟ هل يكون العدد أربعمائة أو خمسمائة كما ذهب البعض أم يصل إلى ألفين وثلاثمائة كما وصل الرقم النهائي؟

ما هو المعيار الذي يعتمد عند انتخاب القيادة الجديدة، هل هو التوازن بين الحرس القديم والجديد أم يتحمل المؤتمر مسؤولية نفسه ويختار من يشاء؟ وهل ينعقد المؤتمر في عزلة عن محيطه العربي، أم يأخذ القضايا الرئيسية لمحيطه العربي بعين الاعتبار حتى لا تولد القيادة محاصرة منذ لحظة ميلادها؟ وما هو نوع التوجه نحو الهدف المركزي ممثلاً ببناء الدولة، هل نتنظر ظروفًا مثالية، هل نرتد إلى مرحلة التحرر الوطني بالكامل بكل معاييرها، أم نستمر في المزاوجة، ونمارس عملية بناء الدولة على الأرض من خلال حشد الممكن بطريقة عملية؟

وقد ازدادت أسئلة المؤتمر السادس صعوبة بعد أن فاجأنا الانقسام في الطريق، وأصبح الانقسام بحد ذاته مشكلة كبرى تضاف إلى المشاكل التي تواجهها حركة فتح في طريقها إلى ميلاد جديد ودور جديد. بل إن أسئلة لم تكن تخطر على البال أصبحت تطرح في مواجهة المؤتمر السادس حول الوضع الأمني لأعضائه، وهل سيسمح الاحتلال الإسرائيلي بدخولهم؟ وهل تسمح حركة حماس بسفر أعضاء المؤتمر؟

ولكن المؤتمر انعقد، بأعضاء جاءوا من سبعين بلداً في العالم، ومن فئات عمرية مختلفة، ومن الجنسين بمشاركة لافتة، الأغلبية الكبرى جاؤوا عن طريق انتخابات ديمقراطية أجريت في أقاليمهم ومناطقهم، والآخرين جاءوا عبر معايير تم الاتفاق عليها من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر صادقت عليها الأطر المختلفة للحركة، انعقد المؤتمر رغم التفجير الذي سببه أمين سر الحركة فاروق القدومي حين تحدث عن اغتيال الرئيس عرفات بطريقة الخاصة، وبعد أيام قضتها لجنة الطعون في البحث في الحالات التي تندرج تحت عنوان مخالفات تنظيمية.

انعقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح وكان من أكبر مفاجآته، هذا الحوار المفتوح والشجاع والشامل الذي ساد اجتماعاته الرئيسية اجتماعات اللجان الفرعية.

ليس هناك قضية واحدة لم تطرح على النقاش بحرية وشجاعة كاملة، لدرجة أن المؤتمر الذي جاء أعضاءه من انتشار واسع ولم يجمعهم جامع منذ عشرين سنة، وجدوا أنفسهم في حالة وجدانية وفكرية وسياسية واحدة من خلال انفتاح النقاش إلى أقصى مدى، وبلا حدود، لدرجة أن انفتاح النقاش كان الضامن الأول الرئيس لحماية المؤتمر من التشققات التي كان يتوقعها الكثيرون.

حركة فتح من محاورها ذاتها بشكل مفتوح وشجاعة اكتشفت مجدداً بيقين راسخ أنها ضرورة وطنية للشعب الفلسطيني، وأن دورها مازال ممتداً أمامها من خلال أولوية المشروع الوطني، مشروع الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي هي الخطوة الأولى على طريق استعادة الكيانية الفلسطينية والهوية الفلسطينية.

وقد أكدت الانتخابات والإضافات النظامية التي تمت بعد ذلك لأعضاء اللجنة المركزية وأعضاء المجلس الثوري وبقية الأطر، أن صراع الأجيال وتناحرها كان مجرد وهم، وأن حركة فتح حتى وهي تقود السلطة والحكومة يجب أن تميز نفسها عنهما من خلال وجود مستقل فاعل بلامح محددة، وأن مفهوم الدولة المستقلة يجب أن يتخلص من الرهانات الوهمية، ويعود ويلتصق بالأرض وبالواقع من جديد.

المؤتمر السادس للحركة، أنتج وثائق، هي نظامه الداخلي، ونتائج انتخابات اللجنة المركزية والمجلس الثوري، والبرنامج السياسي، ولجان المراقبة الحركية؛ الفوران الجديد في جسم الحركة أكبر كثيراً من هذه الوثائق، وهذه إحدى سمات حركة فتح التي ضعفت في السنوات الأخيرة، وتم العودة إليها من خلال حيوية النقاشات المفتوحة التي دارت في جلسات المؤتمر.

إن عقدة الاحتلال، وعقدة التشنجات الإقليمية المحيطة بالقضية الفلسطينية قد طرحت بانكشاف كبير أمام الحركة، لكي تصحح رؤيتها، وتضع فعلها اليومي في الاتجاهات الصحيحة.

ولكن كل ذلك مرهون بالنزول الفعلي إلى الميدان، ومجابهة الحقائق مباشرة، والتعامل مع الانقسام بانتظام أكثر تحديداً، والتحضير للمعركة قبل أن تفرض نفسها في اللحظات الأخيرة.

حركة فتح في مؤتمرها العام السادس، طرحت رؤى، وخلصت إلى خلاصات ونتائج، وبحثت عن دور جديد، ولكن لحظة الاختبار لكل ذلك لن تكون بعيدة، فهل تنجح في ميلادها الجديد؟.



المجتمع المدني: نصيحة أم فضيحة

د. عبد الرحمن التميمي *

مقدمة

في مقالته في العدد السادس والعشرون لمجلة تسامح كتب ممثل منظمة روزا لوكسمبورغ في فلسطين مقالة جديرة بالاهتمام والتقييم من جهة والبناء عليها في إثارة حالة خاصة من النقاش حول الموضوع وخاصة أن الكلام يأتي من ممثل مؤسسة ذات مصداقية عالية في الانسجام بين برامجها ومبادئها، ولهذا فإن المقالة يمكن إدراجها في تصنيف النقد الايجابي أو النقاش الموضوعي، ومن جهة ارتأيت كتابة مقالا ليس من باب الرد ولكن من باب أن الموضوع يستحق النقاش ومرتبط بشكل أساسي بالآليات والمبادئ التي استند عليها العمل الأهلي الفلسطيني، ولكن ومن أجل منهجية النقاش هناك عدد من المحددات التي يجب الاتفاق عليها لكي يكون النقاش مستنداً إلى إطار وسياق تاريخي واجتماعي محدد ومن هذه المحددات:

- أن الشعب الفلسطيني يتأرجح ما بين القبيلة بالمفهوم السوسولوجي، وهو يقفز أحيانا إلى المجتمع عندما يقر قانون (انتخابات مثلا) وهو شبيه بالعدو الاجتماعي لإدارة المجتمع ولكن ينحدر إلى القبيلة أو دونها عندما يمارس الانتخابات.
- أن المجتمع الفلسطيني تعرض ولعدة قرون إلى تشوهات اجتماعية واقتصادية متراكمة أوجدت في محصلتها ما يسمى بالمجتمع الفلسطيني، ولذلك فإن ما نراه اليوم ليس نتاج حقبة أو سلو أو ما قبلها بقليل ولكنه نتاج تراكم مئات السنوات.
- لم يكن قيام إسرائيل فقط مشروع الحركة الصهيونية بل تدمير وتشكيل وإعادة تركيب المجتمع الفلسطيني جزءا من هذا المشروع الذي ساهم فيه إلى حد كبير الغرب.
- غياب المنهج العلمي في تحليل الظواهر يوقع في الخطأ حيث أنه لا بد من دراسة ظاهرة التمويل في ضوء ما يجري في العالم من تغيرات، فالشعب الفلسطيني ليس بمعزل عن تأثيرات القوى الإقليمية والدولية

* مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين

وليس من الناحية السياسية والاقتصادية بل أيضا من الناحية الفكرية، فانحسار المبادئ في مقابل المصالح وتراجع الأيديولوجيا أمام التكنولوجيا ليس في فلسطين فقط .

ومن باب تسهيل عملية النقاش فأنتني سأتابع نفس العناوين التي استخدمها السيد بيتر شيفر .

الأثر السلبي للمساعدات الدولية

في البداية إنني أتفق إلى حد كبير مع ما ذهب إليه المقال من أن التمويل أوجد أجواء وطبقة اجتماعية أبعدت المجتمع الفلسطيني من الاستقلال، وأن عملية السلام التي أفرزت أو سلو أو وجدت كيانا وظيفيا يخدم الاحتلال ولا يحقق التنمية، ولكن الاستنتاج أغفل بعض الحقائق الهامة التي أدت إلى هذا الوضع ومنها:

- أن النخبة التي قادت عملية التنمية أو حاولت أن تحقق التنمية هي نفسها التي قادت حركة التحرر الوطني في الفترة السابقة ولذلك إن انسياق الجيل الجديد من قيادة العمل الأهلي وراء هذه النخبة كان له ما يبرره وحصل عملية خداع لا يسهل الانفكاك منها .
- إن حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي أحدثه وجود السلطة الوطنية أدى إلى اصطفاف طبقي، لأن الكل أصبح يبحث عن طبقة التي تدافع عن مصالحه الاقتصادية بالدرجة الأولى وذلك بسبب الوقوع في خديعة أن الدولة ستقوم قريبا ولهذا فان المصالح هي التي ستحقق الوزن السياسي والاجتماعي . ولهذا آمنت المؤسسات الأهلية بأن وزنها السياسي سيكون بقدر قدرتها الاقتصادية فاستعانت بالتمويل الخارجي ليبقيها في وجه القوى الاقتصادية القادمة والمسيطرة على كافة المكونات السياسية .
- تراجع قوة الأحزاب في الشارع الفلسطيني وبهوت صورتهم أمام المواطن ارتأت أن يخطط طريقه في محاولة لإيجاد البديل أو للاستقواء على الأحزاب من خلال خلق منابر جديدة أعتقد الكثيرين أنها مؤسسات العمل الأهلي، وقد فشلت الأحزاب جميعها في إعادة قوتها إلى الشارع أو في تحسين صورتها بل على العكس بدأت أيضا هي تعمل بنفس الطريقة وتلاحق التمويل الأجنبي .

التجربة الخاصة

لقد وقع المقال في شرك التعميم والسطحية أحيانا فليست كل المؤسسات الأهلية يمكن وضعها في سلة واحدة ولا يمكن التعميم بان الأجنداث الفلسطينية دمرت وبشكل كامل وهذا ما ينطبق على المؤسسات الأهلية الدولية فهل كل المؤسسات الألمانية لها نفس التوجه والأجنداث؟ بالطبع لا، ونحن نقر أنه لا تمويل بدون سياسة وأجندة، ولكن ليس كل العالم شريبر ولا كل المؤسسات ملائكة، والمقال نفسه يعترف أن المؤسسات الفلسطينية الفاعلة وليست «الدكاكين» التي أنشأتها جهة سياسية معينة انصاعت إلى أوامر الممولين وخاصة

عند الحديث عن المواقف السياسية، فالعالم ليس جمعية خيرية كذلك الشعب الفلسطيني ومؤسساته ليس الجميع للبيع .

صحيح أن هناك قصور كبير في فهم السياسة الدولية وآليات عملها وهذا ما أورده المقال فان مؤسسة روزا لوكسمبورغ لا تعمل مع الجبهة الشعبية لأن القانون الألماني يمنع، ولكن التقرير نفسه يعاني أيضا من منهج القدرة الكافية لدى الشعب الفلسطيني وحدود إمكانياته وما هو ممكن وليس ممكن، حيث أن جميع لوبيات ومراكز الأبحاث لن تستطيع تغيير مواقف ألمانيا لان الإرث التاريخي الألماني يكبلها ويمنعها الخروج من الشرنقة .

المجتمع الفلسطيني مجتمع ديناميكي ومتحرك ولكن هذه الحركة خادعة حيث أن الرمال لا تتحرك من تلقاء نفسها ولا تقف حيثما تشاء بل الريح هو الذي يحركها ويحدد سرعتها فهل هناك اعتقاد بأن الشعب الفلسطيني هو آلة الريح؟

عدم محاسبة المنظمات الأهلية

أعتقد أن المقولة بأن المؤسسات الأهلية لا تحاسب هو فرضية خاطئة وأستطيع أن أجزم أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية تخضع لمحاسبة غير موجودة في الدول المتقدمة وعلى العكس هناك سياسة رقابية صارمة المقصود منها التحكم السياسي، وأستطيع أن أقول أن الرقابة الاجتماعية هي الأكثر والأقوى حيث أن الناس يعرفون أين الفساد ومن هم الفاسدون ويتم محاكمتهم في الجلسات الخاصة والعامة والحديث النظري عن المحاسبة وضرورتها لا يعرف حجم الضغوط الهائلة التي تتعرض لها المؤسسات الأهلية وهي أشد كثيرا من المحاسبة .

التشكي والممارسات النظرية

صحيح أن التشكي لا يفيد والبكاء والنحيب لا يجدي، ولا بد من العمل وتقديم الاقتراحات الايجابية، والتحلي بروح المبادرة والنقد الايجابي لكل ما هو سلبي، ولكن هنا لا بد من الإشارة إلى أمرين أساسيين أن المجتمع الفلسطيني مجتمع جرى فبركة جزء منه وجزء آخر أعيد تشكيله، وهذا ناتج عن عوامل أساسية أهمها:

١ . أن المجتمع الفلسطيني بسوء أو حسن نية قيادته جرى سلخه عن محيطه العربي وبالتالي أصبح لا هو جزء من أمة ولا هو مجتمع كامل النضوج، فحركاته السياسية إما حزب «القبيلة» أو قبيلة الحزب، أو تكديس بشري لا يوجد له بوصلة أو تيار غيبي يسلم أمره إلى طير أباييل وملائكة الرحمن .

٢ . أن المجتمع المدني يتبنى مفاهيم ومقولات مستوردة أحيانا أو بلغة البيغاء لا يفهمها أحد، وفي كثير من

الأحيان لديهم شعور أن هذه المفاهيم قد تنضج وتعمل بشكل سليم في وقت يتناسون أن الأحزاب السياسية الناشطة وقوى المجتمع المدني لا يمكن أن تنضج في مجتمع زراعي قبلي جهوي وإنما تنضج في ظل علاقات وأدوات أنتاج واضحة المعالم والاصطفاف بها أكثر وضوحاً .

٣ . صحيح أننا نمارس الانتخابات وأدوات ديمقراطية تخدعنا بأننا أصبحنا مجتمعاً ديمقراطياً، ولكن هناك إغفال بان الديمقراطية بالإضافة إلى كونها ثقافة إلا أنها ميكانيزمات وأدوات يسهل التأثير بها وفيها .

٤ . المجتمع الفلسطيني إما نخبة تختلها قيم غربية جاءت إليها بحكم التعلم في دول غربية أو نخب ما زالت تستعمل أدوات الخطاب اليساري القديم ناسية أو متناسية أن المنهج العلمي الذي يحتكم إلى معلومات وأدوات المعرفة هو السبيل إلى تطوير الخطاب بمعنى أن الخطاب السياسي لا بد أن يستخدم مناهج البحث العلمي الحديثة أو بمعنى آخر ما يسمى ”المنهج الشمولي عابر القطاعات“ Comprehensive and intersectoral Approach

ماذا يجب أن يحصل

لا بد من أن يختار الشعب الفلسطيني خيارات محكومة إلى مسارين لا ثالث لهما: فقر وتهميش وهما البيئة الصالحة لترعرع الثورة والمقاومة، ولكنها في نفس الوقت البيئة التي ينمو ويكبر فيها التيار الديني، أو مسار النضال بخيار أدوات المجتمع الدولي، واللوبيات، وقوى المصالح وغيرها وهذه أيضاً تحتاج ليس إلى قراءة صحيحة لمفاهيم التطور في العلاقات الدولية وتحليل دقيق لسلوك الدول واللاعبيين الدوليين الآخرين، أما التآرجح بين خيار المقاومة والتنمية معا فهما لا يصلحان لأن كل منهما له سياق اقتصادي واجتماعي مختلف، ويحتاج إلى قوى سياسية واجتماعية ذات اصطفاف آخر، بمعنى أن الأدوات الحالية من أحزاب ومجتمع مدني لا بد من إعادة النظر فيها، وإيجاد أحزاب وقوى مشروطة بفهم أي من المسارات نريد أن تسير، لأن التاريخ لا يعرف صراعاً حسم لأسباب أخلاقية بل التاريخ كان مولود لعملية قيصرية الدم كان ينزف منها طيلة الوقت .

الخاتمة

أن من يهاجم المجتمع المدني الفلسطيني قد يكون على حق ولديه كثير من الحجج القوية ولكن لكي تكون الموضوعية هي الناظم لأي تقييم من المهم الإجابة على الأسئلة التالية :

- بالرغم من الظلم والكبت والحرمان ومئات الملايين التي صرفت على المجتمع الفلسطيني ليصار إلى إعادة تشكيله كيف استطاع هذا المجتمع البقاء؟ فنحن نرى مجتمعات انهارت تماما أمام الهزات الاجتماعية والسياسية، وليس صحيحا أن الشعوب دائما تنتصر فهناك أمم ودول خرجت من التاريخ .
 - النموذج الثاني الذي يجب الإجابة على أسئلته هو عندما انهارت الحكومة المركزية في العراق وفي غياب وجود مجتمع مدني وأحزاب، أصبحت مرجعية الأحزاب هي الطائفة والملاي وأصبح الحزب السياسي يأخذ شرعيته من حسن سلوك الطائفة أو فتوى الملاي، وهذا يؤيد نظريتنا الأولية أننا مجتمع قد ينحدر إلى ما دون القبيلة، وهذا يمكن أن يحدث في المجتمع الفلسطيني لولا وجود المجتمع المدني بكل عيوبه .
- أخيراً، إن مقولة السيد بيتر فتحت باب النقاش وإبداء النصيحة وإخماد نار الفضيحة، وهذا كله في مجتمع بدوي يفضل الدفاع عن خيمته ومضاربه وقبيلته لا عن وطنه وأمته، فهو لا وطن له ولا أمة تحميه .

تغاریب



إنهم يشربون كأس المرارة مراراً

وفيق هوارى *

من المقرر أن تبدأ عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد القديم في شمال لبنان يوم الواحد والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٩. بعد أن تعرض للتدمير الشامل إثر المعارك الطاحنة التي وقعت بين الجيش اللبناني ومجموعة فتح الإسلام الإرهابية صيف عام ٢٠٠٧. وكان اللاجئون بدؤوا العودة إلى المخيم الجديد في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ وما زالوا يعانون الأمرين. فماذا عن الوضع الراهن للمخيم وأهاليه؟

حالات

تقول رامية عثمان (٢٩ عاماً): رحلنا عن المخيم يوم الثلاثاء ٢٢ أيار ٢٠٠٧، لنحط الرحال مع عائلتي في روضة حنين للمعوقين في مخيم البداوي القريب، بقينا هناك عشرة أيام، بعدها توجهنا إلى طرابلس واستأجرنا شقة، عائلتي تضم ٩ أشخاص، بقينا هناك إلى ١٥/٧/٢٠٠٨. حصلنا علي ترخيص يسمح لنا بدخول المخيم الجديد حيث نسكن، لم يكن منزلنا صالحاً للسكن، استأجرنا منزلاً آخرًا ببدل قدره ١٥٠ دولار شهرياً وبدأنا بترميم المنزل الأصلي الذي استلمناه في ١٢/٥/٢٠٠٩ على حسابنا، الناس في هذه المنطقة ترمم على حسابها لأن الأونروا غير مسؤولة خارج نطاق المخيم القديم».

وعثمان من قرية دير الغصون في طولكرم - عائلته أتت إلى لبنان عام ١٩٤٨ واستقرت في نهر البارد. وعن الأوضاع في المخيم الجديد يشرح عثمان ذلك بالقول: نعاني من انتشار النفايات وتلوث الهواء، يجري حرق النفايات في الشوارع. شبكات الصرف الصحي غير مستوفية الشروط المطلوبة. وإذا أردت أن تسأل عن عيادة الأونروا! أجيبك بدون تردد، لا اهتمام فعلياً. بعد الحرب كل شيء تغير، علاقات الناس، الألفة، المحبة اختفت بيننا، الوضع الاجتماعي إلى مزيد من التفكك.

ويضيف: نشعر أننا نعيش في سجن، علينا إبراز التراخيص عند الخروج من المخيم والدخول إليه. نلقى معاملة سيئة من البعض، والبعض الآخر يعاملنا باحترام.

* صحفي لبناني

وتختصر عبير الحسن (٢٥ عاماً) مأساتها وتقول: أبأؤنا هجروا من صفورية الناصرة عام ١٩٤٨ على أمل العودة إلى فلسطين، ونحن تركنا المخيم ولجأنا إلى بلدة المحمرة الملاصقة للمخيم، وسكنا في منزل إيجاره نحو ١٥٠ دولاراً. لم نستطع العودة إلى منزلنا مع أنه في منطقة المخيم الجديد، لأننا لا نستطيع دفع كلفة ترميمه. أنا أعمل كي أساعد والدي على مواجهة المصاريف الباهظة وخصوصاً بعد خسارة المنزل والأثاث وكل شيء.

واستأجرت عائلة وناس شقة في منطقة البداوي تدفع الأونروا ١٥٠ دولاراً أميركياً وتدفع العائلة المبلغ المتبقي من الإيجار. عائلة وناس المؤلفة من ٨ أشخاص كانت تعيش في منزل واسع ورحب في المخيم القديم، استقرت الآن في شقة من ٣ غرف في أحد المباني العالية المحيطة بمخيم البداوي.

تقول فايژه وناس: مرت ٣ أعوام حتى الآن وما زلنا مهجرين، نحن أهالي المخيم القديم نعاني من الخوف، من المستقبل، نشعر بعدم الاستقرار، لا نعرف ماذا سيحصل معنا، أعتقد أن نحو ٢٠ ألفاً من أهالي المخيم عادوا إلى المخيم الجديد، قسم منهم يعيش في البراكسات وهم من أهالي المخيم القديم. والبعض يستأجر غرفاً في منازل مختلفة. الحياة في البراكسات لا تطاق حر في الصيف وقر في الشتاء، البعض يهرب منها.

وعن الوضع التعليمي تقول وناس: اختصر الموضوع، ٤٥ طفلاً في براكس واحد للتعليم، ماذا ستكون النتيجة؟ أنت أدري.

وعن الأطر المحلية ومسؤوليتها عن اللاجئين تجيب وناس: اللجنة الشعبية غير مؤهلة للعب أي دور، إنهم ممثلون عن الفصائل، ماذا يفعلون. أما منظمة التحرير الفلسطينية فلا نرى منها شيئاً. ربما تتابع الموضوع مع الحكومة ومع الأونروا ولكن لا نرى وجوداً لها على الأرض. الانقسام السياسي الفلسطيني قصم ظهرنا.

الوضع الحالي لأهالي مخيم نهر البارد

حسب الإحصاء الصادر عن وكالة الأونروا في تشرين الأول ٢٠٠٩ فإن أهالي مخيم نهر البارد حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ بلغ ٢٦٥٢٢ شخصاً موزعين على الشكل الآتي:

٢٥٢٤٣ شخصاً مسجلاً في الأونروا تضمهم ٥٣٨٧ عائلة و١٤٢ شخصاً غير مسجل وتضمهم ٤١ عائلة و١١٣٧ شخصاً أتوا إلى المخيم من مناطق أخرى وتضمهم ٢٥٣ عائلة.

ويشير الإحصاء إلى الأشخاص الذين ما زالوا خارج منطقة مخيم نهر البارد بالآتي: في مخيم البداوي في شمال لبنان والقريب من مخيم نهر البارد ما زالت ٨٦٧ عائلة تستأجر منازل داخل مخيم ويبلغ عدد أفرادها ٤٠٨٠ شخصاً في حين تستضيف عائلات من البداوي ١٠٤ عائلة من مخيم نهر البارد ويبلغ عدد أفراد ٣٧٩

شخصاً. أي أن مجموع المهجرين من نهر البارد وما زالوا يسكنون مخيم البداوي يبلغ ٤٤٥١ شخصاً.

وفي المنطقة المحيطة بمخيم البداوي تعيش ٦٣٣ عائلة في بيوت مستأجرة ويبلغ عدد أفرادها ٣١١٠ أشخاص وفي ضيافة بعض العائلات تعيش ١٥٦ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٦٠١ شخصاً. أي ٣٧١٠ أشخاص من مخيم نهر البارد.

وفي البلدات اللبنانية المحيطة بمخيم نهر البارد تستأجر ٢٥٠ عائلة بيوتاً ويبلغ عدد أفرادها ١١٥٠ شخصاً في حين تستضيف بعض العائلات ٢٥ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٩٢ شخصاً ويبلغ المجموع ١٢٤٢ شخصاً.

وتستأجر ١٢٥ عائلة، عدد أفرادها ٥٨٧ شخصاً شققاً في مدينة طرابلس شمال لبنان وتعيش ٣٧ عائلة يبلغ عدد أفرادها ١٥٩ كضيوف عند عائلات في المدينة المذكورة ويبلغ المجموع ٧٤١ شخصاً.

ما زالت ١٧ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٦٧ شخصاً تعيش في منطقة البقاع، و٤٥ عائلة، عدد أفرادها ٢٠٦ أشخاص في منطقة صور الجنوبية و٧٤ عائلة عدد أفرادها ٣٣٠ شخصاً في منطقة صيدا و١١٧ عائلة عدد أفرادها ٥٣٤ شخصاً في منطقة بيروت.

مما تقدم يتبين أن ١١٢٩٥ شخصاً من أهالي مخيم نهر البارد ما زالوا يعيشون خارج المخيم المذكور من أصل ٢٦٥٢٢ شخصاً أشار إليهم الإحصاء الصادر عن وكالة الأونروا.

من جهة أخرى بين الإحصاء أن ١٥٢٢٧ شخصاً انتقلوا ليعيشوا في منطقة المخيم الجديد وهي منطقة محاذية للمخيم القديم شكلت امتداداً طبيعياً لأهالي المخيم القديم المحدود في مساحته.

تعيش ٩٣ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٤٤١ شخصاً في تجمع سكني بنته وكالة الأونروا على عجل حين عاد اللاجئون وهو عبارة عن غرف حديدية غير صالحة للحياة. ويسكن ١٧٢ عائلة، عدد أفرادها ٨٢٣ شخصاً في مجمع ثان، وتعيش ١٠٠ عائلة، عدد أفرادها ٤٩٤ شخصاً في مجمع ثالث و٢١١ عائلة، عدد أفرادها ٨٤٧ شخصاً في مجمع رابع. كما تعيش ١٥٠ عائلة، عدد أفرادها ٨٢٤ شخصاً في تجمع سكني آخر.

وتسكن ١٠٢ عائلة، عدد أفرادها ٥٥٥ شخصاً في بيوت ليست لهم ومن دون أن يدفعوا إيجارات، في حين عادت ٨٨٦ عائلة، عدد أفرادها ٤٤٩١ شخصاً إلى بيوتها المملوكة من قبلها. وتستأجر ١١٩٥ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٥٦٣٠ في بيوت مستأجرة. وتعيش ٣١٢ عائلة يبلغ عدد أفرادها ١١٢٢ شخصاً كضيوف عند عائلات أخرى.

إن العائلات التي عادت تعيش في ظروف حياة قاسية والقسم الأكبر منها ما زال يرمم منزله، ومنهم من يعيش

في مسكن ويرمه في الوقت نفسه .

في المخيم الجديد ثلاث مدارس جاهزة ويجري العمل على بناء مدرستين جديدتين . تستقبل هذه المدارس نحو ٣٠٠٠ طالب ، في حين أن عيادة الأونروا تعمل في دوام رسمي من ٨ صباحاً حتى ٢ ظهراً وتستقبل المئات من المرضى يومياً .

الخلفية التاريخية للمخيم وللوضع الراهن

مخيم نهر البارد هو مخيم للاجئين الفلسطينيين يقع في شمال لبنان قريباً من مدينة طرابلس . أنشأت المخيم جمعيات الصليب الأحمر عام ١٩٤٩ لتوفير إقامة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من منطقة بحيرة الحولة شمالي فلسطين . كان يضم نحو ٣٠ ألف فلسطيني وهو عدد أعلى من العدد الذي تذكره وكالة الأونروا لوجود مهجرين إليه من مختلف المخيمات الأخرى التي عانت من الحروب الأهلية التي توالى على لبنان .

كان المخيم يمثل نموذجاً متقدماً عن المخيمات الأخرى بتداخله الاجتماعي والاقتصادي مع محيطه اللبناني . وكان الطريق الدولي الذي يربط لبنان بسورية يمر بوسط المخيم مما حوله إلى سوق تجارية مهمة في المنطقة . كان أهل المنطقة من اللبنانيين يتوجهون إلى المخيم لبيع إنتاجهم الزراعي ، وشراء السلع الرخيصة . ولم تشهد هذه المنطقة «حرب مخيمات» بين مخيم نهر البارد ومحيطه اللبناني ؛ مما يعني أن المشهد السابق للمخيم كان يضم مجموعة سكانية من اللاجئين الفلسطينيين تربطهم بمحيطهم علاقات اقتصادية واجتماعية متينة وزيجات عائلية مختلطة في خلال السنوات السابقة .

يقول الدكتور ساري حنفي : «في ٢٦/١١/٢٠٠٦ ، أعلن شاعر العبسي تأسيس «فتح الإسلام» . ويبدو أن هذا الإعلان عكر صفو مخيم نهر البارد ، فقد استقال رئيس اللجنة الشعبية في المخيم ، أبو هشام ليلي ، بعد إخفاق الفعاليات «الرسمية» في إبعاد تلك المجموعة عن المخيم . وأصيب القطاع التجاري في المخيم بالشلل عندما نصب الجيش اللبناني نقاط تفتيش عند مداخل المخيم ومخارجه ، كما استولى القلق الشديد على سكان المخيم ، إذ خشوا تداعيات وجود مجموعة من هذا النوع بجوار مخيمهم . ويمكن أن يعزى قدوم «فتح الإسلام» إلى مخيم نهر البارد ، إلى عدة عوامل منها العامل المكاني ، وإلى السياق العام في شمال لبنان . فبالنسبة إلى العامل المكاني ونظراً إلى التفاعلات الإيجابية بين المخيم وبين البيئة العكارية المحيطة به ، بدأ شراء الأراضي المحيطة بالمخيم والبناء عليها بوسائل غير قانونية ، وتم بالتدريج ، بناء المنطقة المحيطة بالمخيم القديم ، والتي سميت «المخيم الجديد» أو «المخيم المجاور» ، الأمر الذي أوجد طبقة عمرانية جديدة مغايرة . علاوة على ذلك ، فإن اللاجئين الفلسطينيين من ذوي الوضع الجيد مالياً ، والذين يعيشون خارج لبنان ويرسلون الأموال لتحسين أحوال معيشة عائلاتهم ، ولبناء مساكن لأنفسهم كي يعودوا إليها عند تقاعدهم من العمل ، ساعدوا على حدوث تلك الفورة أيضاً في البناء العشوائي . وفي حين كانت المنطقة الجديدة تعتبر من الوجهتين الاجتماعية والعمرانية امتداداً لـ«المخيم» ، إلا أنها ، من الوجهتين القانونية والسياسية ، لم تكن

تصنّف «مخيماً»، إذ ظلت، رسمياً ونظرياً، ضمن نطاق سلطة البلدية.

لكن تلك السلطة لم تُترجم إلى تأمين الخدمات، أو حتى إلى الحصول على رخص بناء، أو إلى ضبط الأمن، وهو ما أدى إلى نشوء منطقة مبهمة/ بينية لا يمكن وصفها لا بالمخيم ولا بالمدينة. وهذا الوضع الملتبس، إضافة إلى وجود عقارات عشوائية غير مسجلة، جذبا مجموعات إسلامية أصولية، لبنانية ودولية، بدأت تتجمّع حول مخيم نهر البارد، إلا أنها لم تستطع أن تتخلل النسيج العمراني والاجتماعي الوثيق فيه، وظلت مجرد مجموعات خارجية موجودة بجواره. ومع أن بعض سكان المخيم الفلسطينيين، أقدم على تأجير غرف وشقق لأفراد المجموعة لدوافع مالية بحتة (كان معظم تلك الغرف والشقق موجوداً في المنطقة المجاورة للمخيم، إذ إن سكان الأحياء وسكان المخيم قاوموا وجود هؤلاء ضمن نسيجهم)، فإن هؤلاء السكان قالوا إنهم كانوا يجهلون الأهداف الحقيقية لـ«فتح الإسلام». وهكذا صار واضحاً أكثر أن «فتح الإسلام» باتت باعثاً على القلق لدى سكان المخيم الذين أحسوا بالخشية إزاء التهديد المحتمل الذي تمثله تلك المجموعات على تجارة المخيم.

ويضيف حنفي: وتشكلت «فتح الإسلام» من ثلاث مجموعات: مجموعة لبنانية منطلقها الأساس منطقة «سير الضنية» برئاسة أبو هريرة (شهاب خضر القدور)؛ مجموعة مؤلفة من جنسيات عربية متعددة، لاسيما السعودية؛ مجموعة مؤلفة من فلسطينيين سوريين بقيادة العيسى. وكان هذا الأخير يُلقب بأمير «فتح الإسلام» نظراً إلى تمكنه من الحصول على القواعد العسكرية لـ«فتح الانتفاضة» في مخيم نهر البارد لاستخدامها.

واستناداً إلى ما يقوله برنار روجيه (Rougeir 2008, p.187)، فإن المجلس العدلي اللبناني ذكر أن مجموعة «فتح الإسلام» كانت تتألف من ٦٩ لبنانياً، و٥٠ فلسطينياً، و٤٣ سعودياً، و١٢ سورياً، وتونسي واحد، وجزائري واحد، ويمني واحد، وعراقي واحد. وأن العدد الأكبر من الفلسطينيين الخمسين كان من سورية، في حين كان سبعة منهم فقط من لبنان، وهذا من شأنه تأكيد أن مجموعة «فتح الإسلام» جسم خارجي وليست مجموعة تشكلت داخله.

ويضيف حنفي: اندلعت المعركة فجر ٢٠ أيار ٢٠٠٧ بعد مقتل ثلاثة وعشرين جندياً لبنانياً عند أحد حواجز التفتيش في هجوم مضاد شنه مقاتلو «فتح الإسلام» نتيجة غارة قامت بها قوى الأمن اللبنانية على إحدى شققهم في مركز مدينة طرابلس. وتفاقم الوضع وبلغ مرحلة المواجهة المسلحة الكاملة بين الجيش اللبناني وبين عناصر «فتح الإسلام» داخل المخيم، واستمرت المعركة ثلاثة أشهر، وكان نتيجتها مقتل ما يزيد على ٤٠ مدنياً فلسطينياً، و١٦٨ جندياً لبنانياً، وأكثر من ٢٢٢ مقاتلاً من مقاتلي «فتح الإسلام»، وتدمير مباني المخيم القديم كلها، ونزوح أكثر من ٣٣،٠٠٠ شخص إلى مخيمات أخرى للاجئين.

اليوم، وبعد مرور عامين على انتهاء المعركة، تجري عملية إعمار شديدة البطء والتأخير، ولا يزال سكان مخيم نهر البارد مشتتين وموزعين بين مخيم البداوي والمنطقة المجاورة لمخيم نهر البارد القديم. وصارت هذه

المجموعة السكانية تعتمد اعتماداً تاماً في معيشتها على المعونات، وعلى وكالة الغوث (الأونروا). ويجري هذا الأمر في الوقت الذي لا يزال فيه مخيم نهر البارد المدمر منطقة عسكرية مغلقة، ومحاطاً بالأسلاك الشائكة وبنقاط التفتيش التي تراقب مداخله. ولا يُسمح بدخول المخيم إلاً بتصاريح عسكرية مؤقتة صادرة عن مخابرات الجيش.

واعتباراً من التاريخ الرسمي لانتهاه القتال في بداية أيلول/ سبتمبر، وحتى العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، وُضع مخيم نهر البارد تحت الإشراف الكامل للجيش اللبناني، ولم يُسمح لسكان المخيم بالعودة إليه، ثم عاد بعد ذلك، الآلاف إلى المنازل التي تعرضت للحريق والنهب والتخريب المتعمد. وتذكر بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية، وجود نمط ممنهج لحرق المنازل ونهبها. كما حملت الكتابات الجدارية العنصرية البذيئة على العديد من بيوت المخيم، أسماء الفرق العسكرية اللبنانية المتعددة (Amnesty International ٢٠٠٦) ويبدو أن عناصر "فتح الإسلام" وبعض سكان المخيم هم من قاموا بأعمال النهب في بداية الأمر، لكن الذين تابعوا هذه الأعمال لا بد من أن يكونوا ممن يعتبرون المخيم فضاء للاستثناء وخارج نطاق القانون، يمكن أن يُنهب وأن تُخرَّب الممتلكات فيه عمداً. ولغاية الآن، لم يجر أي تحقيق مستقل، على الرغم من أن منظمة العفو الدولية كتبت بهذا الشأن إلى رئيس الحكومة اللبنانية، وإلى وزارة الدفاع اللبنانية، وطالبت بإجراء تحقيق وبمحاسبة المسؤولين (Amnesty International 2006).

شكّل المخيم منطقة طوارئ مُنع الشهود من دخولها: فحتى اللحظة لا يُسمح للصحافيين، ولا لمنظمات حقوق الإنسان، بدخول المخيم من دون تصريح عسكري خاص. وهذا التعليق للقوانين هو الذي سهّل قيام التخريب المتعمد والنهب، فالسكان الفلسطينيون هم «الإنسان المستباح والمضحى به» (homo sacer)، بالمعنى الذي يعطيه جورجيو أغامبن - Agamben (١٩٩٨): أناس لا تُخرَّب ممتلكاتهم فحسب، بل تُنهب أيضاً، ومن دون السماح بملاحقة المجرمين.

أولوية الأمن

استمر وضع الاستثناء وأولوية الأمن في الهيمنة على مشهد ما بعد معركة مخيم نهر البارد، وقد بدا ذلك واضحاً في عملية التخطيط العمراني لإعادة إعمار المخيم. فالهيئة الحكومية الرسمية المسؤولة عن التخطيط في لبنان، هي المديرية العامة للتنظيم المدني، لكن، خلال المناقشات المتعلقة بتطوير المخطط العام، والتي استغرقت عاماً كاملاً، كانت هذه المديرية المذكورة غائبة. والواقع أن الجهة اللبنانية المعنية، التي هيمنت على مشهد التخطيط وعلى المفاوضات، كانت الجيش اللبناني. ويمثل ذلك سابقة خطيرة للبنان عامة وللمخيمات خاصة، وذلك مع تنامي تدخل العنصر العسكري في الشؤون الحكومية المدنية بحجة الدواعي الأمنية. إن وجود الجيش كان كفيلاً بإبلاء الأمن الأولوية في المفاوضات الجارية على المخطط التوجيهي العام، ثم تدخل المديرية العامة للتنظيم المدني في نهاية هذه العملية الطويلة للموافقة رسمياً على المخطط العام.

وعلى الرغم من المأساة التي تنشأ في أوقات الأزمات والحالات الطارئة من هذا النوع، والتي تتفاقم بسبب الفراغ السياسي «الظاهري» في المخيمات الفلسطينية، فإن المأساة، إلى جانب ذلك، تتيح الفرصة أمام العديد من الشبكات الاجتماعية، وكذلك أمام الناشطين والحركات السياسية، لتوحيد جهودهم من أجل مواجهة المخاطر التي تواجه جماعة ما، أو مكاناً ما. فعلى المستوى المحلي في المخيم، بدأت المبادرات الشعبية المتعددة، والتي نشأت استجابة لمشكلات معينة محدودة ناجمة عن غياب الحكومة، وعن عدم تأمين الخدمات في المخيم، بتوحيد جهودها ومناقشة ما يمكن، أو يجب عمله، في أثناء سير المعركة وتدمير المخيم. واللافت في حالة مخيم نهر البارد أن ناشطين وأكاديميين آخرين من مخيمات ومدن وبيئات أخرى، قاموا بتوحيد جهودهم مع المبادرة المحلية. والأمر المهم بشكل خاص في هذه الشبكة الممتدة والمتنوعة، هو وجود معماريين ومخططي مدن استفادوا من المعارف التي اكتسبوها من عملهم، ومن دراستهم للسياسات العمرانية المختلفة، ولمشاريع إعادة العمران التي تساعد على تمكين المجموعات، وذلك من أجل وضع استراتيجيات فاعلة في مواجهة مشروع الدولة.

كيف تعاطت الحكومة اللبنانية مع أزمة نهر البارد

بموجب القرار ٨٩/٢٠٠٥ الصادر عن مجلس الوزراء اللبناني شكلت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بهدف تطبيق سياسات الحكومة اللبنانية الخاصة باللجئين الفلسطينيين في لبنان وتؤدي اللجنة دوراً استشارياً وتنفيذياً مهماً بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية فتقدم لها خبراتها المكتسبة في مجالات مختلفة، وذلك من حيث تنسيق السياسات بين الوزارات وإصدار التوصيات على مستوى السياسات، وتنسق عمل الحكومة اللبنانية مع الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية والشركاء اللبنانيين والفلسطينيين، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل تحقيق مهمتها.

تقول منسقة أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار في مخيم نهر البارد جمانة ناصر: «منذ تأسيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ونحن نتابع الشؤون الفلسطينية والعمل لا يتوقف، نحن نتابع على أكثر من خط لإعادة إعمار ١٦١٨ مبنى في المخيم القديم ونحو ١٥٠ مبنى في المخيم الجديد، وحتى يعاد إعمار المكان وفق شروط بيئية مقبولة؛ وتجنباً للاكتظاظ تقرر أن تتضمن الأبنية ثلاث طبقات أو أربع، وذلك للمحافظة على النسيج الاجتماعي للأهالي بحيث يبقى أهالي سعسع بقرب بعضهم من بعض وكذلك أهل صفورية، أو الحولة أو غيرها من الأحياء مما يؤمن للسكان راحة نفسية وانتماءاتهم بحاجة إليه».

تضيف ناصر: كان لنا دور أساسي في تنظيم مؤتمر فيينا في حزيران ٢٠٠٨ مع الحكومة النمساوية ومع الجمعيات الأهلية المعنية. بعد فيينا، نتابع مع الدوائر الرسمية ومجلس الإنماء والإعمار لتسهيل عمل المؤسسات للإسراع في الإعمار وتذليل العقبات الإدارية والروتينية. كما نتابع إزالة الأنقاض والألغام مع الجيش اللبناني ومع الأونروا للاستملاك. رسمت الأونروا حدود المخيم، ونحن تابعنا عمليات الاستملاك مع الدوائر المعنية وخصوصاً لأن المنحتين العمانية والصينية استخدمتا للاستملاك.

وتتابع: عملنا الإداري سيبقى مستمراً حتى الانتهاء من عملية البناء. كما نتابع مع الجهات المانحة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في فيينا. وخصوصاً لأنه تم جمع ١٢٠ مليون دولار من مجموع ٤٥٠ مليون دولار تم الاتفاق عليها.

وعن العوائق التي واجهت عمل اللجنة في مخيم نهر البارد، توضح ناصر: أهم العوائق هي استخدام ملف نهر البارد في التجاذبات السياسية الأخيرة وما حصل في مجلس شورى الدولة حول الآثار مثال على ذلك، عملنا على تذليل العقبات بهذا الشأن إلى النهاية وتم الاتفاق على طريقة طمر الآثار المكتشفة بين خبراء مديرية الآثار والأونروا، ويمكن أن نبدأ البناء في المخيم الجديد بعد ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩. ومن العوائق الأخرى الروتين الإداري، لكل ملف له دورته التنظيمية الخاصة وعلينا تسريع العمل الإداري.

وحول إعادة البناء في المخيم القديم تضيف ناصر: قسمت خريطة إعادة الإعمار المخيم إلى أربعة أجزاء، ثم عدلت الخريطة إلى ثمانية أجزاء، ووضعت خطة تفصيلية من خلال المكتب الاستشاري (رفيق خوري) للجزء الأول للمباشرة في البناء بأسرع وقت ممكن.

ونعمل على التأكد من مواصفات ملف كل جزء وصولاً إلى التنظيم المدني، وكانت هذه من مسؤولية مجلس الوزراء الذي أعطى الموافقة على الخطة الرئيسة، وتنازل عن دوره لصالح التنظيم المدني تسهيلاً للعمل وإسراعاً بالبناء.

وتشير ناصر إلى أهداف اللجنة بقولها: «كان هدفنا تطوير أوضاع المخيمات وصار عملنا الأساسي مخيم نهر البارد، وهدفنا تطوير علاقات وحوار جدي ورضين بين أهالي المخيم والمحيط».

وتضيف ناصر: وفي المجال الصحي سهّلنا عقد اجتماعات بين وكالة الأونروا ووزارة الصحة، كان عقد الأونروا مع مستشفى بيروت الجامعي فحسب، الآن تسعى الأونروا لتوقيع عقود مع مستشفيات أخرى كما نسعى لإعداد مذكرة تفاهم بين الأونروا ووزارة الصحة لتأمين عدد من أدوية الأمراض المزمنة.

وفي الجانب التربوي، توصلنا مع وزارة التربية على إعفاء طلاب نهر البارد من رسوم الجامعة اللبنانية في الأعوام الماضية، وكان هناك مسعى لتغطية هذه الرسوم من المنحة السعودية. وأجرينا محادثات مع أصحاب الأراضي المحيطة بالمخيم لتشجيعهم على تأجير الأراضي لبناء مدارس جاهزة للأونروا حتى يتم التخلص من نظام التعليم على دفتين.

وعن الدروس التي تعلمتها لجنة الحوار خلال أزمة البارد، تقول ناصر:

أولاً - لا يمكن النظر إلى المخيم كجزيرة بل يجب النظر إليه بعلاقته مع المحيط، وأن تطور المخيم يرتبط بتطور المحيط.

ثانياً - لا يمكن العمل من دون عقد اجتماعات استشارية مع السكان وممثليهم ومع المانحين ومع سكان المحيط .
ثالثاً - وضع خطة رئيسة والعمل بشكل مجزأ .

وتختم ناصر: وإذا بدأ البناء في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٩ فإن ثلاثة أو أربعة أعوام تنتظرنا لانتهاه من أعمال البناء . أي على أهالي المخيم الانتظار مجدداً أربعة أعوام لاستلام بيوتهم وذلك شرط استقرار الوضع في لبنان .

مقاربة منظمة التحرير الفلسطينية

ويصف رئيس لجنة المتابعة العليا لإعادة إعمار مخيم نهر البارد مروان عبد العال حياة اللاجئين في المخيم المذكور «بحياة الاضطراب، حياة الفلسطيني كلها معاناة، صبر، حياة ملف مؤجل، في انتظار ما سيأتي». «كنت أعتقد أن عودة بعض الأهالي إلى المخيم ستجعل هذه المشاعر تتلاشى، لكنها بقيت موجودة. الآن نحو ٢٠ ألف فلسطيني عادوا إلى المخيم الجديد، البراكسات والكرجات. وبقي نحو ١٥ ألف فلسطيني يعيشون في مخيم البداوي وحول المخيمين، حتى إن بعضهم يعيش في بيروت وجنوب لبنان .

وحول إعادة إعمار المخيم الجديد يقول عبد العال: ما يحصل إعمار بالفرق، قسم من الأهالي «قلع شوكو بأيدو». المساعدات الشعبية النرويجية بنت ١٠٥ وحدة سكنية في حي المهجرين. في حين جهز الإيطاليون البنى التحتية في البرايمات، وقامت الأونروا بتزفيت الطرق وبناء الأرصفة. وبدت المؤسسات غير الحكومية محطات انتظار بين الأحياء المختلفة .

ويتفق عبد العال مع ناصر على أن الروتين الإداري أعاق بدء عملية البناء على الرغم من مرور أكثر من عامين على وقف إطلاق النار. فمن محاولة إدخال عملية البناء في المخيم في إطار الشرعية، مع العلم أنه واقع استثنائي وخارج القانون، إلى البحث بمخطط توجيهي، إلى عملية الاستملاك وموافقات التنظيم المدني إلى توفير الأموال لأن التزامات فيينا دفترية .

ويرى عبد العال أن أهالي المخيم يتحملون أكثر من قدراتهم، ليس بسبب خسائرهم الاقتصادية التي تقدر بالملايين فحسب بل بسبب إبقاء المخيم منطقة عسكرية مما يوقف الحياة الاقتصادية كلياً؛ إن القرار بالسماح للبنانيين بدخول المخيم الجديد بدون ترخيص وحده لا يكفي، بل استعادة الحياة المدنية والاستقرار والشعور بالأمان تفتح الطريق أمامهم لاستعادة حياتهم الطبيعية. ولكن أن يتحول الفلسطينيون إلى متسولين أمام أبواب المؤسسات غير الحكومية سيسد أمامهم أبواب الحياة الكريمة .

ويشير عبد العال إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بدفع الأقساط الجامعية لطلاب مخيم نهر البارد كجزء من تحمل المسؤولية إلى جانب عائلات البارد .

وعن ظروف الحياة في البراكسات في المخيم الجديد يصفها عبد العال: الحياة في البراكسات غير بشرية. إنها أشبه بطناجر ضغط في الصيف وثلاجات في الشتاء. يصمت لحظة ويضيف: «للأسف، في بداية الأزمة كان يطالب الأهالي الإسراع بالبناء، بعد استلام البراكسات وتحسين البناء في القسم الثالث من البراكسات صار البعض يطالب بالانتقال من القسم الأول إلى القسم الثالث لإحساسه أن عملية البناء ستأخر.

كان الفلسطيني يحلم بالعودة إلى فلسطين، فصار يحلم بالعودة إلى المخيم القديم، صار يحلم بالانتقال من البراكسات الأول إلى البراكسات الثالث. يقضي وقته بالأحلام الممكنة. ولعبد العال رؤية جديدة حول دور اللجنة الشعبية في المخيم»، يجب تحديثها لتصير بمستوى بلدية لديها خطة، تنتخب من الأهالي وتحاسب. إن تطوير اللجنة الشعبية سيكون المعيار الأساس لإعادة بناء المخيم، فهي مسؤولة عن حياة الناس، لا يمكن إلقاءهم ببلديات أخرى، بل يجب انتخابها عبر قطاعات اجتماعية، فعاليات، فصائل.

ويلاحظ عبد العال تخفيف بعض الإجراءات عند الحواجز، لكنه يعتقد أن الحاجة لتراخيص تأكيد على سياسة الإغلاق، مما يعني أن وراء الحاجز عالماً آخر.

«الأمن ليس حاجزاً ومخفراً بل هو الأمان الذي يشعر به الإنسان. وكل الإشكالات تحل ببطء، إنهم حولوا مخيم نهر البارد إلى حقل اختبار أمني وسلطوي».

ماذا عن مستقبل إدارة المخيم

لم يعلن أحد عن خطة إدارة المخيم بصورة رسمية وكاملة، وتشير تصريحات مسؤولين لبنانيين، إلى أن وضع مخيم نهر البارد سيكون نموذجاً اختبارياً لما ستكون عليه علاقة السلطة مع المخيمات الأخرى. ولكن الخطوات التي طرحت كانت تعبر عن اقتراحات لجس النبض ولمعرفة آراء الآخرين فيها، طرح أولاً أن مخفراً للدرك سيكون داخل المخيم القديم، ثم تحول إلى اقتراح مخفر ملاصق للمخيم الجديد.

ثم طرح مشروع الشرطة المجتمعية. الأساس في الموضوع أن الحكومة اللبنانية لم تحسم أمرها بشأن إدارة المخيم وكيف يكون تحت مسؤوليتها وسيادتها.

بالمقابل يغيب عن طرح المسؤولين الفلسطينيين أي مشروع جدي لإدارة المخيم مستقبلاً. وإذا كانت الأحلام ما زالت تراود مخيلة مسؤولي الفصائل بالعودة إلى ما قبل حرب مخيم نهر البارد، بأن تكون لهم مكاتبهم المسلحة داخل المخيم، فإن مثل هذه الاقتراحات لم يتجرأ أحد بطرحها علناً.

في أثناء الشهر الثاني من سير المعركة، قدمت هيئة إعادة إعمار مخيم نهر البارد المسودة الأولى لمبادئ إعادة إعمار المخيم، وكانت هذه نتاج ورشات عمل متعددة مع الأهالي، نظمها متطوعون في هيئة إعادة الإعمار،

ونتاج اجتماعات مفتوحة واستطلاع آراء من خلال تعبئة استمارات . وبدأت المسودة بمطالبة الناس بالمشاركة في عملية تقويم مساحات البيوت، وأكدت الحاجة إلى وضع خطة إعادة إعمار المنازل المدمرة كما كانت في السابق، الأمر الذي يؤمن المحافظة على الوحدات السكنية الفردية، وعلى الأحياء، وطرق السير، والمعالم . وتمثل المطلب السياسي، فيما يتعلق بإعادة بناء المخيم، في أن يعود المكان «مخيماً» - وليس بلدة - أي كمكان إقامة مؤقت .

كان المطلب المعماري الأساسي يتمثل في الحفاظ على نمط البناء المرتبط بالعائلة الممتدة باعتباره حجر الزاوية في مباني المخيم، أي النموذج الذي يتمكن فيه الجيل الأصغر من البناء فوق منزل الوالدين وتأسيس أسر جديدة . ولم يكن سبب اختيار الإبقاء على هذا النموذج من البناء مقتصرًا على الرغبة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي للقرية فحسب، بل شمل سهولة التوسع المستقبلي وانخفاض تكلفته أيضاً (ولاسيما في بيئة تضم مجموعة سكانية مهمشة لا يسمح لها القانون بالتملك في لبنان) .

وفي النهاية، أعدت وكالة الغوث، بالاشتراك مع هيئة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، خرائط وقاعدة بيانات بواسطة منظومة المعلومات الجغرافية (GIS)، إذ تم توثيق التفاصيل المكانية وتفصيلات الملكية فيما يخص جميع العائلات في المخيم - وذلك لاستعمال المعلومات قاعدة يتم على أساسها وضع المشروع النهائي لإعادة الإعمار . قامت وحدة تحسين المخيمات في وكالة الغوث بدور رئيس في تمكين مشاركة الأهالي، وذلك من خلال المشاركة التامة لهيئة إعادة إعمار مخيم نهر البارد في عملية التصميم والمفاوضات كلها . ووافق رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة في نهاية الأمر على الاقتراح الذي قدمته وكالة الغوث وهيئة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، نظراً إلى اقتراب الموعد النهائي للمؤتمر فيينا الذي أصر فيه المشاركون - المانحون على تقديم خطة إعادة إعمار جاهزة في المؤتمر .

لا ريب في أن موضوع "إدارة" المخيمات أو الحكم المحلي فيه، غالباً ما يُساء عرضه وفهمه، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى أن ممارسات الحكم المحلي تتصف بأنها غير رسمية ومتضاربة ومتغيرة، وهي تتنوع من مخيم إلى آخر، لكن يمكن وصفها عامة بأنها تتخذ شكل صورة متعددة الطبقات يقوم فيها العديد من الفاعلين والمجموعات والأفراد والفصائل بالمناوراة والتنافس، وبتدبير أمور الحياة في المخيم . ومع أن الممارسات المذكورة تبدو عصية على الفهم للمراقب الخارجي - فإنها في واقع الأمر تمثل انعكاساً لتعقيد السياسة الفلسطينية والوضع الفلسطيني ومفارقتهما ومصاعبهما في مخيم حضري للاجئين "مؤقت ودائم" عمره ستون عاماً .

وبدلاً من الاعتماد على الفاعلين المحليين في المخيم، قررت الحكومة اللبنانية تغيير الوضع القائم، وتقديم نموذج جديد لإدارة المخيم يقوم حصراً على مبدأ اضطلاع قوى الأمن الداخلي بإدارة المخيم والمراقبة، وذلك من دون التعاطي مع المشكلات الحقيقية للمخيمات أو للفلسطينيين في لبنان .

ماذا تقترح "وثيقة فيينا"؟

تأسيس بنية إدارة شفافة وفاعلة في مخيم نهر البارد، ويشمل ذلك تحقيق الأمن وسلطة القانون داخل المخيم من خلال الشرطة المجتمعية (community policing) (ص ٤٦). وتطالب الوثيقة المانحين بتقديم الإمكانات المادية (٥ ملايين دولار) من أجل: التدريب والمساعدة التقنية لقوى الأمن الداخلي (البنانية) بهدف إدخال نظم الشرطة المجتمعية إلى مخيم نهر البارد (ص ٤٨).

وتمضي الوثيقة لتبين أن: تطبيق مبدأ الشرطة المجتمعية داخل بيئة مخيم نهر البارد تستوجب وجود قوى أمن داخلي (لبناني) داخل المخيم تعمل على تقليل المخاوف والحساسيات الموجودة قبل نزاع مخيم نهر البارد وبعده، فهذا النوع من ضبط الأمن يشجع على المشاركة وحل النزاعات. وإن هذه التدابير الأمنية الخاصة بمخيم نهر البارد متفق عليها مع منظمة التحرير الفلسطينية (...).

إن بناء الثقة بين قوى الأمن الداخلي وأهالي مخيم نهر البارد سيشجع أهالي المخيم على أن يكونوا داعمين بشكل أفضل ومنتشجين على التبليغ عن مشكلات المخيم والأمور الأمنية.

وسيشارك ضباط الشرطة في نشاطات اجتماعية متعددة (خطط شبابية وبرامج اجتماعية)، لإيجاد علاقات أقوى بأهالي المخيم. فالشراكة الوثيقة بين عناصر قوى الأمن الداخلي وبين المجتمع ستساهم في جعل مخيم نهر البارد بعد إعادة إعمارها مكاناً أكثر أماناً، وستشجع على تعميم نموذج ناجح للأمن في المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان. وسيتم تعريف كوادر قوى الأمن الداخلي بالتاريخ السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وسيتم تدريبهم على أن يتفهموا بصورة أعمق الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. كما سيتم تدريب هذه الكوادر على حل النزاعات وعلى مهارات التواصل.

إن الوثيقة المذكورة لم تُعلن إلا قبل أيام قليلة من بداية مؤتمر فيينا، وقد أطلعت منظمة التحرير الفلسطينية على الوثيقة في الوقت الذي اطلع عليها فيه المانحون الآخرون. وفي الواقع، لم يُعرض أي موقف فلسطيني أمام الدول المانحة خلال المؤتمر. أما المبلغ المرصود لتمويل تدريب كوادر قوى الأمن الداخلي، والبالغ ٥ ملايين دولار، فقد جرى تأمينه وتحويله إلى الحكومة اللبنانية نتيجة "وثيقة فيينا" ومؤتمرها.

اختزال الحكم بالموضوع الأمني

على الرغم من إيجاز المقطع الخاص بالإدارة في "وثيقة فيينا"، فإنه يعكس بوضوح استمرارية وتطور منهجية التعامل مع المخيمات من زاوية أمنية. فعندما يكون موضوع الشرطة هو العنوان الفعلي الوحيد في "وثيقة فيينا" الذي يتطرق إلى موضوع "الحكم" في المخيم، فإن هذا استكمالاً لمنهجية اختزال اللاجئين الفلسطينيين إلى مشكلة أمنية، واعتبار المخيم "جزيرة أمنية". فقد وضع صانعو السياسة اللبنانيون ومستشاروهم، ومن

دون استشارة الأهالي، التصور الموجود في الوثيقة.

كان لفقرة الإدارة في ”وثيقة فيينا“ ردة فعل سلبية قوية بين أهالي المخيم، الذين قدموا عريضة إلى رئيس الحكومة، فؤاد السنيورة، ونُشرت في صحيفتي ”الأخبار“ و”السفير“ بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٩، أعرب الموقعون فيها عن معارضتهم سياسة الحكومة في التعامل مع مخيمهم من منظور أمني، وكذلك خطتها المستقبلية لإدارة المخيم.

ليس من المتوقع أن تقوم الدولة اللبنانية بحل مشكلة ”الإدارة“ داخل المخيم، فهذه المهمة تقع بشكل أساسي على عاتق اللاجئين الفلسطينيين، والمنظمات الفلسطينية، واللجان والشبكات والفصائل والمؤسسات الفلسطينية.

والسؤال المطروح: هل تستطيع هذه البنى المشار إليها أن تقدم تصوراً فعلياً لإدارة المخيمات في حين أنها مشغولة بمتابعة ملف إعادة الإعمار من جهة الانقسامات السياسية من جهة أخرى؟.

الأداء الحزبي في فلسطين

خليل الشيخ *

توطئة

درج الباحثون على تسمية تنظيم عدد من الأفراد من ذوي الحنكة والخبرات السياسية الذين تربطهم أيديولوجية فكرية وبرنامج عمل ذو أهداف متعددة، بأنه حزب في مفهوم أدبيات السياسة.

قالوا: إن هذا الحزب يضع ممثلين معلنين عنه في مواقع الحكم، ويكون قادرا على الترشح لانتخابات محلية وعلى تقديم مرشحين عنه لتولي مناصب عامة، في إطار برنامج عمل يؤسس طبقاً لأحكام قانونية تعمل بموجب وسائل سياسية وديمقراطية.

استناداً لذلك فإن العمل الحزبي يكون دائماً بحاجة إلى خارطة طريق جديدة وفكر وطني قادر على إدارة الحياة وتجاوز العقبات، بعيداً عن الشللية والأطماع المادية والتعصب الحزبي الواحد، الذي غالباً ما يكون هو الهدف المراد، وليس بناء الوطن وازدهار الشعوب.

ومن المؤكد أن نظام التعددية الحزبية هو من أفضل أدوات الحكم الصالح والحياة الديمقراطية؛ ولذلك يجب أن تنسجم هذه التعددية مع مبادئ ومواثيق واتفاقيات الأمم المتحدة التي تتيح مساحة من الحرية في تشكيل الأحزاب، والمشاركة السياسية، دون الأخذ باعتبارات الأسس الطائفية الدينية.

وفي فلسطين ينظر الكثيرون على أن الحزب والتجمع الجماهيري المنظم على أنهما وجهان لعملة واحدة، وذلك ما يعرف عمل الحزب ويعوق أهداف التجمع الجماهيري، على اعتبار أن الحزب هو تجمع عدد من المواطنين الذين يؤمنون بأهداف سياسة وأيديولوجية مشتركة ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم، فيما يقوم التجمع الجماهيري بتطبيق برامج لتحقيق مطالب اجتماعية لفئات مجتمعية متنوعة أو تطوير قضايا مهنية وتحقيق أهداف قطاعات فئوية محددة.

* صحافي من غزة

والواجب هو أن يقوم الحزب بتطوير عمل التجمع الجماهيري ، ومساندته، وبناء أشكال من العلاقات التنسيقية ولاسيما عند التقاء الرؤى والأهداف فيما بينهما .

في الأعوام الأخيرة شهدت الساحة الفلسطينية تطوراً في عمل الأحزاب السياسية إلا أن الأداء الحزبي لها لم يكن على درجة كبيرة من الفعل السياسي الساعي لمصلحة القضية الوطنية .

ورغم تطور عمل هذه الأحزاب خلال السنوات الماضية إلا أنها شكلت في بعض محاور عملها معاول هدم للحياة الديمقراطية في فلسطين وهو ما تمثل في الانقسام السياسي والجغرافي الكبير، وفي محاور أخرى جسدت مبادئ محدودة من الديمقراطية .

هذه النقاط والأفكار ، مطروحة أمام عدد من المفكرين والكتاب والسياسيين للإجابة عليها وإيضاحها في التقرير التالي :

يقول الكاتب والمفكر الدكتور يحيى رباح : أعتقد أن الأحزاب السياسية الفلسطينية تتعامل مع الواقع من خلال رؤيا قديمة ومنطلقات فكرية قديمة ، ولذلك تبدو واقفة في جانب بينما الواقع يتفاعل في جانب آخر ، وهذا ما يطلق عليه بال« سندورم» السياسي الأيديولوجي ، بمعنى أن يكون لهذه الأحزاب أفكار مسبقة وبرامج تتعلق بواقع موضوعي مختلف قبل عقود من الزمن ، ولكنها مصرة على تطبيقه بنفس الأفكار والرؤى والآليات في زمن مغاير وفي تجربة مختلفة .

ويضيف ، من المستهجن عند التدقيق في الخطاب السياسي لهذه الأحزاب والحركات الوطنية والإسلامية على حد سواء ، اكتشاف أنها تعيش حالة افتراضية وليست حالة حقيقية ، لأنها تتحدث عن خطط مستقبلية وهي لا تملك أي درجة من عناصر السيطرة على الواقع الذي تعيش فيه ، ولذلك تظل خطط هذه الأحزاب من صنف الأحلام ، تركز إلى عناصر موضوعية غير مملوكة أو حتى تحت سيطرتها .

فعلى صعيد أحزاب المعارضة نجد أن الوضع أكثر سوءاً ، فالمعارضة تتحدث عن المقاومة وهي لا تمارس أي نوع منها ، مهما كان هذا النوع هامشياً ، كما أنها تتحدث عن الثوابت الوطنية فيما هي تغرق في انقسام يحطم حصانة هذه الثوابت .

ودلل رباح على ما يقوله ، بأنه وعلى امتداد أكثر من ٢٨ شهراً من عمر الانقسام الداخلي ، فإن الثوابت الرئيسة التي تعطي المشروع الوطني الفلسطيني قدراً من المصداقية ، لا يجري التعامل معها ولو بالحد الأدنى .

وتساءل : أين مثلاً الثابت الوطني الذي يقول بأننا تحت الاحتلال وبنبغي أن يكون تناقضنا الرئيس معه؟ وأين هو الثابت المتعلق بالوحدة الوطنية ، خصوصاً وأننا شعب تحت الاحتلال ، من حرمة الدم الفلسطيني؟ مشيراً

إلى أن الكلام في السياسة لا يصلح أن يكون ثوابت وطنية، وأن السياسة تدور في فلك الممكن، أما الثوابت فهي شيء آخر.

وأضاف: من الحالات الغربية والشاذة التي وصلت إليها بعض الأحزاب السياسية الفلسطينية في أدائها وعملها، أنها استبدلت العمل السياسي بممكناته المحدودة والمتغيرة، بالثوابت الوطنية الرئيسية.

ويرى رباح أن العمل الحزبي الفلسطيني كان يواجه منذ انطلافته حالة خطيرة وصعبة من التشنج الإقليمي، والتشابك العربي، وكانت المواجهة مع ذلك تدور حول كيفية إدارة العلاقة مع هذا التشنج والتشابك العربي، بطريقة تحفظ للفلسطينيين بحصة ودور لا يمكن فقدانهما، وذلك ما برر وجود الحركة الوطنية الفلسطينية.

واعتبر أن الدور الفلسطيني متمثلاً في الأحزاب كان ضرورياً لحماية القضية الوطنية، كما كانت العلاقة المتوترة والعدائية التي شهدت في بعض فتراتها الدم والدموع، بين هذه الأحزاب والتشابك العربي، تُدار بطريقة تبقى للفلسطينيين دوراً رئيسياً وطنياً.

وقال: الحركة الفلسطينية بكل أحزابها وتياراتها لم تسمح بفقدان هذا الدور في أصعب الظروف، ليس كنوع من التنافس مع العرب أو دول الإقليم. وإنما من منطلق حماية القضية من التجاذبات السياسية، وإمسك زمام المبادرة الفلسطينية وعدم تحويل القضية الوطنية إلى ورقة للاستخدام فقط.

وفيما يتعلق بما هو مطلوب لإصلاح عمل الأحزاب ودمجها في النظام الفلسطيني السياسي، قال رباح: يجب الاتفاق على الأهداف الوطنية بالمعنى الحقيقي، وإن أهم هذه الأهداف هو الدولة الفلسطينية المستقلة والتي يُنظر إليها من زوايا حزبية مختلفة، فالبعض يعتبرها أنها نقلة مرحلية؛ وبالتالي يتم التقليل من شأن هذه الدولة والأمان والاستحقاقات الواجب تحملها للوصول إليها. وبعد الاتفاق على الأهداف الوطنية بشكل حقيقي يجب أن نعود إلى صيغة واضحة في العمل السياسي التي تسمح بوجود الجميع داخل البيت الوطني وهنا أقصد ضرورة انخراط جميع الأحزاب والفصائل ضمن جبهة وطنية عريضة من أبرز مهامها امتصاص التشنجات الإقليمية والتشابك العربي.

ويؤكد رباح ضرورة البحث عن الصيغ النضالية التي تدفع بالغالبية العظمى من الشعب إلى الانخراط في النضال اليومي وليس نظام النخب المحدودة في النضال، وبهذا المجال اعتبر أن الوجود الفلسطيني خارج إطار الوطن (الشتات) عامل مهم في حماية الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، بحيث استثمار وجود الشتات الفلسطيني في تشكيل قوة ضاغطة لصالح الحركة الوطنية وليس العكس، مشيراً إلى أن ذلك لا يمكن تطبيقه إلا بإعادة جدولة برامج الأحزاب الموجودة في الشتات.

وبشأن التعددية السياسية اعتبر د. رباح أن التعددية الحزبية والسياسية وحتى الإعلامية هي ضرورة

من ضرورات العمل الفلسطيني، وذلك بسبب خصوصيات هذه القضية واتساع تجاذباتها السياسية والأيدولوجية، مرجعا الآثار الموضوعية للقضية الفلسطينية إلى أطراف كثيرة في العالم، وبالتالي لا يمكن تخيل حياة سياسية لا يكون التعدد فيها هو العمود الرئيسي من أعمدة البيت. واعتبر أن من أنبل ملامح الحركة الوطنية التعددية الحزبية التي سمحت على امتداد عقود بتحول الثورة الفلسطينية إلى ظاهرة يرى فيها الكثير من المثقفين والسياسيين في العالم ظاهرة عادلة وتستحق الحياة.

واختتم: السؤال المطروح حول كيفية إدارة هذا التعدد وهل هو عبء قد يشل تحقيق الطموح الفلسطيني عبر الاختلافات، أم رافعة لصالح إثراء الحياة السياسية وتحشديها بالمزيد من الرؤى والأفكار؟ لافتاً النظر إلى أن ذلك ما تثبته الجهود في كيفية الحفاظ على إرث التعددية من خلال الحفاظ على الوعي والبطولة في آن واحد، دون النظر إلى المعايير في اللحظة الراهنة المخنوقة التي تجعلنا نذهب إلى خاتمة التطرف والتعصب.

من جانب آخر قدم نافذ غنيم عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني رؤيا مختلفة حول العمل الحزبي وطبيعة أداء الأحزاب السياسية في فلسطين، قال فيها: ترافق تشكيل الأحزاب السياسية الفلسطينية مع مراحل نشوء وتطور القضية الوطنية، كاستجابة سياسية للواقع الفلسطيني بفعل وجود الانتداب البريطاني وما تعاقب من وصاية وضم مصري وأردني، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وأضاف: غلب الطابع النضالي المقاوم على نشاط هذه الأحزاب برغم تنوع منطلقاتها من الناحية الفكرية والقومية والاجتماعية، وقد عبر هذا الطابع عن حالة الرفض للاستعمار والضم والوصاية والاحتلال، ومن أجل تجسيد الهوية الفلسطينية ومن ثم السعي نحو الاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين المشتتين في بقاع العالم.

ويقول غنيم: تميز نشاط هذه الأحزاب ببعده الاجتماعي بحكم الواقع المعاش لتتضمن برامجها رؤية اجتماعية في محاولة للإجابة على ما تطرحه الحياة من معضلات، وكذلك لمحاولة استشراف آفاق المستقبل وتقديم رؤية اجتماعية اقتصادية لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي سيناضل من أجله هذا الحزب أو ذاك.

ورأى أن ظاهرة وجود أكثر من حزب في المجتمع الفلسطيني عبرت عن حالة حضارية اتسمت بالتعددية وبالمناخ الديمقراطي رغم سياسة الاحتلال الإسرائيلي التعسفية، وإن كانت منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في تجميع فصائل العمل الوطني كحالة تحالفه عززت من مكانتها كعنوان تمثيلي للشعب الفلسطيني، فإن مشاركة هذه التنظيمات فيها ساعد على إبقائها في المشهد السياسي من خلال تمثيلها في هيئاتها المركزية وفق آليات استدعتها الحالة الثورية التي عاشها شعبنا وقضيته.

ويقول إن الواقع الفلسطيني في هذا الجانب بدأ في التحول بعد اتفاقية أوسلو المنعقدة في العام ١٩٩٤،

فقد شكلت الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية نقلة نوعية في ترسيخ النهج الديمقراطي الفلسطيني، وأرسى ذلك حسابات جديدة لكل حالة حزبية، بمعنى أن وزن أي تنظيم سيحدده صندوق الانتخابات، ولم يعد الأمر يتعلق بالكوتة التنظيمية كما هو الحال في تركيبة منظمة التحرير، هذا الأمر الذي بات مهددا ولن يصمد طويلا في المستقبل، ولاسيما لأن التطورات اللاحقة ستفرض انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، مما سيضع كافة الأحزاب أمام حقيقة نفسها، وفي مواجهة مع ثقلها ومكانتها الحقيقية بين الجماهير.

ويقول: إن كان التعدد التنظيمي الحزبي ضرورة ملحة بحكم التعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، فإن ذلك ساهم في رفا الحالة النضالية بقوة مرده في معركة الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل المتاحة، وقد شكل عامل الوحدة الوطنية عنصر القوة لهذا الفعل الحزبي، حيث غلبت التنظيمات والأحزاب الفلسطينية التناقض الرئيسي ضد الاحتلال على التناقض الثانوي فيما بينها، وهذا ما ساعد في تحقيق الإنجازات لصالح القضية الوطنية، وقرب شعبنا في مراحل معينة من تحقيق أهدافه الوطنية. أما وعندما انحرفت مسيرة الفعل التنظيمي الحزبي عن هدفها الذي وجدت من أجله أي تصعيد نضالها ضد الاحتلال ومواجهة مخططاته التصفوية، والعمل من أجل معالجة قضايا الجماهير والدفاع عن حقوقها، بسبب حالة الصراع الداخلي والانقسام الذي كرسه واقع الانقلاب الذي مارسه حركة حماس في قطاع غزة في حينه، فإن هذا الفعل قد تراجع، وأصبحت نظرة الجماهير للتنظيمات وبخاصة لحركتي فتح وحماس طرفي الصراع الرئيسيين بأنها تتعارض ومتطلبات الحالة الوطنية، وبأن مصالح التنظيمات أصبحت فوق مصالح الوطن والشعب، الأمر الذي أوجد حالة من التراجع الجماهيري عن دعم هذه التنظيمات، وبالتالي تراجع الثقة بها وبالأمل في تحقيق أهداف المشروع الوطني.

من ناحية أخرى أشار غنيم إلى أن العديد من الأحزاب لعبت دورا تربويا في تعبئة الجماهير بالثقافة الوطنية الديمقراطية، بينما انحاز بعضها للتربية الفكرية المغلقة ذات الطابع التعصبي، الأمر الذي خلق حالة من التناقض القيمي في المجتمع بين ثقافة قائمة على الانتماء للوطن والإخلاص لمصالح الشعب، وتعزيز مبادئ وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة والتآخي والتسامح، وكذلك مبدأ الشراكة بدل الإقصاء، وبين ثقافة قائمة على الانتماء للجماعة والتنظيم، وتعزيز نهج التخوين والتكفير والإقصاء، واستسهال قتل الإنسان والمس بكرامته، والإرهاب الفكري، ومصادرة الحريات العامة والخاصة وغيرها من المظاهر الظلامية.

وأضاف: هذا التنازع الثقافي القيمي إلى جانب الصراع السياسي الاجتماعي الداخلي عمق الانقسام المجتمعي وصولا لكل منطقة وكل بيت فلسطيني، الأمر الذي مس بعمق في وحدة النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وعقد من إمكانية التآم الجرح الفلسطيني. إلى جانب ذلك لعبت بعض التنظيمات دورا سلبيا في تكريس نزعة الأنانية للأفراد والجماعات، فقد تحولت روح الانتماء الصادق للوطن والتضحية التي لا تعرف حدودا من أجله إلى الانتماء للمصلحة الذاتية، والتردد في تقديم التضحية لأجل الشعب ومصالحه العليا، وكذلك حلت محل قيم المبادرة والتطوع قيم البحث عن المقابل والثمن لأجل الإقدام على أي فعل يخدم العامة.

واختتم غنيم رأيه بالقول: باختصار الفعل التنظيمي الحزبي على الساحة الفلسطينية حمل في أحشائه ما يخدم الوطن والشعب وشكل رافعة للعمل الوطني المشرف، وبالمقابل فقد عكست بعض التجارب والمواقف الحزبية ما يسيء لشعبنا ولقيمه الخالدة، بل إنها ساعدت على انتكاس العمل الوطني والاجتماعي الذي يمكن شعبنا من إنجاز هدف الحرية والاستقلال وترسيخ نظام سياسي حضاري يضع الإنسان في مقامه الأول كقيمة لا يضاهاها شيء.

من جهته عاد الدكتور رمزي رباح عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بفترة تأسيس وتشكيل الأحزاب السياسية إلى منتصف الستينيات، حيث أشار إلى أن العمل الحزبي بات مجسداً في الفصائل الفلسطينية والتي تراكمت مع فترة تبلور الهوية الوطنية في التعامل مع القضية الفلسطينية، لاسيما بعد حرب حزيران من العام ١٩٦٧، وسقوط المراهقات على الوحدة العربية وأنظمتها الحاكمة وتنامي الحاجة إلى تغييرات سياسية منظمة لتأخذ على عاتقها الدور الرئيس في الصراع لاستعادة الحقوق الفلسطينية.

وقال: في تلك الفترة وحتى يومنا هذا يمكن تقسيم العمل الحزبي إلى قسمين رئيسيين: أولهما فترة تبلور الفصائل وهوياتها الفكرية والسياسية والديمقراطية، ومؤسساتها وإداراتها الكفاحية وهي فترة امتدت منذ العام ١٩٦٨ وحتى العام ١٩٧٤ وهذه الفترة شهدت تحولا كبيرا بفعل عمل منظمة التحرير الحاضن للفصائل الفلسطينية.

هذه الفترة شهدت أيضاً حالة من النهوض في عمل منظمة التحرير، التي كانت تعبر عن أحزاب متنوعة فكرياً في البرامج السياسية والأحزاب القومية وكذلك فصائل وطنية وشعبوية، جمعها ائتلاف عريض في إطار منظمة التحرير القادرة على التصدي لمهمات رئيسة مكنتها من بلورة الشخصية الفلسطينية الخاصة والنهوض العاصف خارج الوطن وانتقال تأثيراته إلى داخل الوطن ولاسيما في أعوام السبعينيات.

وتابع د. رباح: استطاعت المنظمة تبني برنامج وطني واضح الأهداف تحقق بفعله اختراقات سياسية ودبلوماسية كبرى قادت إلى الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، من قبل العرب ودول الإقليم والكثير من دول العالم.

أما القسم الثاني من العمل الحزبي فتمثل في الفترة التي تلت اتفاقية أوسلو حيث شهد الوضع الفلسطيني انقساماً سياسياً نتيجة أن خيار هذا الاتفاق كان خياراً لا يشكل قاسماً مشتركاً ولم يحظ بموافقة كل القوى المنضوية تحت منظمة التحرير، بل هو اتفاق عقد من خلف ظهر المنظمة، وقاد إلى ظهور السلطة الوطنية وتفرد حركة فتح إحدى فصائل المنظمة بالإمساك بهذه السلطة؛ وكان ذلك بداية الطريق نحو سلطة الحزب الواحد وتفكيك الائتلاف الوطني الذي أدى على إضعاف مجمل الحالة الفلسطينية، ومن ذلك المفاوضات الفلسطينية بفعل الانقسام والمعارضة الوطنية والشعبية.

ورأى أن حكم الحزب الواحد بداية الانحدار في المشروع السياسي والبناء المؤسساتي، الأمر الذي أضعف

الأداء الحزبي بشكل عام في إتمام المهمات الرئيسة وإدارة المعركة مع الاحتلال .

ومع تطور الأحداث المحلية اعتبر د. رباح أن العمل الحزبي والسياسي دخل في أزمة ومرحلة جديدة من الانحدار مع وقوع أحداث حزيران من العام ٢٠٠٧، بعد شهور قليلة من الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية، كانت حلاً معقولاً للانقلاب الديمقراطي في نتائج الانتخابات ومجيء حركة حماس إلى الحكم .

وقال: لم تكن تجربة حماس في التفرد بالحكم على أساس الحزب الواحد مختلفة كثيراً عن سابقتها، تجربة حركة فتح، بل إنها ورغم الاختلاف السياسي بينهما أظهرت أن حماس حاولت استنساخ التجربة بنمط التفرد بحكم الحزب واللون السياسي الواحد .

وأوضح أن ما حدث من انقسام لم يكن انقساماً سياسياً فقط بل هو انقسام في المؤسسات وانقسام جغرافي وإداري بين غزة والضفة الغربية، مما أدخل مجمل الوضع الفلسطيني بأزمة كبيرة باتت تهدد القضية الوطنية، كما أن هذا الانقسام أدخل العمل الحزبي بشكل عام طوراً جديداً، حيث أصبحت الأحزاب السياسية أمام تحدٍّ مركب محوره الأول: المواجهة مع الاحتلال ومشاريعه التوسعية والحصار والجدار والتهويد، أما محوره الثاني: فهو الانقسام وتداعياته على مجمل الأوضاع الفلسطينية والتي ألحقت خسائر بالحياة السياسية والديمقراطية في ظل تنامي مظاهر الاستبداد والقمع وانتهاك الحريات الذي مارسه كلتا السلطتين .

ورأى د. رباح أن هناك أزمة في عمل الأحزاب متمثلة في حرص الحزبين الكبيرين على التفرد بالحكم، وهو ما أدى إلى نشوء أزمة في النظام السياسي، ولو بقي النظام مبني على الشراكة الحقيقية لم تكن هناك أزمة رغم اختلاف الرؤى والتوجهات .

وقال: في ظل غياب الائتلاف في إطار المؤسسة العامة وتسيّد نزعة التفرد والإقصاء وحكم الحزب الواحد ستستمر أزمة النظام وتكون بشكل معمق، مؤكداً أن إصلاح النظام السياسي لا يكون إلا عبر أولاً إعادة بناء مؤسسة فلسطينية هي منظمة التحرير على أسس ديمقراطية وائتلاف جديد بالانتخابات في المجلسين الوطني والتشريعي ومؤسسات المجتمع المدني عبر قانون انتخابي يضمن تمثيل أوسع قاعدة ائتلافية تجمع كل التيارات والتوجهات الحزبية والفصائلية .

وفي هذا المجال حذر من مخاطر وسلبية قانون الانتخابات المختلط والذي من شأنه أن يقود إلى نتائج انتخابية تعزز سياسة التفرد بالحكم؛ وهو أمر غير مقبول في ظل الظروف الراهنة والدور المؤثر للمال والإعلام والتأثيرات الإقليمية والتي يمكن أن يُعاد إنتاج كل عوامل الانقسام من جديد وإضعاف الحياة السياسية .

الحياة السياسية والحزبية لا تتطور إلا في مناخ ديمقراطي وشراكة حقيقية، وذلك ما يجب أن يدفع بالقوى والفصائل الليبرالية والوطنية واليسارية وحتى الدينية، لاتخاذ دور خاص في الجهد المطلوب لإنهاء الانقسام،

واعتماد الصيغ الأنضج للنظام السياسي والديمقراطي، من خلال اعتماد قوانين انتخابية تستند إلى التمثيل النسبي الكامل.

وأضاف: يقع على الأحزاب السياسية دور مهم في تشكيل قاعدة ضغوط شعبية وحركة جماهيرية مستنيرة تقدمية تقودها هذه الفصائل بنفسها، حتى تستطيع إحداث التحول والتغيير الإيجابي، والنأي بالقضية والشعب عن التجاذبات الحزبية.

واختتم د. رباح: ذلك لن يتحقق إلا بقيام الأحزاب الفلسطينية بتطوير آليات عملها وممارساتها الديمقراطية بما يؤدي إلى تطوير برامجها وتعميق تحالفاتها، وتجاوز الفئوية والعصبوية الحزبية والحسابات الضيقة.

لم تختلف وجهات النظر السابقة عما قاله خالد البطش عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، والتي تمثل تياراً إسلامياً فاعلاً في الحياة الحزبية الفلسطينية.

قال البطش: يجب أن نميز بين العمل الحزبي الذي يمثله أحزاب سياسية ذات نهج سياسي محدود ضمن منظومة القانون الخاص بالأحزاب، وبين القوى السياسية التي وجدت بالأساس من أجل تحرير فلسطين وتحولت مع الزمن إلى قوى سياسية.

العمل الحزبي على أرض فلسطين شهد تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة من حيث العمل على الساحة الداخلية وأصبح شريكاً في القرار والسلطة بكل تفاصيله، مشيراً إلى أن البعض الآخر من الأحزاب ما يزال رافضاً للدخول في السلطة ولكل مبرراته وأسبابه التي جعلته شريكاً أو رافضاً.

وتابع البطش: في المجمل حقق العمل الحزبي السياسي تقدماً كبيراً، لاسيما منذ انطلاق الثورة في العام ١٩٦٥، إلا أنه وقع في مطبات وعراقيل كبيرة تجسدت في الانقسام الذي شكل ضربة كبيرة للمشروع الإسلامي والوطني.

واعتبر أن حدوث هذا الانقسام جعلنا نعيش فترة من العمل الحزبي المنقسم على نفسه، حيث ما زالت القوى والأحزاب عاجزة عن الخروج من هذا الانقسام رغم سعيها الكبير إلى ذلك.

وتطرق البطش إلى ظاهرة التعددية الحزبية على الحارطة السياسية الفلسطينية، والتي وصفها بأنها مثال للعمل الحزبي المنظم، لكنه اعتبر أن رفض بعض هذه الأحزاب تقبل الآخر، وعدم التناغم فيما بينهما لخدمة المشروع الإسلامي والوطني، جعل لها مردود سلبي على نجاح هذه التعددية، وتمثل ذلك في أن حركتي فتح وحماس وقعتا في فخ الانقسام ولم تستوعب الحركتان مبدأ الشراكة السياسية، ومضتا في التفرد بالحكم والانقسام وخلق سلطتين في غزة ورام الله.

إلا أنه قال: هناك من الفصائل والأحزاب من تسعى إلى تقبل الآخر، وتحاول تنظيم عملها الحزبي المبني على الشراكة السياسية والوطنية.

وأضاف: رغم سعي جميع الفصائل والأحزاب نحو القضية الوطنية وحملها لشعار العودة وصون المقدسات، من منطلق فكري متشابه، إلا أن بعضها ذهب باتجاه مناهج فكرية لا تتلاءم وطبيعة الوضع الفلسطيني وابتعدت عن المنهج الملائم للقضية الفلسطينية.

ورأى البطش أنه ورغم اختلاف مذاهب الأحزاب السياسية الفلسطينية ما بين إسلامية وقومية واشتراكية وبعثية ورغم توحيدها في أهدافها السياسية، لكن بعضها غرق في أفكار قاداته على عدم استيعاب الآخر، بمعنى أن الخطأ ليس بالانتماء وإنما بالممارسة والأداء.

ورفض البطش ما يقوله الآخرون بأن هناك صراعا حقيقيا بين التيارين الوطني والإسلامي الفلسطينيين، بل أمل أن هذا صراع وهمي لا أكثر، ويجب أن ينتهي عبر مزيد من التفاهم والنقاش والحرص على قبول الآخر.

في الختام يمكن القول إن المطلوب هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه والمحافظة قدر الإمكان على إرث التعددية الحزبية والعمل على تطوير الأداء الديمقراطي لهذه الأحزاب، وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي المنحاز للوطن والشعب.

من هنا نرى أن مصداقية الحزب تتجسد في مدى التزامه بالطرح الديمقراطي الذي يهيئ له المشاركة المتكافئة بين أعضائه، وتسهيل مهمته في تداول السلطة.

لا بد من ترسيخ المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على الحكم الصالح، عبر تفعيل الديمقراطية الحقيقية داخل الحزب، الذي يجب أن ينأى بنفسه عن التجاذبات مع الأحزاب الأخرى ويكرس مبادئ ائتلافه مع الأحزاب الأخرى ضمن إطار الوطن الواحد، فلسطين.



تقرير غولدستون والسلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان

موسى أبو دهيم*

يبدو أن تقرير غولدستون لم يتناول الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين قبل وأثناء العدوان على قطاع غزة فحسب، بل تخطى ذلك وعالج أيضا انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية والتي وقعت من قبل الأجهزة الأمنية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

وقد خلاص التقرير إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي لا بد من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمتابعتها دون الانتظار إلى ما سيؤول إليه التقرير في أروقة الأمم المتحدة، باعتبار ذلك استحقاقا داخليا لتصويب الأوضاع الداخلية في مجال حقوق الإنسان بصورة عاجلة وبشكل واضح.

باستعراض التقرير، وما ورد فيه حول السلطة الوطنية الفلسطينية، نجد أنه يخلص إلى عدد من الاستنتاجات تتركز حول أفعال السلطة الوطنية الفلسطينية ضد المعارضين السياسيين في الضفة الغربية باعتبارها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وللقانون الأساسي الفلسطيني. فالتقرير اعتبر الاحتجاز لاعتبارات سياسية انتهاكا للحق في الحرية، وأمن الشخص على نفسه، والمحكمة العادلة، وانتهاكا للحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الرأي السياسي باعتبار، تلك الحقوق جزءا من القانون الدولي العرفي ويتطلب الأمر التحقيق في تلك الانتهاكات، وفي التقارير التي تتحدث عن وقوع أعمال تعذيب وغيرها من أشكال المعاملة القاسية والسيئة في أثناء إلقاء القبض والاحتجاز وحالات الوفاة في أثناء الاحتجاز، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال والأفعال.

كذلك تعرض التقرير إلى استخدام قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية القوة المفرطة وقمع المظاهرات وخاصة المظاهرات التي نظمت لدعم سكان قطاع غزة في أثناء العدوان الإسرائيلي على القطاع، حيث قامت قوات الأمن في هذه المناسبات بإلقاء القبض على كثير من الأفراد ومنعت وسائل الإعلام من تغطية الأحداث، إضافة إلى ارتكاب مضايقات ضد الصحفيين الذين أعربوا عن آراء نقدية.

* محامي، باحث في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان

كذلك تعرض التقرير إلى إغلاق الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو إلغاء وعدم تجديد التراخيص الصادرة لها والقيام قسراً باستبدال أعضاء مجالس إدارات المدارس الإسلامية ومؤسسات أخرى ، وفصل المدرسين المنتمين إلى حركة حماس . كما أشار التقرير إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتسريح عدد كبير من الموظفين العاملين في هيئات مدنية وعسكرية ، أو توقف صرف مرتباتهم بذريعة «عدم ولائهم للسلطة المشروعة» أو عدم الحصول على موافقة أمنية» عند تعيينهم وهو ما أصبح شرطاً مسبقاً للانخراط في الخدمة العامة ، مما يستبعد أنصار حماس أو الأشخاص التابعين لها من العمل في القطاع الحكومي العام .

وقد اعتبر التقرير أن التدابير والإجراءات السابقة لا تتفق مع التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . إضافة إلى ذلك فقد تعرض التقرير إلى الإجراءات المتخذة من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقد هذه الإجراءات حيث أشار إلى أن هناك تغاضياً عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المعارضين السياسيين مما أسفر عن عدم وجود محاسبة عن هذه الإجراءات ، وأن وزارة الداخلية تجاهلت قرارات المحكمة العليا بإطلاق سراح عدد من المحتجزين أو إعادة بعض الجمعيات التي أغلقتها . وبذلك اعتبر التقرير التدابير التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية غير ذات معنى لغرض محاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ، وعليها أن تلتزم بقدر أكبر من الوفاء بمسؤوليتها عن حماية حقوق الأشخاص وهي المسؤولية التي تدخل في صلب السلطات التي تتولاها .

على ضوء الاستنتاجات السابقة أوصى التقرير السلطة الوطنية الفلسطينية بأن تصدر تعليمات واضحة إلى قوات الأمن التابعة لها بالتزام معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني وفي الصكوك الدولية ، وضمان التحقيق بصورة عاجلة ومستقلة في جميع الادعاءات القائلة بارتكاب قوات الأمن التي تسيطر عليها الانتهاكات لحقوق الإنسان وتوقف اللجوء إلى عرض المدنيين على القضاء العسكري ، كما أوصى التقرير بالإسراع في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المحتجزين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والامتناع عن القيام بأي أعمال أخرى للإلقاء القبض لأسباب سياسية وبما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان . وكذلك أوصى التقرير السلطة الوطنية الفلسطينية بمواصلة تمكين المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان من العمل بحرية واستقلالية .

أمام هذه الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير غولدستون والموجهة للسلطة الوطنية الفلسطينية فإن السلطة مطالبة وعلى وجه السرعة من أجل معالجة ما ورد من توصيات في تقرير غولدستون بإنشاء جسم قانوني محلي يتمتع بالاستقلالية والحيادية والمهنية يضم في عضويته أشخاصاً لديهم الخبرة القانونية والمؤهلات العلمية ، لمعالجة تلك التوصيات من خلال القيام بالتحقق من كافة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإعداد تقارير مهنية تعالج ما هو مطروح في تقرير غولدستون ، ويتم نشر نتائج تلك التقارير لاطلاع المواطن على ذلك ولتكون وثائق يمكن الاستعانة بها عند الحاجة ، إضافة إلى قيام هذا الجسم بتقديم المشورات والاقتراحات المناسبة للحكومة وللسلطة إذا ما لزم الأمر أو إذا ما استجدت الأمور وبخاصة إذا ما كان هناك طلب من الأمم المتحدة للسلطة الوطنية الفلسطينية بتشكيل لجان تحقيق تقوم برفع تقاريرها للأمم

المتحدة أو قيام لجان مستقلة من الأمم المتحدة بفحص الإجراءات والمتابعات التي قامت بها السلطة على ضوء توصيات تقرير غولدستون .

وإلى حين القيام بتلك الخطوة، أو أي خطوات أخرى، فإن على السلطة الوطنية الفلسطينية القيام بإصدار التعليمات الواضحة للأجهزة الأمنية لوقف الانتهاكات المذكورة في التقرير، والإيعاز للجهات المعنية بالعمل على وقف تلك الانتهاكات وتنفيذ أحكام المحاكم دون تأخير، ونشر هذه التعليمات أو الأوامر حتى يتسنى للجمهور الاطلاع عليها .

تغامة



التسامح في فكر جبران خليل جبران

علي خليل حمد *

مقدمة :

هل كان لاختلاف البيئة بين الشرق الذي نشأ فيه جبران ، والغرب الذي قضى فيه سائر حياته أثر فيما انتهى إليه من دعوة إلى التسامح الشامل؟

الجواب : نعم ، كان لهذا الاختلاف أثر ، وهو أثر كبير حقا ؛ ولكنه لم يكن المؤثر الوحيد ، فقد كان للغاية التي رسمها جبران لنفسه ، منذ يفاعته ، أثر لا يقل أهمية ، وهو رسالة «النبى» الذي يريد إعادة بناء العالم بالرسم والكلمات .

من المفيد في محاولة تفهم الفكر الجبراني أن نستذكر أنه مرّ بثلاث مراحل مختلفة ، تسمّيها الباحثة ريموند قبعين (د.ت ؛ ص ص . ٣٧-٥٤) الشفق الجبراني ، والغسق الجبراني ، والفجر الجبراني .

• الشفق الجبراني

تمتد هذه المرحلة بين سنة ١٩٠٣ و ١٩٠٨ ، وتمتاز عند جبران بالعواطف الرومانسية ، والتعاطف مع الفقراء والمحترجين ، والحديث عن مشكلات الحياة اليومية للفرد ، والمجتمع ؛ وتمثل آراء جبران فيها آراء البورجوازية الناقمة على الكنيسة والإقطاع .

ومن كتب هذه المرحلة : «دمعة وابتسامة» ، و«عرائس المروج» ، و«الأرواح المتمردة» .

* عضو هيئة تحرير «تسامح» ، كاتب وباحث وتربوي مقيم في نابلس

• الغسق الجبراني

تمتد هذه المرحلة بين سنة ١٩٠٨ و١٩١٨ (نهاية الحرب العالمية الأولى)، وتمتاز بتبني جبران أفكار الفيلسوف الألماني نيتشه فيها؛ وتبدو نصوص جبران، في هذه الفترة، حافلة بالسخط على القيم المقدسة وغير المقدسة، والنقمة من بني قومه الذين لا يرى لهم خلاصاً إلا بالانقراض، فهم ليسوا أكثر من «أضراس مسوسة»، و«عناكب»، و«أحفاد قروء».

من كتب هذه المرحلة: «العواصف»، و«المواكب»، و«المجنون»، و-بدرجة ما- «السابق» [النعمانى، ص. ٥٦.]

• الفجر الجبراني

تمتد هذه المرحلة بين سنة ١٩١٨ و١٩٣١ (سنة وفاة جبران)؛ وفيها يقفز جبران إلى مرحلة «النبى» ويهجر نيتشه هجراً مبيناً، ويشر بالإنسانية، والتسامح، والمحبة الروحية الشاملة.

ومن كتب هذه المرحلة «النبى» الذي ترجم إلى أكثر من سبعين لغة، وأصبح كتاب الوسادة لدى كثير من الأمريكيين.

ما من شك في أن للبعد الإنساني العميق الذي تضمّنه كتاب «النبى» أثراً كبيراً في سعة انتشاره والإقبال الكبير عليه؛ ولكن بعض هذا الانتشار يعود إلى دور الانسجام الذي يدعو إليه بين الطبقات في الإطار الرأسمالي العام، والذي يماثل دور الأخلاق البروتستانتية في النهضة الرأسمالية الذي وصفه (ماكس فيبر)، وخلاصته: إن إتقان العمل شكل من أشكال الإيمان، وإن الزهد في الإنفاق جزء من الإيمان أيضاً؛ ويعني هذا وذاك توجيه طاقة العمل لخدمة الاستثمار (الرأسمالي).

تكمن عظمة جبران الشخصية في تمكنه من بلوغ الهدف - الرسالة، الذي وضعه لنفسه، بالرغم من تعدد ثقافته ووجود تناقض حاد بين بعضها أحياناً؛ ولقد تقلّب جبران بين هذه الثقافات المتنوعة: المسيحية، والبوذية، والنيشويه، والإمرسونية، وغيرها؛ وأعاد تشكيل فكره بالهدم والبناء، في مصالحة ذاتية رائعة استدعت إضافة التسامح مع الذات إلى أشكال التسامح الأخرى التي تشف عنها نصوصه الأدبية الجميلة مثل: التسامح الديني، والتسامح القومي، والتسامح الشخصي، والتسامح البيئي، ممّا تقدمه بشيء من التفصيل فيما يأتي.

التسامح القومي :

يستعمل جبران مصطلحات، مثل: الوطنية والجنسية بديلاً لمصطلح القومية، والمعنى واحد في كلتا الحالتين.

ومثلما يعتز جبران بقوميته أو الأمة التي ينتسب إليها، كذلك نُجده يشن حرباً لا هوادة فيها على الصراعات الإثنية التي تمزق نسيج الأمة سواء أكانت مدفوعة من قبل الإقطاعيين ورجال الدين في الداخل، أم من قبل المستبد الأجنبي من الخارج؛ ومن ذلك قوله في «الأرواح المتمردة» (جبران، ص. ٩٧):
«بخبثهم واحتيالهم قد فرّقوا بين العشيرة والعشيرة، وأبعدوا الطائفة عن الطائفة، وبغضوا القبيلة بالقبيلة، فحتّى متى تنبّد كالرماد أمام هذه الزوبعة القاسية، ومنتصاع كالأشبال الجائعة بقرب هذه الجيفة المنتنة؟»

«لحفظ عروشهم وطمأنينة قلوبهم قد سلّحوا الدرزيّ لمقاتلة العربي، وحمّسوا الشيعي لمصارعة السنّي، ونشّطوا الكردي لذبح البدوي، وشجّعوا الأحمدي لمنازعة المسيحي. فحتّى متى يصرع الأخ أخاه على صدر الأمّ، وإلى متى يتوعّد الجار جاره بجانب قبر الحبيبة، وإلام يتباعد الصليب عن الهلال أمام عين الله؟»

ومثلما حارب جبران اعتداء إثنية على أخرى داخل الأمة، رفض كذلك رفضاً قاطعاً أن تكون الأمة شوفينية متطرفة تعتدي على غيرها من الأمم؛ يقول في «دمعة وابتسامة» (جبران، ص. ٢٢٣):
«أحنّ إلى بلادي لجمالها وأحبّ سكان بلادي لتعاستهم، ولكن إذا ما هبّ قومي مدفوعين بما يدعونه وطنية وزحفوا على وطن قريبي، وسلبوا أمواله، وقتلوا رجاله، ويطموا أطفاله، ورملوا نساءه، وسقوا أرضه دماء بنيه، وأشبعوا ضواريه لحوم فتيانه كرهت إذّاك بلادي وسكان بلادي.»

وفي «دمعة وابتسامة» يكرر جبران هذا المعنى موضعاً ومفسراً، يقول (جبران، ص. ١٥٩):
«نادتكم الحرب فاتبعتها مدفوعاً بعوامل الواجب والوطنية. ما هذا الواجب الذي يفرق المحبين ويرمّل النساء ويبيّتم الأطفال؟ ما هذه الوطنية التي من أجل أسباب صغيرة تدعو الحرب لتخريب البلاد؟ ما هذا الواجب المحتوم على القروي المسكين والذي لا يحفل به القوي وابن الشرف الموروث؟ إذا كان الواجب ينفي السلم بين الأمم، والوطنية تزعج سكينه حياة الإنسان، فسلامٌ على الواجب والوطنية.»

إن جبران إذ يحب الوطن وساكنيه، إنّما يحبهم جميعاً من منظور إنساني واسع، وليس من أية زاوية ضيقة؛ وقد تحدث الفلاسفة والمفكرون عن هذا المنظور الإنساني للقوميات؛ ولكن حديث الفكر والمنطق شيء، وحديث الفن والجمال عند جبران شيء آخر.

يقول سانت فكتور (سعيد، ص. ٢٦٣):
«إن الإنسان الذي يجد وطنه حلوا ما يزال مبتدئاً غصّاً؛ أما من تكون له كل أرض مثل أرضه الأصل فقد بلغ مرحلة القوة؛ لكن الكامل هو من يكون له العالم كله مثل أرض أجنبية.»

ويقول جبران في «رمل وزبد» (جبران، ص ٥٠٤):
«لو جلست على السحابة لما رأيت الحد الفاصل بين بلاد وبلاد، ولا الحجر الفاصل بين حقل وحقل. ولكن
يا للأسف إنك لا تستطيع أن تجلس على السحابة!»

ويتكرر هذا الحسّ الإنساني العميق لديه في أكثر من موضع من مؤلفاته، ومن ذلك قوله في «دمعة وابتسامة»
(جبران، ص ٢٢٢):

«البشر ينقسمون إلى طوائف وعشائر وينتمون إلى بلاد وأصقاع، وأنا أرى ذاتي غريباً في بلد واحد، وخارجاً
عن أمة واحدة. فالأرض كلها وطني والعائلة البشرية عشيرتي، لأنني وجدت الإنسان ضعيفاً، ومن الصُّغُر
أن ينقسم على ذاته، والأرض ضيقة ومن الجهل أن تنجزأ إلى ممالك وإمارات.»

التسامح الديني:

التسامح الديني أكثر أشكال التسامح تكراراً ووضوحاً في أدب جبران، نجد حاضراً في كتاباته الأخيرة مثلما
نجد في كتاباته الأولى.

وما من شك في أنه كان للمسيحية دور كبير في غرس بذور التسامح في نفس جبران، وإن كان مفهومها عنده
قد تطوّر بمرور الزمن؛ وهو تطوّر زاد من رسوخ التسامح وعمقه في نفسه وليس العكس.

يتجلى التسامح الديني عند جبران في حديثه عن الإسلام والمسلمين بوجه خاص، سواء أكان ذلك في
علاقتهم بأنظمة الحكم المستبدّة أم في علاقتهم بالمسيحيين أنفسهم.

كما يتجلى هذا الشكل من التسامح لديه بأبرز صورته وأجملها في اختياره اسم المصطفى، وهو أحد أسماء
النبي محمد (ص)، اسماً لبطل أثر كتب جبران إليه، وهو النبي.

توضح رسالة جبران المعنونة «إلى المسلمين من شاعر مسيحي» رؤيته الجامعة للدينين: الإسلام والمسيحية،
وربما الأديان جميعاً، وفيها يقول (جبران، ص ٩٤٦):

«أنا مسيحي ولي الفخر بذلك، ولكنني أهوى النبي العربي وأكبر اسمه، وأحب مجد الإسلام وأخشى
زواله. أنا شرقي ولي فخر بذلك، ومهما أفضتني الأيام عن بلادي أظل شرقي الأخلاق، سوريّ الأميال،
لبناني العواطف...».

«خذوها، يا مسلمون، كلمة من مسيحي أسكن «يسوع» في شطر من حشاشته و«محمد» في الشطر الآخر!»
«إن لم يتغلب الإسلام على الدولة العثمانية، فسوف تتغلب أمم الإفرنج على الإسلام... إن لم يقيم فيكم
من ينصر الإسلام على عدوّه الداخلي فلا ينقضني هذا الجيل إلا والشرق في قبضة ذوي الوجوه البائخة

والعيون الزرقاء..» .

«أنا أجلّ القرآن، ولكنني أزدري من يتخذ القرآن وسيلة لإحباط مساعي المسلمين، كما أنني امتهن الذين يتخذون الإنجيل وسيلة للتحكم برقاب المسيحيين.»

يُميّز جبران تمييزاً حاداً بين الدين وأصحابه، فالإسلام شيء والمسلمون شيء آخر، والمسيحية شيء والمسيحيون شيء آخر؛ وهذا ما نجدّه في الحوار الذي صاغه بين أحمد بك -المسلم- وفريد أفندي -المسيحي؛ وفيه يمثل أحمد بك آراء جبران خليل جبران، ويشير إليها بصراحة في أكثر من موقع؛ ومن ذلك قوله في الاختلاف الصارخ بين تعاليم المسيح التي يتفوه بها المسيحيون وأعمالهم على أرض الواقع (جبران، ص. ٩٢٥):

«المسيحي يحب أعداءه في الكنيسة، وعندما يخرج منها يفكر بالسبيل الفعّالة التي تفني أعداءه. المسيحي يمجّد الفقر والمسكنة والوداعة عندما يكون جالساً أمام إنجيله، ولكنه لا يضع ذلك الكتاب جانبا حتى يتصبّ مفاخراً بغناه مكابراً بجبروته متشامخاً بغطرسته. المسيحي يلوي عنقه ويمدّ ذراعيه ويقول بصوت يضارع تنهدة العذراء (من ضربك على خدك الأيمن فحوّل له الأيسر) ثم لا يلبث أن ينتفض كالأسد الجائع، قائلاً: في كل ميناء من موانئ بلادتي مدرّعات مصفحة تحمل مدافع مزودة تحصد الأرواح حصداً... المسيحي يقول: الدنيا لا شيء الآخرة كل شيء ولكنه يعيش الدنيا ولا يذكر الآخرة. نعم والله أنا احترم المسيحية ولكنني أقول مع نيتشه: وُجد مسيحي واحد وقد مات مصلوباً. وأقول مع جبران خليل جبران: «لوعاد يسوع الناصري إلى هذا العالم لمات جاثعاً منفرداً غريباً. هذه المسيحية التي اعتبرها وهؤلاء هم المسيحيون الذين لا أستطيع أن أوفق بين تعاليمهم وأعمالهم.»

تتسجم أقوال جبران هذه مع رؤيته للدين التي تقوم على ركنين أساسيين هما: المحبة والتسامح، المحبة الإنسانية الواسعة التي تتعالى على العصبية الفردية والجماعية، والتسامح الذي يبلغ حد التهاون مع الخاطئين والخطائت من الناس؛ أما جوهر الدين فهو الممارسة اليومية للفرد في عمله وسلوكه وليس أي شيء آخر من طقوس دينية خاصة، بل إن هذه تقترن عند جبران برياء الكهنة ونفاقهم واستغلالهم البشع للجماهير، وهي قضايا دأب جبران على نقدها والتنديد بها طوال حياته (سكيك، ص ص ١٦٨-١٦٩).

وأمثلة هذا التصور الجبراني للدين كثيرة، ومنها قوله عن الدين في كتابه «النبى» (جبران، ص. ٤٦٩):

«أليس الدين كل ما في الحياة من الأعمال والتأملات؟»

«من يستطيع أن يفصل إيمانه عن أعماله، وعقيدته عن مهنته؟»

«من يستطيع أن يبسط ساعات عمره أمام عينيه قائلاً: هذه لله، وهذه لي، هذه لنفسي، وهذه لجسدي؟»

«وكل من يعتقد أن العبادة نافذة يفتحها ثم يغلقها فهو لم يبلغ بعد هيكل نفسه المفتوحة نوافذه من الفجر إلى

الفجر.»

«إن حياتكم اليومية هي هيكلكم وهي دياتكم.»

التسامح البيئي :

العلاقات القائمة بين مختلف الكيانات في الطبيعة، عند جبران، هي علاقة المحبة والرحمة والتكافل؛ وهو يُلخصها بكلمة واحدة هي «الأمومة»؛ يقول في الأجنحة المتكسرة (جبران، ص. ١٣٣):
«كل شيء في الطبيعة يرمز ويتكلم عن الأمومة؛ فالشمس هي أم هذه الأرض ترضعها حرارتها وتحتضنها بنورها ولا تغادرها عند المساء إلا بعد أن تنومها على نغمة أمواج البحر وترنيمه العصفير والسواقي؛ وهذه الأرض هي أم للأشجار والأزهار، تلدها وترضعها ثم تظلمها؛ والأشجار والأزهار، تصير بدورها أمهات حنونات للأثمار الشبيهة والبزور الحية؛ وأم كل شيء في الكيان هي الروح الكلية الأزلية الأبدية المملوءة بالجمال والمحبة.»

إذا كانت العلاقة بين كيانات الطبيعة علاقة إيجابية، فإنها ليست كذلك بين الإنسان وهذه الكيانات، ففي حين تعامل الطبيعة الإنسان معاملة الأم الرؤوم نجد لا يقابل الجميل بمثله، بل يقابل نقاءها بالتلوث، وإحسانها بالإساءة، ولكنها لا تخرج عن طبيعتها الحنون المتسامحة، طبيعة الأمومة في تعاملها معه؛ وهذا ما نقرؤه في هذا النصّ الجميل، الرائع الجمال، لجبران بعنوان «أيتها الأرض» (جبران، ص. ٣٥٠-٣٥١):
«ما أكرمك أيتها الأرض وما أطول أُناتك!

ما أشدّ حنانك على أبنائك المنصرفين عن حقيقتهم إلى أوهامهم، الضائعين بين ما بلغوا إليه وما قصرُوا عنه.
نحن نضح وأنت تضحكين.
نحن نذهب وأنت تكفّرين.
نحن نُجذّف وأنت تباركين.
نحن ننجّس وأنت تقدسين.
نحن نهجع ولا نحلم وأنت تحلمين في سهرك السرمدى
نحن نكلم صدرك بالسيوف والرماح وأنت تغمرين كلومنا بالزيت والبلسم.
نحن نزرع راحتك العظام والجماجم وأنت تستبئينها حورا وصفصافا.
نحن نستودعك الجيف وأنت تملأين بيادرنا بالأغمار ومعاصرنا بالعناقيد.
نحن نصبغ وجهك بالدم وأنت تغسلين وجوهنا بالكوثر.
نحن نتناول عناصرك لنصنع منها المدافع والقذائف وأنت تتناولين عناصرنا وتكونين منها الورود والزنابق.
ما أوسع صبرك أيتها الأرض وما أكثر انعطافك!
أجل أيّ تسامح يمكن أن يشارف هذا التسامح الذي تقابل الأرض به الجاحدين من أبنائها؟

قد تحتج الطبيعة على ما يجترحه الإنسان من سيئات في حق البيئة، وذلك بتلويثه مياها النقية، وقطع أعناق أزهارها، والفتك بعصافيرها، وغير ذلك مما تحدث عنه جبران في «مناحة في الحقل» (جبران، ص. ١٧٨-١٧٩) إلا أن هذا لا يعني اليأس من بناء علاقة إيجابية بين الإنسان والطبيعة في خاتمة المطاف،

كما يتبين في «نظرة إلى الآتي» من «دمعة وابتسامة»، حيث يقول (جبران، ص. ١٨٣): «رأيت الألفة مستحكمة بين الإنسان والمخلوقات، فجماعات الطير والفراس تقترب منه أمنة وأسراب الغزلان تشني نحو الغدير واثقة...»

«رأيت الإنسان قد علم أنه حجر زاوية المخلوقات، فترفع عن الصغائر، وتعالى عن الدنيا، وكشف عن بصيرة النفس مناديل الالباس، فأصبحت تقرأ ما تكتبه الغيوم على وجه السماء، وما ينمقه النسيم على صفحات الماء، وتفقه كنه أنفاس الأزهار وتعرف معنى أغاني الشحارير والبلابل.»

التسامح الشخصي :

يقوم التسامح الشخصي عند جبران على ركنين أساسيين هما: محبة الآخر وهي إحدى القيم المسيحية الأثيرة لديه، ووحدة البشرية المبنية عن وحدة الوجود، وهي أحد معتقداته الأساسية التي يمكن أن تكون ناتجة عن تأثره بالديانات الشرقية.

والمحبة عند جبران طبيعة بشرية، أو هبة إلهية، وهي محبة متسامحة لا تعرف الأحقاد، وشاملة للناس جميعا لا تعرف التمييز في دين أو جنس أو إقليم (قبعين، ص ص. ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٨).

وفي الواقع، يرى جبران في اختلاف أمزجة الناس وسلوكهم أمراً حسناً، له انعكاساته الإيجابية في نفسه؛ يقول في «دمعة وابتسامة» (جبران، ص ٢٠٤):
«أحبت الناس، أحببتهم كثيراً، والناس في شرعي ثلاثة: واحد يلعن الحياة، وواحد يباركها، وواحد يتأمل بها؛ فقد أحببت الأول لتعاسته، والثاني لسماحته، والثالث لمداركه.»

ويقول في «رمل وزبد» (جبران، ص. ٤٩٧):
«قد تعلمت الصمت من الثرثار، والتساهل من المتعصب، واللفظ من الغليظ، والأغرب من كل هذا أنني لا أعترف بجميل هؤلاء المعلمين.»

وفي المقابل يرى جبران في البغضاء دليلاً على الضعف والبلادة عند الإنسان؛ يقول في «رمل وزبد» (جبران، ص. ٤٩٢):

«كثيراً ما حملني الدفاع عن النفس إلى البغضاء، ولكن لو كنت أوفر قوة لما لجأت إلى مثل هذه الوسيلة.»
«ما أبلد من يرفع نظرات البغض في عينيه بخرق ابتسامته في شفثته!»
«لا يحسدني ولا يبغضني إلا الذين دوني، ولكن لم يحسدني ولم يبغضني أحد قط، فأنا إذن لست فوق أحد.»

ويذهب جبران في تمجيدِه المحبّة إلى تعريف المواطنة الصالحة بحب الآخر واحترامه وتقديره، وفي هذا يقول جبران في رسالة له إلى الشباب الأميركي المنحدر من أصل سوري (جبران، ص. ٨٩١):

«أومن بان باستطاعتكم أن تكونوا مواطنين صالحين.

وكيف يكون المواطن الصالح؟

بأن تعترفوا بحقوق الآخرين قبل فرض حقوقكم ولكن أن تعوا دائماً حقوقكم .
بأن تكونوا أحرار التفكير والعمل وتعرفوا بأن حريتكم محكومة بحقوق الآخرين .
بأن تخلقوا الجميل والمفيد بأيديكم وتقدروا ما أبدعه الآخرون بحب وإيمان .»

أما وحدة البشرية فتتجلى عند جبران في أكثر من جانب: وحدة البنية، ووحدة المصير، والاشترك في تحمل المسؤولية.

ففي وحدة البنية والمصير، يقول في «دمعة وإتسامة» (جبران، ص. ٢٢٢):

«أنت أخي وكلانا ابن روح واحد قدوس كلي . وأنت مماثلي لأننا سجيننا جسدين جُبلا من طينة واحدة . وأنت رفيقي على طريق الحياة ومسعفي في إدراك كنه الحقيقة المستترة وراء الغيوم . أنت إنسان وقد أحببتك يا أخي .»

ويقول في «البدائع والطرائف» (جبران، ص. ٣٤٣):

«أما الآن فقد علمت أنني كُونت فرداً مما كُون البشر منه جماعة؛ فعناصرهم، وطويّتي طويّتهم، ومنازعي منازعهم، ومحجّتي محجّتهم، فإن أذنبوا فأنا المذنب، وإن أحسنوا عملاً فاخرت بعملهم، وإن نهضوا نهضت وإياهم، وإن تقاعدوا تقاعدت معهم .»

والاشترك في المسؤولية كثير التردد في كتاباته، وتبدو فيه مضارعة الكلّ البشري وتحملّه الجماعي للمسؤولية مماثلاً للشخص الفرد الذي يتحمل مسؤولية مباشرة عضوٍ منه جنائية أو خطأ؛ يقول جبران في كتابه الأثير لديه «النبى» (جبران، ص. ٤٥٢):

«إليكم يا أبناء أورفليس هذه الكلمة التي وإن حلّت ثقيلة على قلوبكم، فهي الحقيقة بعينها: إن القتل ليس بريئاً من جريمة القتل وليس المسروق بلا لوم في سرقة .

لا يستطيع البار أن يتبرأ من أعمال الشرير ولا الطاهر النقيّ البدين بريء الذمة من قذارة المدنّسين .

كثيراً ما يذهب المجرم ضحية لمن وقع عليه جرمه

كما يغلب أن يحمل المحكوم عليه الأثقال التي كان يجب أن يحملها الأبرياء وغير المحكومين .

لذلك لا تستطيعون أن تضعوا حداً يفصل بين الأشرار والصالحين أو الأبرياء والمدنّين .

لأنهم يقفون معاً أمام وجه الشمس، كما أن الخيط الأبيض والخيط الأسود ينسجان معاً في نول واحد

فإذا انقطع الخيط الأسود ينظر الحائك إلى النسيج بأسره، ثم يرجع إلى نوله يفحصه وينظفه .

التسامح مع الذات :

لا بدّ من وقفة ما مع خصوصية هذا الشكل من أشكال التسامح قبل الشروع في مناقشة حضوره وتجلياته المختلفة عند جبران خليل جبران .

يمكن أن يقع التسامح مع الذات لدى شخص ما في حال رفضه التام، عند لحظة ما في حياته، لما كان قد اجترحه من عمل أو اتخذته من موقف في لحظة سابقة، وذلك في حال اتهام الضمير الذي أصبح يرى في ذلك العمل أو الموقف خطيئة لا ريب فيها .

وليس من السهل الإغضاء عما مضى أو تسويغه، بل إن بعض المفكرين يرون في ذلك الإغضاء انحطاطاً في النفس البشرية، ويرون في الندم على ما وقع من إثم دليلاً على كرم النفس؛ وهو ما منجده عند طه حسين في قوله (حسين، ص ١٢٠):

«والندم عندي آية من آيات الكرم، وعلامة من علامات السموّ، ومظهر من مظاهر الارتفاع عن الدنّيات، ودليل من أدلة خصب النفس وجودة أصلها واستعدادها للخير وحسن البلاء فيه . وإني لأبغض النفوس المجدبة التي لا تعرف ألماً ولا ندماً، والتي تموت فيها أشجار الأثام والخطايا، كما يموت النبات في الصحراء المحرقة المهلكة .»

وما من شك في صحة رأي طه حسين، فيما أبداه من مقارنة بين النفسين: الكريمة التي تحسّ بالندم لما اقترفت من إثم، واللثيمة التي لا تحسّ له ألماً ولا ندماً؛ ولكن النفس التي تتجاوز عذاب الضمير إلى تطهيره مما علق به من كدورة، وتعيده إلى عافيته هي أكرم النفوس جميعاً .

ولن يتسنى للنفس بلوغ هذه المرتبة الرفيعة، مرتبة التسامح الذاتي، إلا إذا اعترفت بخطئها أولاً، وأعدت بناء علاقتها على نحو إيجابي بالآخر ثانياً؛ وهما أمران شاقان لا يقوى على النهوض بهما إلا أولو النفوس الكبيرة، وقليل ما هم .

ولكن، ما عسى أن يكون ذلك الإثم الذي اقترفه جبران في مرحلة من مراحل حياته، ثم ندم له أشد الندم من بعد؟ إن هذا الإثم لا يمكن أن يكون سوى الغرور الذي دفعه إلى ازدياء الجماهير في فترة غواية بالنيشوية، التي تمثلت في كتبه «العواصف» و«قصيدة المواكب» و«المجنون»؛ ثم تراجع عنها شيئاً فشيئاً إلى أن انفصل عنها تماماً في كتابه الرّائع «النبى» .

يأتي كلام جبران (جبران، ص ٤٥٤) عن الندم مصدقاً لقول طه حسين :

«أجل، كيف تستطيعون أن تعاقبوا الذين لهم من توبيخ ضمايرهم، وهو أعظم من جرائمهم، أكبر قصاص على الأرض؟»

أليس توبيخ الضمير هو نفسه العدالة التي تتوخاها الشريعة التي تتظاهرون بخدمتها؟

فانتم لا تستطيعون أن تسكبوا بلسم توبيخ الضمير في قلوب الأبرياء كما أنكم لا تقدرون أن تنزعه من قلوب الأشقياء .

فهو يأتي لذاته في ساعة الليل لا تنتظرها، داعيا الناس إلى النهوض من غفلتهم، والتأمل بحياتهم وما فيها من التعدييات والمخالفات .»

بل نجد هذا التراجع قائما في نفسه في وقت سابق لكتابه «النبى»، نجده في مقاله «وعظتي نفسي» من «البدائع والطرائف» (جبران، ص ٣٤٢):

«وعظتي نفسي وعلمتني وأثبتت لي أنني لست بأرفع من الصعاليك، ولا أدنى من الجبابرة. وقبل أن تعظني نفسي كنت أحسب الناس رجلين: رجلا ضعيفا أرق له أو أزدري به، ورجلا قويا أتبعه أو أتمرّد عليه. أما الآن فقد علمت أنني كُنت فرداً مما كُون البشر منه جماعة. فعناصرى عناصرهم، وطويّيتي طويّيتهم، ومنازعي منازلهم، ومحجّتي محجّتهم، فإن أذنبوا فأنا المذنب، وإن أحسنوا عملا فاخرت بعملهم، وإن نهضوا نهضت وإياهم، وإن تقاعدوا تقاعدت معهم.»

يورد جبران هذا المعنى -المساواة- بوضوح تام في كتابه «النبى» حيث يقول (جبران، ص ٤٥٣):

«إليكم يا أبناء أورفليس هذه الكلمة التي وإن حلت ثقيلة على قلوبكم، فهي الحقيقة بعينها: إن القتل ليس بريئاً من جريمة القتل

وليس المسروق بلا لوم في سرقة.

لا يستطيع البار أن يتبرأ من أعمال الشرير

ولا الطاهر النقيّ اليدين بريء الذمة من قذارة المدنّسين.»

كثيراً ما يذهب المجرم ضحية لمن وقع عليه جرمه.

إن من يقرأ هذا النص وأمثاله في كتاب «النبى» سيقطع جازماً بانباتات العلاقة بين جبران والنيشوية وبحلول علاقة إنسانية شاملة محلها، علاقة تؤمن بالإنسان ككل وبمسؤولية الإنسانية في كليتها عما يرتكبه هذا الفرد أو ذاك فيها من أخطاء أو خطايا.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الاختلافات العميقة بين «نبى» جبران، و«زرادشت» نيتشه، وهي اختلافات فصل القول فيها نزيه هندي (٢٠٠٤، ص ٢٠٤-٢٠٦) ومنها أنه في حين يبرّر نيتشه المعارك

والحروب يبشر نبيّ جبران بالسلام والمحبة؛ وفي حين يزدري نيتشه العامة ينادي جبران بالمساواة بين البشر؛ ويختلف المفكران أيضاً في مفهوم العود الأبدي الذي يدل عند نيتشه على تكرر حيوات الفرد دون تغير بين إحداها والأخرى أما عند جبران فالتقمص يعني انتقال الإنسان في حال عودته إلى الحياة من مرحلة إلى مرحلة أرقى؛ وفي حين ينادي نيتشه بموت الإله يعتمد جبران الإله منطلقاً له؛ وأخيراً وليس آخراً يمثل كتاب نيتشه سقوط الحضارة الغربية وضمحل كل ما له علاقة بالجوهر الإنساني فيها، أما «نبي» جبران فيعبر عن الجوهر الإنساني المتسامي في أرقى صورته وأشملها.

المصادر:

- جبران، خ. ج. (٢٠٠٢) الأعمال الكاملة. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر.
- هندي، ن. ب. (٢٠٠٤). هكذا تكلم جبران. دمشق: مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع.
- سكيك، ع. ي. (١٩٧٠). النزعة الإنسانية عند جبران. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- جرجس، ط. (١٩٨٧). جبران: الأديب المعلم في كتاب النبي. بيروت: الجامعة اللبنانية - كلية التربية.
- ناصر، م. خ. (٢٠٠٢). جبران - أصالة وحداثة. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- قبعين، ر. (د. ت.). النزعة الروحية في أدب جبران ونعيمة. بيروت: دار الفكر اللبناني.
- سعيد، إ. (٢٠٠٤). الاستشراق. ترجمة كمال أبو ديب. بيروت: دار العلم للملايين.
- خالد، غ. (د. ت.). جبران في شخصيته وأدبه. بيروت: مؤسسة نوفل.
- حسين، ط. (١٩٦١). أديب. القاهرة: دار المعارف بمصر.
- النعماني، ع. (١٩٩٧). جبران بين التمرد ومصالحة النفس. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

قيم التسامح وفلسفة الضرورة والفهم المتبادل

ماجد الشيخ *

في غيبة قيم التسامح لدى الثقافات المختلفة، وفيما بينها، وداخل الثقافة الواحدة، وبضمينها من يحسبون عليها من أفراد وقوى وأحزاب وسلطات؛ وفي غيبة ثقافة تسامح واقعية مؤنسنة، بعيداً عن انتهاك قيمها وأخلاقياتها وفلسفتها الثابتة غير المؤسطرة، وكمبدأ أساس من مبادئ حقوق الانسان، فإن سيادة أو تسييد نقائضها النافية كالتعصب والتطرف والانغلاق، وكامل محاولات الاقصاء والتهميش، وسيادة نهج الأحاديات - والعولمة الراهنة أبرزها في زمننا الحاضر - ومحاولات إملاء الإرادات الخارجية على الدواخل الوطنية. كل هذا يقدم نقائض صادمة لقيم التسامح وأخلاقياتها، ما يباعد بينها وبين أن تتجسد كثقافة عامة راسخة في نفوس البشر وسلوكياتهم، في تكريس لتلك الفروق المفاهيمية التي رسمت حدوداً صارمة بين ما هو سياسي وما هو ثقافي داخل المجتمعات، وبينها وبين المجتمعات الأخرى، وبين ما هو نظري وما يمارس عملياً على أرض الواقع.

وإذا كان «حلف الفضول» السابق على الاسلام، شكل إحدى أبرز محطات التسامح التي حاول الإسلام الأول التأسيس لها عبر أشكال من التواصي والتأزر والتآخي والعفو، فإن حال التردّي الراهن قد وضعنا أمام خطاب إسلاموي «معاصر» يشكل أحد أبرز محطات التعويق أمام تنمية ثقافة وفكر التسامح والتنوير والنهضة والحداثة المنتجة إبداعاً قيمياً ومادياً؛ مما يحيل إلى ضرورة تأصيل التسامح راهناً، شرطاً لترسيخ قضية المواطنة، واحترام قيم الآخر المغاير أو المختلف، كشرط لاحترام قيم التنوع الثقافي في إطار المشترك الانساني، إدراكاً لمعنى الترابط والتشارك في بناء حضارة إنسانية مشتركة، قائمة على التسامح والحوار مع الآخر والقبول المتبادل بين الأنا والأنا الآخر، وبين الذات والذات الأخرى قبولاً تاماً ومطلقاً.

* كاتب صحفي فلسطيني مقيم في لبنان

وكم يبدو حرياً بنا ونحن نرنو إلى قيام حكم رشيد، وتشديد أساس مكين لبناء ديمقراطي حقيقي، وال التزام مسار خال من كل شوائب التسلط الاستبدادي، وقيام إصلاح ديني وسياسي واقتصادي، واحترام مجمل حقوق الإنسان في كل ما يحفظ له كرامته ويصون إنسانيته، وبناء تنمية مستدامة إنتاجية لثروتنا البشرية والمادية، متجاوزين كل نظريات «اختراع التخلف» التي حطت من مقدرة شعوبنا ومجتمعاتنا، وأعدتها وعطلت محفزاتها على التحرر من كل المكبلات والمعيقات التي انتصبت كسدود حاجزة أمام تقدمنا: كم بالحري أن تكون حاجات التطور الراهن وضرورته، خليفة بنا للاشتغال على تنمية ثروتنا البشرية، بما هي المؤشر والدافع الأبرز لقيام تنمية حقيقية، حفاظاً على الثروة الإبداعية الكامنة في ثقافة الإصلاح والانفتاح والتسامح، إنقاذاً وتخليصاً لها من اجتياح أيديولوجيات الهيمنة والعداء للآخر، من حيث كونه ذاتاً منسوبة لذات هي آخر بالنسبة لذات أخرى. هذه الحلقة المفرغة المليئة بتواصل العدوات وعدم القبول المتبادل، وإن لم تفض في السابق إلى ملء هذا الفراغ، فهي لن تفضي راهناً ومستقبلاً سوى إلى الدمار المتواصل لسلاسل من التطور الانساني، وتدمير إمكانات التعايش بين أجيال بشرية تتناسل لتتحيا وتموت، بعيداً عن قيم التواصل وأخلاقيات التسامح وفلسفة القبول المتبادل بين الذات المختلفة، حيث يستحيل صهرها في قالب أو قوالب الأحادية الموهومة، في ظل سيادة تلك الأنماط «الفاعلة» والمنفصلة، القائمة على تسييد المجزئات العرقية والطائفية والمذهبية التفتيتية، خصوصاً لدى أولئك الذين يحاولون وإدراك ووعي كاملين، فرض توجهاتهم الأحادية، تلك التي تعلن وعلى رؤوس الأشهاد قطيعتها، القطيعة التي أرادتها وتريدها دائمة، في نفس لكل جسور الترابط بين ضفاف العالم، ونقض كامل مشتركاتها الإنسانية، وهو ما لا يمكن الخروج عليها أو نقضها، دون الخروج والنقض لقيم الحياة الإنسانية ذاتها، وتجرواً عليها من قبل من لا يملك الحق مطلقاً في ممارسة هذا النقض، وإحلال لغة الموت وثقافة القتل بديلاً للغة الحياة وثقافتها.

لهذا تشكل عملية تأصيل التسامح في نطاق المجتمعات البشرية، إحدى الضرورات الأساس، لقيام الحضارة الإنسانية على حوامل من سمو أخلاقيات القبول بالآخر قبولاً تاماً ومطلقاً، بدءاً من القناعة المطلقة بشروط قبول الذات لذاتها، وبشروط قبول الذات للذات الأخرى، بكل ما تملكه وتحمله من أفكار وعادات وتقاليده واعتقادات؛ حيث الاحتكام لنظرية في التسامح غير المشروط، ينبغي أن تسود في مناخات من الحرية المفتوحة على حرية الآخرين، تماماً كما يراد لها أن تكون مفتوحة على حرية الذات نفسها، دون فروض وإكراهات مناخات الاستبداد والاستعداد والعداء.

وإذا كان الشرط السياسي يذهب إلى إطلاق تسمية المصالحة في مجتمعات شهدت أو تشهد تناحرات أهلية، إلا أنه مفهوم يبقى أكثر إرتباطاً بالسياسة وبالسلطة. أما الشرط الاجتماعي فهو يبقى أكثر ارتباطاً بالتسامح وبأهمية ابتكاره وبلورته على قاعدة من قبول التعدد والتنوع، أكثر من نسبته إلى مجال المصالحة في بعدها السياسي. وإذا كانت المحبة تنبع من المعرفة والمعارف الإنسانية عموماً وبالتحديد، ما يتعلق منها بالأحاسيس والوجدان، فإن التسامح والغفران والصفح. . إلخ من تسميات الخروج من حال الانغلاق، تنبع هي أيضاً من المعرفة والادراكات العقلانية للمآلات تطور المجتمعات البشرية، وكيفية العمل لبنائها على هذه الأسس المشاركة مع أسس أخرى، لا تقل أهمية، فالتسامح والصفح والغفران، كلها مفاهيم دلالية تنتمي إلى فضاء

واحد، عماده القبول بالآخر وجوداً بيولوجياً قبل قبوله كمختلف سياسي - ديني - ثقافي أو حضاري .

ولهذا قد يكون نافلاً قول أي درجة أو أي مستوى من التسامح نريد، في عالم من الفوضى والاستقطاب الحاد والاستعداد المتبادل، والقذف والتشهير والذم بمعتقدات وأفكار وثقافات البعض ضد البعض الآخر، ولا سيما أن تسييد فكرة طوباوية عن التسامح، ليس ممكنة بالطلق، وبالمقابل إن نسبتها لا ينبغي أن تدفع بنا إلى التخلي عن بذل كل جهد ممكن، من أجل إرساء حد من التسامح يكون كافياً للتخلي عن فكرة الاضطراب المجاني؛ حتى على المفاهيم والمصطلحات والتأويلات، علاوة على القضايا الحقيقية والجادة .

إن عالماً يقوم على الغموض، وكمون الأفكار، وتناش الأيديولوجيات على اختلاف تمظهراتها، ومحاولات العموليين الإيقاع بين دول ومجتمعات، وجماعاتها وأفرادها، لا ينبع من فكرة سديدة لخدمة ثقافة أو دين أو حضارة . فهذا التعولم الهرويي من جانب ضعفاء التكيف في عالمنا، وفي بلادنا تحديداً، لا يقدم أي إسهام أو خدمة ناعمة لمجتمعاتنا ولقضية المواطنة فيها، بل هذا يؤشر إلى غياب إمكانية إرساء المواطنة على قواعد وقوائم صحيحة، وفي ظل هذا الغياب يحضر غياب مواز للتسامح الذي لا يمكن بلورته وتجسيده في بلادنا، أو التأسيس له دون تأصيل قضية المواطنة ذاتها، لكونها المؤشر الأبرز لتأصيل قضية التسامح في النفوس التي لم يجد معها إيمانها الحقيقي أو الواهم بالنصوص .

إن إرساء قيم مواطنة حقيقية، يتطلب وجود قوى إصلاحية جريئة، تؤمن إيماناً عميقاً بهذه القيم، وتعمل لإحلالها محل كل تلك الاشكال القائمة على التكاذب، بدءاً من علاقة الدين بالسياسة، الدين بالمجتمع، وانتهاءً بعلاقة السياسة بالمجتمع، والتخلص من شوائب العلاقة المتماهية في فرض هيمنة تسلطية، أغرقت المجتمع في موبقات الهويات الصغرى والمكونات البدائية القبلية، الما قبل دولية، وحوّلت الهوية الوطنية الجامعة إلى فردوس مفقود، عتّمت وتعمت عليها أصناف من هويات، ذهبت في تشظيها وتذررها حدوداً قصوى، باتت ترسم كونا من الغياب، غاب في ظلاله القائمة أو الغائمة، وجود العالم كله بتنوعه وغناه، ولم يبق سوى كون الغيبوبة، تلك التي ترسم طريقاً معبداً نحو الخضوع لعبودية جديدة؛ عبودية التسلط الاستبدادي السياسي في نطاق الدولة أو السلطة، والديني في نطاق المجتمعات .

إن التسامح الجاد وقيمه وفلسفته وأخلاقياته، لا تقوم على الغلبة وعصبية القوة، غلبة القوي على الضعيف، غلبة السلطة على المهورين، غلبة الدولة الكبرى على الدول الصغرى، غلبة المجموعات الطائفية الكبرى على مجموعات أصغر . إن جدية التسامح تتحدد في ما يتجاوز التأكيد الدائم على مقولات التعايش، إلى صهر هذا التعايش في مواطنة حقيقية، عملياً وواقعياً، قبل أن يجري تكريسها دستورياً أو في قوانين ناظمة . التسامح هو المؤسسة الراسخة في نفوس المواطنين، وهي المرحلة الأعلى من التعايش والعيش المشترك والتساكن . . إلخ، هو تماهي الكل بالكل، بعيداً من عمليات التمييز والتمايز، التفريق والتفرقة وكل أشكال التعصب الشوفيني أو الطائفي أو المذهبي أو الفئوي أو العائلي أو الجنسي أو المهني أو الجهوي . . إلخ من أشكال تمييزية قد تنشأ من عوامل الانقسامات الطبقية أو التمايزات السياسية أو الفوارق الاقتصادية أو

كذلك ولأن الاحتلالات الكولونيالية ليست معنية، ولا من مهماتها مطلقاً، العمل على خلق نموذج إنساني لمواطنة حقيقية، فإنه وبالقدر نفسه، ليس من مهمات أي سلطة استبدادية، أو نظام شمولي، العمل على بلورة نموذج كهذا. فالاحتلال والاستبداد ليسا أكثر من مصنع لتفريخ نماذج الرعايا أو الرعية التي تقاد إلى اتجاهات إخضاعية، يسهل خلالها العمل على قيادها في ما يحقق المصالح الأنايية الخاصة لقوى الهيمنة والنفوذ الاحتلالية منها والسلطوية الاستبدادية، حتى ولو كانت تصبغ ذاتها بألوان الوطنية و/ أو القومية، وحيث تقوم المجزئات الطائفية والمذهبية والفئوية؛ كمعادل موضوعي للمتحدثات الهلامية القائمة على التكاذب. ومن هنا فإن المهمات القومية العابرة للأقطار والحدود، لا يمكنها أن تتجاوز ماهيتها؛ كونها مهمات نظام احتلالي أو استبدادي، تقوم غلبتها وعناصر قوتها على استبعاد حقوق المواطنة، حتى وهما يستحضران كل واجباتها وقيّدان المواطنين/ الرعايا بكامل شروط تطبيقها، فيما هم يرضون تحت نير عبودية وقمع واستلاب وإقصاء كامل حقوقهم، بفعل الممارسة الاحتلالية والاستبدادية التسلطية، المقيمة عند حدود الحجب والمنع للحرية الاجتماعية والسياسية، بما هي المقدمة الضرورية لوجود حرية التعبير الديمقراطي عن الذات الفاعلة، الفردية والاجتماعية، وبما هي مسرح الذات المواطنة؛ المتنوعة في وحدتها، والموحدة في رؤيتها للقيم المتسامية، المتسامحة والمتمادية في نزوعها الإنساني، وأنستها لكل أفعالها، بديلاً وشرطاً لمواجهة بؤس أسطرتها وانفعالاتها الكارثية.

وما دامت القوى الدينية المؤدلجة، تقوم مقام الانغلاق العصوي على خصوصية اجتماعية ما، قد تترجم ذاتها خصوصية سياسية سلطوية فعلياً أو رمزياً، فإن حراسة التنوع المجتمعي والثقافي والسياسي، ستبقى مهمة قوى أخرى خارج نطاق الهيمنة الدينية من جهة، والسلطوية الاستبدادية من جهة أخرى.

ودون رؤى فلسفية - أخلاقية في النظر إلى حل مشاكل البشر ومعاناتهم، في عالم يغرق في الفوضى، لن يكون بالإمكان إيجاد طريق إلى إستعادة نظام الأشياء، في كون يقوم على النظام وأنساقه الفاعلة إنسانياً. وما الفوضى سوى الاستثناء أو الاستثناءات الشاذة للخروج البشري، عما ينبغي أن يسود في حضور الرؤى الفلسفية الأخلاقية، وهي التي لا يمكن معاندتها دون الوقوع في شبك الرؤى العدمية أو العيشية أو الظلامية وفقهها وثقافتها الأيديولوجية القاتلة.

إن بناء مستقبل أفضل، هذا الطموح المشروع والضروري، لا يمكن تحقيقه دون الحرية، الفردية منها والجماعية، للشعوب والأمم ودولها ومجتمعاتها وأفرادها. ومن زاوية نظر فلسفية، فإن طموحاً مشروعاً كهذا ينبغي أن يتخطى حواجز ومعيقات الخوف، والأمر الواقع أو الاستسلام له، وذلك ما ليس ممكناً دون حراك شامل في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وامتلاك تقنيات العلوم والمعارف على اختلافها. والأهم امتلاك الجرأة على الفعل وممارسة نقد الذات ومحاسبتها، دون انتظار مثل هذه الممارسة من الخارج. وهذا تحديداً يمكن أن يشكل خروجاً على السائد التقليدي والتلقيني في امتيازية تقليديته الانتقائية، لكنه الضرورة التي

لا بد منها لإرساء تقاليد متجددة - حداثية - في النظر إلى الرؤى الفلسفية الأخلاقية الواضحة، المعممة لبناء الإنسان، لا لخراب روحه، وإفسادها وإفشاء روح الخذلان والاستسلام في طياتها.

لذا . . فإن احترام التنوع الثقافي لا يمكنه أن يكتسب أو يكتسي صفة سكونية، قدر ما يحتم وجود علاقات أنسنة تفاعلية وتبادلية بين الأنا والآخر على الدوام، وما دام الفكر والفلسفة ينطلقان لخلق لغة تفاعلية كونية، فهما بالضرورة الآلية الأوضح لإخراجنا من الحيزات الضيقة والانحيازات الأضيق لخصوصياتنا المغلقة على أساطيرها الخاصة؛ وبالتالي فإن الخروج من أسر الانغلاقات، على اختلاف مسبباتها، لا يمكن أن يستند إلا إلى عوامل المعرفة/ المعارف في تواصلها وتفصلها، وقيامها على قواعد ثابتة ومتحولة من جدل الأنا والذات، الأنا والآخر في إطار الهوية الواحدة، لا الأحادية بين البشر على اختلاف انتماءاتهم وأجناسهم، وذلك في إطار أوسع من جدل الحوار والتواصل، وتقبل قيم التسامح الواعي والإدراك الضروري للحرية؛ فردية كانت أو جماعية، سياسية أو إجتماعية، ثقافية فكرية أو فلسفية، تتسامى عن جراح الهويات وإصطراعاتها في عالم مضطرب، تقوم مفاهيم الصراع بين ظهرائه على قيم التفاضل والتفاضل، والتناضل غير المبرر في أحيان كثيرة بين ذوات لا ترى إحداها في الأخرى إلا كونها العدو الذي ينبغي إستئصاله، كي تستقيم الذات الأخرى أو تستوي على «عرشها» واحدة أحادية وحيدة، في عالم من التنوع والغنى، عالم من التعدد لا يمكن أن يستقيم خارج إطار الوحدة وتنوعاتها، كما في خارج إطار التعدد وقبوله في نطاق الوحدة البشرية، وهويتها الانسانية الواحدة المتعددة على اختلاف انتماءاتها. كل هذا لا يمكن ان يؤسس واقعاً يختلف عما هو قائم بالفعل، دون الإقرار بشرط الحرية وإدراكات الفهم المتبادل والمشارك لفلسفة الضرورة التي تحتم وجوداً متبلوراً لقيم التسامح عن الصغائر، وتأكيد قيم التسامح وبلورة آليات ومعايير تسيدها فعلاً يومياً ودائماً في نطاق المجتمعات البشرية.



دليل الفصائل الفلسطينية

محمود أبو شرف *

مراجعة كتاب :

(دليل الفصائل الفلسطينية، عبد القادر ياسين، منشورات مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٩ : ١٩٢ صفحة من القطع المتوسط).

يمثل كتاب دليل الفصائل الفلسطينية عملاً جديداً ونوعياً في مضممار البحث بتاريخ ومسارات الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية، سواء التي تأسست في بقاع المنافي وبلاد الشتات، أو تلك التي ولدت بداخل الأرض المحتلة، كردة فعل على أساليب وسياسات الاحتلال الإسرائيلي البغيضة تجاه الشعب الفلسطيني ومكونات حياته المختلفة.

ويقدم كتاب ياسين دراسة تعريفية بالفصائل الفلسطينية، تتسم بالتركيز الموجز دون الخوض في تفاصيل الممارسات أو تقييم الأداء، حتى يتسنى التعرف عن قرب بتاريخ ونشأة الفصائل الفلسطينية، التي أصبح للكثير منها حضور مؤثر في الساحة الفلسطينية في المرحلة الراهنة من عمر القضية الفلسطينية. فالناظر اليوم إلى الفصائل الفلسطينية يحار في أمر تعددها، بشكل يجعل عملية التمييز بينها من الصعوبة بمكان (كما يذكر المؤلف).

* صحفي مقيم في رام الله

محفزات فلسطينية

يتطرق الكتاب في المدخل الأول إلى قراءة لأسباب ظهور المقاومة الفلسطينية، التي تأخرت في الظهور حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، من منظور الاقتصاد السياسي. ويرى المؤلف أن من أهم أسباب ظهور حركات المقاومة الفلسطينية تضافر عدة عوامل منها ما هو فلسطيني، ومنها ما هو عربي. فما هو فلسطيني يمكن تلخيصه في سببين: الأول تتمتع الطبقة الوسطى الفلسطينية التي هاجرت إلى دول الخليج العربي بنفوذ اقتصادي ملموس، دفعها إلى التفتيش عما يوازيه في المجال السياسي، حيث كانت سدة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية شاغرة، في انتظار من يملؤها.

أما السبب الثاني (حسب الكاتب) فيتمثل في نجاح الأحزاب الفلسطينية في وأد مشروعات التوطين للفلسطينيين التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف القضاء على القضية الفلسطينية وتصفيتهما، ومن ثم بقاء القضية حية داخل أبنائها وتحركهم نحو إنشاء حركات تهدف إلى استعادة حقوقهم، وتحرير أراضيهم.

محفزات عربية

أما العوامل المحفزة العربية، في نظر المؤلف ياسين، فتتمثل في نجاح الفئات الوسطى في الوصول إلى الحكم في عدة دول عربية هي مصر والعراق وسوريا والجزائر، الأمر الذي شجع الفئات الوسطى الفلسطينية على الانخراط في العمل السياسي أسوة بنظيراتها، والثاني، إدراك أهمية العمل الفدائي بعد أن حققت الوحدات الفدائية الفلسطينية التي شكلتها مصر نجاحات كبيرة، وأنزلت بالإسرائيليين خسائر كبيرة تفوق مجموع ما سقط من الإسرائيليين في حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، و١٩٦٧. إضافة إلى العوامل السابقة، فهناك كذلك احتضان دمشق للأعمال الفدائية الفلسطينية، وانتصار ثورة الجزائر الوطنية التي مثلت عاملاً محفزاً للفلسطينيين على أن يحدوا حذو الجزائريين.

ورصد ياسين في هذا المدخل مجموعة من العوامل التي يرى أنها كانت عاملاً حاسماً في إعادة الوعي بالقضية الفلسطينية، في مواجهة جبروت الصهيونية الغازية، ممثلة فيما يلي:

١. آثار النكبة التي عصفت بالخريطة العربية في أعقاب الهزيمة المريرة سنة ١٩٤٨.
٢. تأثير عوائد العمالة في الأسواق الخليجية على جسم الاقتصاد الفلسطيني الذي استرد عافيته؛ بسبب مما توافر له مما ضحك من هذه الأموال.
٣. هذا بالإضافة إلى ما سماه الحامل العربي، إذ يقرر أن ثمة نهوضاً قومياً يشبه الحمى، كان قد اجتاحت الوطن العربي بتأثير من مصر ثم الجزائر، بعد ثورتها الناجحة في ١٩٦٢.

ويلفت ياسين النظر إلى أن الدعم العربي الذي أنتج منظمة التحرير سنة ١٩٦٤؛ ربما كان في خلفيته إحكام السيطرة على العمل الفدائي، وترشيد ما عبر عنه بعبارة قطع الطريق على "العمل الفدائي المنفلت" من إفسار النظام العربي.

قومية وثورة

أما المدخل الثاني فقدم فيه المؤلف قراءة لكيفية دخول الحركات القومية إلى العمل الفدائي الفلسطيني، وتغير مبادئها بعد أن وضعت على محك النضال من أجل تحرير فلسطين، حيث تبنت الحركات القومية في الخمسينيات ومطلع الستينيات شعار «الوحدة طريق التحرير»، واتهمت كل من يدعو إلى تحقيق المصلحة الوطنية الفلسطينية بالشعبوية والقطرية، ثم حدث تراجع للشعارات القومية لحساب الشعارات الوطنية، بعد فشل تجربة الوحدة المصرية السورية، حيث حال وجود الكيان الإسرائيلي بين قطري الجمهورية العربية المتحدة دون تدخل الحكومة المركزية لإنقاذ الجمهورية الوليدة. وذكر الكاتب: ساهم تعطش الجماهير الشعبية الفلسطينية إلى الهوية الوطنية، وإلى امتلاك أمر قضيتها الوطنية بين يديها في فرض القضية الفلسطينية على جدول أعمال مختلف القوى العربية.

وأكد ياسين أنه رغم أن حركة القوميين العرب بمختلف توجهاتها كانت متحفظة على بدء العمل الفدائي الفلسطيني، حيث كانت ترى أن بدء العمليات الفدائية يشكل إحراجاً للنظم القومية، ويدفعها دفعاً نحو خوض غمار معركة مع «إسرائيل» هي ليست مستعدة لدفع تكلفتها حالياً، إلا أن الأمور تغيرت بعد نكسة يونيو ١٩٦٧، وتخلي القوميين العرب عن تحفظاتهم على العمل الفدائي، وبدأوا في تدعيمه ودفعه، وتطابقت بهذا أفكارهم مع أفكار أعضاء فتح المؤسسين الأوائل.

وفي هذا المدخل يتذرع عبد القادر ياسين بعدد من الشعارات التي أنتجها المد القومي العربي الفلسطيني من مثل: الوحدة طريق العودة. الوحدة طريق الثأر. وهو يرى أن أمثال هذين الشعارين تلخص عقيدة أمنت بها الاتجاهات القومية مجملها قانونها؛ هو أن الوحدة العربية لها الأولوية على ما عداها، وأن الوحدة هي عتبة تحرير فلسطين. وفي هذا المضممار غازل حزب البعث في سوريا (حسب الكاتب) في مرحلتي المعارضة والحكم فكرة دعم أفكار القومية التي تقف في خلفية القضية الفلسطينية، ثم جاءت حركة القوميين العرب، داعمة للتوجه نفسه، وتطورت أفكارها نحو دعم أفكار الثأر والعمل الفدائي.

أول البذور

إلى ذلك، يشتمل الكتاب على اثني عشر فصلاً، يستعرض خلالها الكاتب تاريخ تأسيس الفصائل الفلسطينية، مستهلاً بحركة «فتح» التي بدأت إرهابات تشكلها في قطاع غزة مع العدوان الثلاثي على مصر، عندما احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة على مدى أربعة أشهر متواصلة، نشطت خلالها المقاومة

في وجه المحتل الصهيوني، وانقسمت المقاومة إلى جبهتين، الأولى حملت اسم «الجبهة الوطنية»، وضمت الشيوعيين وأنصارهم، فيما حملت الجبهة الثانية اسم «جبهة المقاومة الشعبية»، وضمت «الإخوان المسلمين» و«البعث».

وبعد أن تزايدت الحملة الأمنية المصرية ضد جماعة الإخوان المسلمين تقدم خليل الوزير، أحد مؤسسي فتح الأوائل، إلى التنظيم السري للإخوان باقتراح العمل تحت لافتة وطنية، ثم كون مع أربعة فصائل فلسطينية «حركة التحرير الفلسطينية»، والتي تم اختصارها إلى «فتح».

ورغم أن الكتاب يهدف في المقام الأول إلى التعريف لا التقييم، إلا أنه يبدو أن الوضع الداخلي الفلسطيني يغري ولا شك بإثارة التساؤلات حول مآل حركات التحرر والمقاومة، فبالنسبة لحركة فتح، يشير الكتاب إلى حقيقة كون حركة فتح أكثر من قدم من الشهداء من قياداته، ومع ذلك ففتح اليوم لا تمت بصلة إلى نشأتها بعد أن تطوع رئيسها الراحل بإدانة الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الفلسطيني، ووصف هذا الكفاح بـ «الإرهاب» في مناسبة مرور ربع قرن على قيام فتح، عام ١٩٨٨.

وفي هذا الفصل المستقل يعرض ياسين لتطور مسيرة حركة فتح؛ ليقدر في لغة لا تنقصها حركة الإدانة قائلاً: «إن اللافت أن عدد القياديين من فتح الذين استشهدوا يفوق نظراءهم في الفصائل الأخرى على الأقل بتحكيم البدايات».

تعدد وتشقق

أمر آخر تجدر الإشارة إليه هنا، ألا وهو كثرة عدد الفصائل الفلسطينية التي وصلت إلى أكثر من ثلاثين فصيلاً موجوداً على الساحة حالياً، بعضها تتشابه أسماؤهم إلى حد صعوبة التمييز بينها لغير العارفين بالداخل الفلسطيني.

كذلك كثرة الانقسامات داخل الفصيل الواحد، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تفككت إلى عدة فصائل بسبب الخلافات الأيديولوجية بين أعضائها. ويستعرض الكتاب جملة الفصائل الفلسطينية المختلفة مثل: (الجبهة الشعبية - الجبهة الديمقراطية - جبهة النضال الشعبي - جبهة التحرير الفلسطينية - جبهة التحرير العربية - لجان المقاومة الشعبية - ثم حركتي الجهاد الإسلامي وحماس).

الجمع بين الديني والسياسي

ويشير المؤلف إلى أن حركة الجهاد الإسلامي تتميز عن غيرها بكونها استوعبت البعدين الديني إلى جوار الوطني والسياسي داخل إطارها التنظيمي، حيث تصف الجهاد العمل المؤسساتي بأنه غير مجدٍ على صعيد

النضال الفلسطيني، واعتبرته بمثابة هروب من الصراع، واتجهت إلى مخاطبة الأمة عبر المساجد أولاً قبل بدء النضال الفعلي.

ويشير عبد القادر ياسين إلى تأثير الإخوان المسلمين في البدايات الأولى لحركة الجهاد الإسلامي من جانب، وتأثير أصوات الصحوة الإسلامية في مصر؛ حيث يرصد تبلور الجهاد في النواة التي قامت بتأثير فتحي الشقاقي إبان تعلمه في جامعة الزقازيق المصرية ١٩٧٤-١٩٨١ م، وقد كانت الطلائع الإسلامية بداية ما كان يرمي إلى قوة تجديد داخل الفكر الإسلامي، واعتمادها فكر التغيير المنبثق من قوة الفكر الإسلامي، وهو ما دعمته واقعياً بما قدمته من شهداء وعمليات في انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠ م؛ لدرجة أنها نفذت ما يقرب من ٥٦٪ من العمليات في ذلك العام.

وقد اعتبرت حركة الجهاد في فلسطين، أن فلسطين هي "القضية المركزية للحركة الإسلامية المعاصرة"، ورفضت الحركة "اتفاق أوسلو" وكل تبعاته، حتى أنها عبرت عن هذا الرفض عملياً عندما رفضت النزول إلى الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، مستندة في ذلك إلى أن مثل هذه الانتخابات إنما تجري تحت سقف اتفاق أوسلو سيء الصيت.

المصحف يعانق السيف

كانت المسألة الجامعة التي ميزت حركات المقاومة الإسلامية، هي انطلاقها من رحم الجهاد أساساً وكياناً إستراتيجياً في حد ذاته، باعتباره طريقاً لا بديل له، وباعتباره وسيلة وغاية في الوقت نفسه. أما عن حركة حماس فيقول عنها المؤلف بعد عرض موجز لنشأتها وأيديولوجيتها، إن أكثر ما أهلها لتحقيق هذا النجاح الباهر على الساحة الفلسطينية هو اتساع شعبيتها، نتيجة المنسوب المرتفع للعمليات الاستشهادية التي نظمها الحركة خلال انتفاضة الأقصى، وكذلك الأمل الشعبي الفلسطيني في أن تخلص حماس هذا الشعب من الفساد غير المسبوق، الذي أغرقت سلطة فتح مناطق الحكم الذاتي فيه، على حد تعبير الكتاب، إضافة إلى نجاح الحركة في ملء الفراغ الذي أحدثته سلطة فتح بتخليها عن واجباتها الاجتماعية تجاه الشعب الفلسطيني.

ويشير المؤلف أن أهم محور حكم انطلاق هذه الحركات في فلسطين هو تكتلها ضد اليسار الذي ظهر، ولم يزل باعتباره عقبة في طريق التحرير، واستعادة الهوية الفلسطينية وفق المكونات التاريخية الثابتة المنبثقة من المكون الإسلامي، ومن المدهش الذي يتشبث به عبد القادر ياسين، ما تجلّى من قدرات أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي - رحمهما الله - على التقاط اللحظة الثورية التي أنتجت الانتفاضة في ١٩٨٨، وأخرجت منها حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصاراً باسم حماس، وإن تأخر إعلان ميثاقها ليصدر في أغسطس ١٩٨٨ لتقرر أنها انطلقت لتأدية دورها، ماضية في سبيل ربها، تتشابك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين، وأكد الميثاق خطورة المعركة مع اليهود، وأن مواجهة هذا الخطر يتطلب استدعاء الولاء لله تعالى، والاستمسك بالإسلام وفق منهجية العمل في إطار الإخوان المسلمين بفلسطين.

تأخر ظهور حماس جاء (وفق الكاتب) لانشغال قياداتها الأولى بمرحلة التربية والتكوين إلى أن كان عام ١٩٧٤ ، الذي شهد ظهور المجمع الإسلامي في قطاع غزة ترجمة وإعلاناً عن الإخوان المسلمين؛ الأمر الذي مكّنهم من إعلان قيام الجامعة الإسلامية تقديراً للدور المستمر لركن التربية ، باعتبارها أساساً إستراتيجياً داعماً لنشاطات المقاومة .

ومن ثم فإن مواقف حماس (حسب ياسين) تبدو منطقية إلى أبعد حد ، وهو ما لا تريد الأدبيات الإعلامية والسياسية من ورائها أن تفهم أن كل أشكال الصدام بينها وبين غيرها من الفصائل ولا سيما فتح وغيرها من فصائل الرؤى اليسارية والقومية أمر منطقي نابع من طبيعة التحالف بين منهجين لا يلتقيان .

اليسار . . . المسيرة والمصير

يتطرق الكاتب بداية الى الجبهة الشعبية ، حيث يعتبرها نتاجاً للهزيمة المريرة التي حلت بالعرب ومصر في يونيه ١٩٦٧ ، والمثير للانتباه أن الفصائل التي اجتمعت للنظر فيما يجب عمله كانت بنات للعلمانية في نسختها العربية ، وهو ما نلاحظه (حسب المؤلف) في الأسماء التالية: فتح ، شباب الثأر ، جبهة التحرير الفلسطينية ، طلائع حرب التحرير الشعبية ، أبطال العودة .

ويضيف: ” ما يدعم انتماءها جميعاً لليسار العربي بروز لفظ الشعبية عنواناً لافتاً على كثير من ألقاب هذه الفصائل ، وهي الكلمة السحرية التي أنتجها المعجم اليساري الاشتراكي الذي كان طريقاً طبيعية لمقاومة المد الإسلامي وتحجيمه . ويذكر: لقد كان الانشقاق وميوعة التوجهات والارتقاء في أحضان المد الاشتراكي قاسماً مشتركاً أعظم حكم تجليات الفصائل اليسارية والقومية التي ظهرت ، واختفت على صعيد التعاطي مع القضية الفلسطينية .

ويبين ياسين أن كثيراً من الفصائل التي خرجت وانشقت على الجبهة الشعبية ، أن سر انفصالها ، لم يكن للتوجه المخاصم للاشتراكية ، وإنما كان بسبب صراع فكري داخل النسق الاشتراكي نفسه بين من يرون ضرورة تبني التوجهات الماركسية اللينينية ، ومن يرون في ذلك تسرعاً لم يحن الوقت للتحويل نحوه . وهذا الذي ” ندعيه هو ما يفسر لنا ظهور فصائل من مثل الجبهة الديمقراطية بمنظماتها الجماهيرية المختلفة . وربما صحّ مثل ذلك في تفسير نشأة جبهة النضال الشعبي على تأثير ما أحدثته كارثة يونيه ١٩٦٧ “ .

مد ومواجهة

ويرى مؤلف الكتاب الباحث الفلسطيني عبد القادر ياسين أن تعاون هذه الفصائل كان على شيء واحد لم يختلفوا حوله ، وهو «محاصرة الخلفية الإسلامية؛ إما تحت وهم طلب الوحدة ، وهي العلة المعلنة؛ وإما تحت ضغط لقي هوى هذه الفصائل ، كان تمارسه القوى الغربية المتأمرة ضد المد الإسلامي ، مستثمرة الأنظمة

العربية التي رأيت فيما يسمى بالاستغلال نهائية طريق تحقق، فكان فتح السلطة والحكم سبيلاً لضرب محددات هوية الأمة عن طريق محاصرة الإسلاميين والتنكيل بهم، وهو بعض ما يفسر سر تأخر ظهور حركات المقاومة الإسلامية الداعمة والمتعاوية مع القضية الأم في العالم العربي في العصر الحديث.

ويختتم في هذا المجال ليؤكد: "لقد كانت الصراعات وافتقاد المرجعيات الفكرية الأصيلة، وهو مسوغ متكرر في كثير من عمليات التشرذم والانشقاق في داخل الفصائل اليسارية سبباً مباشراً في ظهور حركة التحرير الفلسطينية، باعتبارها وريثاً حل محل الجبهة الشعبية (القيادة العامة).

فصول وأسماء

جدير بالذكر أن محاور وفصول الكتاب جاءت كالتالي:
المدخل الأول: الاقتصاد السياسي لظهور المقاومة.
المدخل الثاني: كيف دخلت الحركات القومية إلى العمل الفدائي؟.

ثم توالت الفصول كما يلي:

١. حركة فتح.
٢. الجبهة الشعبية.
٣. الجبهة الديمقراطية.
٤. جبهة النضال الشعبي.
٥. الجبهة الشعبية (القيادة العامة).
٦. جبهة التحرير الفلسطينية.
٧. فتح (المجلس الثوري).
٨. فتح الانتفاضة.
٩. جبهة التحرير العربية.
١٠. حركة الجهاد الإسلامي.
١١. حركة حماس.
١٢. لجان المقاومة الشعبية وذراعها المسلح.
١٣. فصائل ذهب.
١٤. أحزاب بلا أذرع عسكرية.

ثم ختم كتابه بملحق بأسماء قادة الفصائل المعلنة.

خاتمة

يمثل هذا الكتاب أساساً هاماً ونوعياً في مجاله، ذلك لأنه واضح في السرد، ومجمل في التقديم، وإن بقي مؤلفه في الكثير من الصفحات مبتعداً عن التقييم ووضع رأيه بشأن هذا الحزب أو ذاك. ربما يعود ذلك إلى مضمون المعنى لعنوان الكتاب وهو «الدليل»، فالهدف هو تبيان أو تعريف للقارئ العربي، وتحديد الفلستيني تاريخية ومسار القوى والفصائل التي أثرت في واقع قضيته الفلستينية. بكلمات أخرى: الكتاب متميز في التقديم، والسرد، وواضح في المعالم، وبما أنه كان بمثابة مراجعة فكرية في مدخله الأول والثاني، فالحاجة ماسة من مؤلفين آخرين بالتركيز على تقييم تاريخ وواقع هذه الأحزاب، وبخاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تمر بها القضية وشعبها.

قوانين وتشريعات

شارك في تحرير هذه الزاوية المحامي رياض عيسى

تنازع القوانين في مجال حقوق المؤلف في القوانين الفلسطينية السارية والاتفاقيات الدولية

أكرم البدارين *

مقدمة

يعتمد رُقيّ الدول وتحضرها على مستوى إبداع علمائها ومفكراتها في جميع المجالات، بحيث تعتبر حقوق المؤلف ثمرة عقول الأفراد ونتاج فكرهم الخالص؛ نظراً لارتباطها الوثيق بشخص مبدعها وتميزها بطبيعة خاصة ترد إلى أشياء غير مادية، مما يجعلها مؤهلة للارتباط باستمرار بعنصر أجنبي أو أكثر، وهذا بدوره - يؤدي إلى تنافس أكثر من قانون على حكمها.

ويثير استعمال حقوق المؤلف تنازع القوانين بشكل أوسع مما هو عليه في الحقوق الأخرى، ويرجع ذلك إلى الطابع الدولي الذي تتسم به وقابلية هذه الحقوق للانتشار والاستعمال في أقاليم دول متعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج وأجهزة البث والاتصال السريع لهذه الحقوق.

وأدى جميع ذلك إلى تزايد الاهتمام الدولي بتنظيم حقوق المؤلف وتوفير الحماية لها بشكل سابق لتنظيمها على مستوى القوانين الداخلية للدولة، فأبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعني بحماية حقوق المؤلف ووضع حلول لمشكلة تنازع القوانين بشأنها، وذلك من خلال تبنيها لقواعد إسناد تشير إلى القانون الواجب التطبيق عليها.

* ماجستير في القانون، باحث في الشؤون القانونية

المبحث الأول:

القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف وفقاً للمبادئ العامة والتشريعات الفلسطينية السارية

يتناول هذا المبحث دراسة القانون الذي يحكم النزاع بشأن حقوق المؤلف وفقاً للنظريات والمبادئ العامة التي ظهرت في القانون الدولي الخاص، فضلاً عن التطرق إلى القانون الواجب التطبيق على هذه الحقوق وفقاً لما جاءت به قوانين حقوق المؤلف الفلسطينية.

المطلب الأول: النظريات والمبادئ العامة التي تحدد القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف

تتطلب دراسة القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف، الرجوع إلى المبادئ العامة والنظريات الفقهية التي ظهرت في ساحة القانون الدولي الخاص لتحديد القانون الواجب التطبيق على هذه الحقوق، وذلك لأن كلاً من المشروع المدني الفلسطيني والقانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦ لم ينصاً على القانون الذي يحكم حقوق المؤلف في المواد الخاصة بقواعد الإسناد في كليهما، مما يعني ترك المجال للمبادئ العامة وآراء الفقه في تحديد هذا القانون.

وأستدل على ذلك من خلال المادة (٣٥) من مشروع القانون المدني الفلسطيني، التي تنص على أن «تتبع مبادئ القانون الدولي الخاص في حالات تنازع القوانين فيما لم يرد بشأنها نص في المواد السابقة من هذا الفصل». وعليه، فقد تنازعت أكثر من نظرية لتحديد ضابط الإسناد الذي يؤدي إلى القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف، والنظريات التي ظهرت في هذا الشأن، وهي:

الفرع الأول، قانون بلد الأصل (المنشأ):

بعد أحد القوانين التي تنتشر في المبادئ العامة للقانون الدولي الخاص التي يمكن تطبيقها على النزاع بشأن حق المؤلف. ويعبر أنصار هذه النظرية عن وجهة النظر التقليدية التي سادت ساحة تنازع القوانين مستندين في ذلك إلى اعتبار أن حقوق المؤلف تقع ضمن نطاق الأموال، مما يتوجب سريان قاعدة الإسناد المتعلقة بقانون دولة الموقع عليها^١.

ويبرر أنصار نظرية تطبيق قانون بلد الأصل على النزاع بشأن حق المؤلف في أن تطبيق قانون بلد الأصل يوفر حماية قانونية تقوم على احترام الحقوق المكتسبة وفقاً لأحكام هذا القانون، فضلاً عن ثبات ضابط الإسناد الذي يحكم الحق، وبالتالي فإن الحق الواحد سيحصل على نفس المعاملة في جميع الدول الأخرى، لأنه يجنب من احتمالية تغير القانون الواجب التطبيق تبعاً لعدم الثبات في الضوابط الأخرى^٢.

هذا، ويعد معيار النشر هو ضابط الإسناد الذي يقود إلى تحديد بلد الأصل، وذلك لأن النشر يظهر إبداع المؤلف أمام الجمهور، ولكن ما هو النشر الذي يعتد به لتحديد قانون بلد الأصل؟

إن معيار النشر الذي يعتد لتحديد دولة العمل الأصلية هو (النشر الأول)، أما نشر المصنف لاحقاً في دولة أخرى غير دولة أول نشر فلن يؤدي إلى تطبيق قانون الدولة الأخرى.

وقد استند الفقه والقضاء في ذلك إلى اعتبار أن المؤلف عندما يقوم - في العادة - بنشر مصنفه في الدولة التي يختارها يأخذ بالحسبان مدى نجاح مصنفه وتوافر مقومات انتشاره فيها، فضلاً عن اعتبار لحظة النشر هي التي يمكن النظر من خلالها إلى المصنف على أنه مال له قيمة بين الجمهور^٣. وقد أخذت اتفاقية (بيرن) لحماية الملكية الأدبية والفنية بهذا المعيار في المادة (٥) منها، حيث اعتبرت دولة العمل الأصلية هي الدولة التي نشر بها العمل لأول مرة.

وفي هذا الصدد تثار إشكالية فرضين يتعلقان بموضوع النشر، هما:

أ- الفرض الأول - النشر بطريق البث التلفزيوني :

قد لا يقتصر النشر على النشر المادي للمصنف، إنما ينصرف إلى إخراج المصنف ووضعه في متناول الجمهور من خلال البث التلفزيوني المباشر بالأقمار الصناعية، فما هو القانون الواجب التطبيق على هذه الحالة، هل هو قانون الدولة التي تنطلق منها الإشارة نحو القمر الصناعي (قانون الدولة مصدر الإرسال) أم قانون الدولة التي يتم فيها استقبال الإشارة من القمر الصناعي (قانون الدولة مستقبلة الإرسال)؟

لقد قامت الجماعة الأوروبية بتنسيق بعض القواعد الخاصة بحق المؤلف القابلة للتطبيق على نشر الأعمال الذهنية عبر الأقمار الصناعية من خلال تبنيها القرار رقم (٩٣/٨٣)، حيث جاءت المادة الثانية منه بالنص على أن القانون الواجب التطبيق على الفرض السابق هو قانون الدولة المرسله للعمل عبر الأقمار الصناعية.

غير أن هذا الحل يعتبر خروجاً عن القواعد العامة التي تخضع حق المؤلف لقانون الدولة التي حدث فيها الاعتداء (دولة الاستقبال)، ويرجع ذلك بدوره إلى الصعوبات العملية الناجمة عن تطبيق قانون دولة الاستقبال وعلى وجه الأخص - إذا تعددت دول الاستقبال^٤.

ب- الفرض الثاني - تعاصر أول نشر في أكثر من دولة :

ويفترض هذا وقوع أول نشر للمصنف في أكثر من دولة خلال زمن واحد، ويؤدي ذلك إلى تراحم أكثر من قانون ليحكم هذه المصنفات بصفقتها قوانين بلد الأصل، مما يتوجب وضع معايير وضوابط محددة تبين بلد

الأصل في هذه الحالة، والمعايير التي ظهرت في الفقه هي :

١ . معيار البلد الذي تم فيه النشر الرئيسي للمصنف :

يؤيد الرأي الراجح في الفقه الأخذ بمعيار النشر الرئيسي للمصنف لتحديد قانون الدولة يحكم هذه المصنفات، ولكن ما المقصود ببلد النشر الرئيسي للمصنف؟

- لقد تعددت الضوابط التي طرحت لتحديد بلد النشر الرئيسي للمصنف، وجاءت على النحو الآتي :
- ذهب بعض الفقه إلى القول بأن بلد النشر الرئيسي هو البلد الذي تم النشر فيه قبل تمام النشر في الدول الأخرى^٥، إلا أن ضابط الإسناد هذا غير منطقي؛ نظراً لأن النشر قد يتم في الوقت ذاته في أكثر من دولة، مما يستبعد وجود دولة تم فيها النشر قبل غيرها.
- ينظر في تحديد بلد النشر الرئيسي إلى عدد النسخ المباعة أو الحالات التي طرح فيها العدد الأكبر من نسخ المصنف، وإذا تساوت في عددها يطبق قانون الدولة التي يقيم فيها المؤلف، وقد انتقد هذا الرأي استناداً إلى افتراض عدم إقامة المؤلف في إحدى دول النشر^٦.
- يتحدد قانون بلد النشر الرئيسي للمصنف بالبلد الذي كان لنشر المصنف فيه أهمية أكثر من غيره، إلا أن هذا المعيار ضبابي لم يحدد المقصود بأهمية النشر.
- في حين ذهب الرأي الراجح إلى الاعتداد بقانون بلد النشر الذي تم باللغة الأصلية للمؤلف، ففي حالة تعدد بلدان أول نشر للمصنف، يعتبر النشر الذي يتم بلغة المؤلف هو النشر الرئيسي لتحديد بلد الأصل^٧.

٢ . معيار مدة الحماية :

ذهب أنصار هذا الرأي إلى القول في فرض وقوع النشر الأول في أكثر من دولة إن القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة التي يقرر قانونها المدة الأقصر لحماية حق المؤلف.

وهذا ما جاءت به المادة (٥ / ٤ - أ) من اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦، التي تنص على أنه «تعتبر دولة المنشأ: أ. بالنسبة للمصنفات التي تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد، الدولة المذكورة، وفي حالة المصنفات التي تنشر في آن واحد في عدد من دول الاتحاد التي تمنح مدداً مختلفة للحماية، الدولة التي يمنح تشريعها مدة الحماية الأقصر».

إلا أن هذا المعيار لم يوفق في طرحه، لأنه يفرض على القاضي الذي يُعرض عليه النزاع القيام بإجراء مقارنة بين قوانين الدول التي تم بها أول نشر والتعرف على أحكامها الموضوعية لاختيار القانون الذي يقرر حماية أقصر من غيره^٨، وهذا ما يتنافى مع وظيفة قاعدة الإسناد، التي تقوم بالربط المجرد بين العلاقة محل النزاع وقانون دولة معينة دون الخوض في أحكامه الموضوعية.

الفرع الثاني ، القانون الشخصي (جنسية المؤلف) :

يرى أصحاب هذا الرأي أن القانون الشخصي للمؤلف (قانون جنسيته) هو الأكثر قبولاً لحكم المصنفات غير المنشورة، متأثرين بذلك بما جاءت به نظرية الحقوق الشخصية في تكييف طبيعة حق المؤلف^٩، وما تمنحه له من حق أبوة على إنتاجه الفكري، الذي ينعكس بدوره على القانون الواجب التطبيق عليه .

ونظراً لما تمثله فكرة حماية الحق الفكري من حماية لشخص المؤلف نفسه، ذهب بعض الفقهاء إلى أبعد من ذلك عندما قرروا الأخذ بالقانون الشخصي للمؤلف حتى لو كان المصنف منشوراً؛ مستندين في ذلك إلى أن المؤلف عندما يقوم بنشر عمله يعرض نفسه ويكشف عن ذاته للمجتمع^{١٠}.

وهذا ما أخذ به المشرع الكويتي في المادة (٥٧) من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦١ التي تنص على الآتي «يسري على الملكية الأدبية والفنية قانون بلد النشر الأول أو قانون بلد الإخراج الأول . أما إذا نشر المصنف في أكثر من دولة فيؤخذ بقانون بلد النشر الرئيسي، وإذا لم يتم نشره إطلاقاً فإنه يُطبق قانون جنسية المؤلف»^{١١}.

الفرع الثالث ، قانون بلد طلب الحماية :

تعتبر نظرية قانون بلد طلب الحماية أنسب النظريات التي تحكم حقوق المؤلف؛ نظراً لقيامها على أسس عملية متجاوزة بذلك الإشكاليات التي تنجم عن تطبيق قانون بلد الأصل القائمة على أسس نظرية^{١٢}.

كما أن الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية تميل بشكل واضح إلى الاعتداد بقانون بلد طلب الحماية، استناداً إلى فكرة تعلق حقوق الملكية الفكرية بقواعد الأمن المدني والاقتصادي داخل الدولة (قواعد البوليس)، فضلاً عن توافق تطبيق قانون بلد الحماية مع مبدأ إقليمية القانون الذي يعمل على حصر أثر الاعتداء الواقع على حق المؤلف ضمن إقليم البلد الذي وقع فيه^{١٣}، وهذا أمر لا يخفى فيه ما تتصف به واقعة الاعتداء على حق المؤلف من صفة جنائية تؤدي إلى تطبيق تدابير إجرائية إقليمية لتوفير الحماية اللازمة لهذه الحقوق من خلال ممارسة الدولة لسيادتها على إقليمها .

غير أن الفقه قد اختلف في تحديد مفهوم بلد الحماية، حيث ذهب جانب من الفقه إلى المزاوجة بين قانون بلد طلب الحماية وقانون القاضي؛ فاصطلاح قانون القاضي يعني عندهم قانون بلد طلب الحماية^{١٤}، ويستندون في ذلك إلى اعتبار كلا القانونين أمراً واحداً من شأنه أن يحقق الاستقرار في التعاملات وسهولة تنفيذ الأحكام .

في حين ذهب جانب آخر من الفقه للتمييز بين قانون بلد طلب الحماية وقانون القاضي على الرغم من إمكانية النظر إلى قانون القاضي في الغالب على أنه قانون بلد طلب الحماية، إلا أن الأمر قد لا يتفق أحياناً عند قيام

المؤلف باتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية التي من شأنها أن تضمن الحفاظ على حق المؤلف دون أن يستدعي الأمر اللجوء إلى القضاء^{١٥}.

يستنتج مما سبق أنه بالرغم من وجود مسافة ضيقة بين قانون بلد طلب الحماية وقانون القاضي، إلا أن الفارق بينهما يظهر بشكل واضح عندما يقوم صاحب الحق باتخاذ إجراءات احتياطية لحماية حقه دون اللجوء للقضاء، أما إذا وصل النزاع إلى القضاء فإن الفجوة بين القانونين تنتهي ويصبحان قانوناً واحداً.

هذا وقد لقي ضابط الإسناد المتمثل في قانون بلد طلب الحماية ترحيباً واسعاً على مستوى الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الداخلية بشأن حقوق المؤلف، ويستدل على ذلك من خلال تبني كل من المشرع الأسباني والنرويجي والسويسري له كقانون واجب التطبيق بشأن حقوق المؤلف^{١٦}، حيث جاءت المادة (١/١١٠) من القانون الدولي الخاص السويسري لسنة ١٩٨٧ بالنص على «حقوق الفكر تخضع لقانون الدولة المطلوب تقرير الحماية بها». أما على المستوى الدولي، فقد أخذت معظم اتفاقيات الملكية الفكرية بقانون بلد طلب الحماية اعتباراً أنه القانون الواجب التطبيق لحكم النزاع بشأن حق المؤلف، من حيث التمتع بالحق واستعماله ووسائل حمايته^{١٧}.

الفرع الرابع، النظرية المختلطة (المزدوجة):

يرى أنصار هذه النظرية أنه يجب الأخذ بكل من قانون بلد طلب الحماية وقانون بلد الأصل وتطبيقهما على حق المؤلف، استناداً إلى أن قانون بلد الأصل لا يكفي وحده لحكم حقوق المؤلف، فضلاً عن تفضيل قانون (بلد طلب الحماية) لحكم وسائل حماية الحق^{١٨}، وينطلق المؤيدون لهذه النظرية من نقطة الأخذ بضابط الإسناد المتمثل في بلد أول نشر للمصنف الذي يعتبر بلد الميلاد القانوني له، إلا أنه لا يمكن الأخذ به بالنسبة للمصنفات غير المنشورة مما يستوجب الاستعانة بقانون محل طلب الحماية لشمولها بالحماية.

ووفقاً لهذا المفهوم، فإن قانون بلد طلب الحماية يطبق على جميع المسائل الإجرائية التي تتعلق بوسائل حماية حق المؤلف وإيقاع الجزاء في حالة الاعتداء عليه، متفقاً في ذلك مع مبدأ إقليمية القوانين، في حين يطبق قانون بلد الأصل ليحكم المصنفات المنشورة وجميع المسائل التي تتعلق بوجود حق المؤلف من حيث موضوعه وشروطه^{١٩}.

بعد الانتهاء من عرض النظريات التي ظهرت كضوابط إسناد لتعيين القانون الواجب التطبيق على النزاع بشأن حقوق المؤلف، فإنني أتفق مع الأخذ بضابط الإسناد الذي يقضي بتطبيق قانون بلد طلب الحماية على حق المؤلف، وذلك لأن مسألة النزاع بشأن حق المؤلف لا تثار إلا بعد أن يتم الاعتداء عليه أو اتخاذ المؤلف وسائل الحماية اللازمة لها، وهو أمر يتعلق بسيادة الدولة على إقليمها ويستوجب تطبيق قانونها الوطني على الاعتداء بشأن حق المؤلف لما تحمله من صبغة جنائية. فضلاً عن أن حقوق المؤلف تتعلق بقواعد الأمن المدني

والاجتماعي في الدولة (قواعد البوليس)، مما يعني استبعاد أي قانون أجنبي ليحكم هذه الحقوق. كما أنني أؤيد الأخذ بضابط الجنسية (قانون جنسية المؤلف) وتطبيقه كضابط تكميلي على النزاع بشأن حقوق المؤلف. استناداً إلى العلاقة التي تربط المؤلف بمصنعه.

المطلب الثاني : القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف في فلسطين

بعد الاطلاع على نصوص قواعد الإسناد الواردة في مواد القانون المدني الأردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ وكذلك مشروع القانون المدني الفلسطيني، يتبين أن كلا القانونين لم ينصا في أحكامهما على القانون الواجب التطبيق بشأن حقوق المؤلف. وان كل ما جاءت به المادة (٢/٧١) من القانون المدني الأردني هو أن يتبع في شأن حقوق المؤلف والاختراع والفنان والعلامات التجارية وسائر الحقوق المعنوية الأخرى أحكام القوانين الأخرى.

وبالتدقيق في مواد قواعد الإسناد التي نص عليها مشروع القانون المدني الفلسطيني، نجد أن المادة (٣١) ٢٠ منه تنص على أنه «لا تسري أحكام المواد السابقة في هذا الفصل إذا وجد نص على خلافها في قانون خاص أو في إتفاقية نافذة في فلسطين». ويُفهم من تحليل هذا النص أن المشرع الفلسطيني قد قدم سريان النص الخاص الوارد في معاهدة دولية نافذة في فلسطين أو في قانون خاص، واعتبرها واجبة التطبيق إذا ما تعارضت مع إحدى مواد الإسناد الواردة في المواد (١٤-٣٠) من مشروع القانون المدني الفلسطيني.

وحتى لا نبتعد عن جوهر الموضوع، سأتطرق إلى نصوص القوانين الخاصة بحقوق المؤلف والسارية المفعول في فلسطين، حيث نجد أنها جاءت على النحو الآتي:

الفرع الأول: القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف وفقاً لأحكام قانون حق التأليف العثماني لسنة ١٩١٠ ومرسوم قانون حقوق الطبع والتأليف الإنتدائي لسنة ١٩٢٤

أولاً: قانون حق التأليف العثماني لسنة ١٩١٠
يتبين من خلال البحث في مواد هذا القانون أنه يتكون من (٤٢) مادة تتبنى أحكاماً موضوعية عامة وقديمة، ولم يتضمن في أحكامه منهج الإسناد أو أية إشارة تدل على القانون الواجب التطبيق على حقوق التأليف.

وبالرغم من أن مرسوم قانون حقوق الطبع والتأليف الفلسطيني لسنة ١٩٢٤ الذي صدر في عهد الانتداب البريطاني، لم ينص صراحة على إلغاء قانون حق التأليف العثماني، إلا أنه يعد بحكم الملغى ضمناً بموجب سريان المرسوم الإنجليزي على حكم حقوق المؤلف في الضفة الغربية وقطاع غزة لغاية يومنا هذا.

ثانياً: مرسوم تطبيق قانون حقوق الطبع والتأليف الإنجليزي لسنة ١٩١١ على فلسطين في سنة ١٩٢٤ من خلال التمعن في نصوص مرسوم قانون حقوق الطبع والتأليف لفلسطين لسنة ١٩٢٤ نجد أنه لم يأخذ

بمنهج قواعد الإسناد في النص على القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف ضمن أحكامه، وإنما جاء بنصوص قانونية أحادية الجانب تبني معايير وشروط تتعلق بالمصنف بشكل رئيس؛ ومن هذه النصوص ما جاءت المادة (١/١) من المرسوم القانون بالنص على أنه «مع مراعاة أحكام هذا القانون، تحمي حقوق الطبع والتأليف في جميع الآثار الأدبية والتمثيلية والموسيقية والفنية في كافة أنحاء ممتلكات جلالتة التي يسري عليها هذا القانون ضمن المدة المذكورة فيها، بشرط أن تتوفر في ذلك الشروط التالية:

- إذا كان الأثر قد تم نشره فيجب أن يكون قد نشر لأول مرة في إحدى ممتلكات جلالتة السابق ذكرها.
- إذا كان الأثر لم ينتشر فيجب أن يكون المؤلف في تاريخ تأليفه الأثر من رعايا الدولة البريطانية أو مقيماً في إحدى ممتلكات جلالتة السابق ذكرها.

يتبين لنا من تحليل النص السابق، أنه يحدد نطاق سريان حماية القانون على أنواع معينة من المصنفات الأدبية والتمثيلية والموسيقية والفنية، كما أنه قد فرق في ذلك بين المصنفات المنشورة والمصنفات غير المنشورة على النحو الآتي:

- المصنفات المنشورة: أخذ مرسوم قانون حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩٢٤ بمعايير قانون بلد المنشأ الذي يتحدد بـ (النشر الأول)، حيث اشترط لكي يتمتع المصنف المنشور بحماية القانون أن يكون نشره لأول مره في إحدى الممتلكات البريطانية، وتعد فلسطين جزءاً من هذه الممتلكات بموجب الانتداب البريطاني عليها لغاية سنة ١٩٤٨.
- المصنفات غير المنشورة: اعتمد المرسوم في سريان حمايته لهذه المصنفات على المعيار الشخصي للمؤلف المتمثل بقانون (الجنسية)، وكذلك المعيار الإقليمي المتمثل بمكان الإقامة، واشترط لذلك أن يكون المؤلف في تاريخ تأليف مصنفه متمتعاً بالجنسية البريطانية أو أن يكون محل إقامته في إحدى الممتلكات البريطانية ومنها فلسطين.

هذا ويعتبر المصنف قد نشر لأول مرة في إحدى الممتلكات البريطانية، إذا كان قد نشر وفي آن واحد في مكان آخر شريطة ألا يكون النشر الأول في ممتلكات بريطانيا شكلياً، وأن لا تتجاوز المدة بين مكاني النشر الأول (١٤) يوماً أو أية مدة منها ستقرر بمرسوم^{٢١}. كما أن المشرع الإنجليزي قد أخذ في قانون حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩٢٤ بمبدأ المعاملة بالمثل^{٢٢} ومبدأ المعاملة الوطنية لمصلحة تطبيقه على المصنفات الأجنبية، وذلك من خلال نص المادة (٢٩) من مرسوم القانون، التي أجازت للملك بريطانيا أن يأمر بمرسوم تطبيق هذا القانون على ما يلي:

- المصنفات التي تنشر لأول مرة في بلاد أجنبية يتناولها المرسوم كأنها قد نشرت في أية بلاد بريطانية.
- المصنفات الأدبية والتمثيلية والموسيقية والفنية أو أية صنف منها، إذا كان مؤلفوها لدى وضعها يحملون جنسية أية دولة أجنبية يتناولها المرسوم بنفس الكيفية التي تناول بها المؤلفين البريطانيين.
- إذا كان محل إقامة المؤلف في البلاد الأجنبية التي يتناولها المرسوم بنفس الكيفية كما لو كان محل إقامته في أية بلد من المملكة البريطانية التي يسري عليها هذا القانون.

وفي ختام هذا الفرع، يتبين لي وبكل موضوعية، أن مرسوم قانون حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩٢٤ بالرغم من قدمه وامتداده لفترة الانتداب البريطاني في فلسطين، وكذلك احتوائه على بعض المصطلحات القديمة مثل (الأثر، التأليف) وبعض الكلمات الاستعمارية مثل (ممتلكات جلالته)، إلا أنه يعتبر قانوناً واقعياً ومميزاً في نطاق حماية المصنفات والمؤلفين الوطنيين والأجانب من خلال اعتماده على قواعد قانونية مباشرة التطبيق فضلاً عن تبنيه المبادئ الدولية لحل مشكلة تنازع القوانين في مجال حق المؤلف من خلال الأخذ بمبدأي المعاملة الوطنية والمعاملة بالمثل.

الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف بموجب مرسوم حق الطبع والتأليف (معاهدة روما) لسنة ١٩٣٣

جاء هذا المرسوم ليعلن انضمام فلسطين لسنة ١٩٣٣ الى معاهدة (بيرن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦، وذلك وفقاً للمعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع بعض الدول الأجنبية بتاريخ ٢/ حزيران/ ١٩٢٨، وتم تسميتها ب (معاهدة روما)^{٢٣}.

وقد جاءت المادة (٥) بالنص على أنه "تعني عبارة (البلاد الأصلية) الواردة في هذا المرسوم:

- في حالة الأثر غير المنشور، البلاد التي ينتمي إليها المؤلف.
- في حالة الأثر المنشور، البلاد التي نشر فيها الأثر لأول مرة.
- في حالة الأثر المنشور في عدة بلاد تابعة لاتحاد حق الطبع والتأليف في آن واحد، البلاد التي تخول تشاريعها أقصر مدة للحماية.
- في حالة الأثر المنشور في بلاد غير تابعة لاتحاد حق الطبع والتأليف وفي بلاد تابعة للاتحاد المذكور في آن واحد، البلاد التابعة لاتحاد حق الطبع والتأليف التي نشر فيها الأثر.

يُستنتج من خلال التحليل الدقيق لمفهوم المادة السابقة، أن المرسوم قد أخذ بمنهج قواعد الإسناد في أحكامه، وذلك من خلال تبنيه القاعدة العامة التي تتمثل بقانون بلد الأصل (المنشأ) ليحكم حقوق الطبع والتأليف في فلسطين، فضلاً عن أن المادة (٥) من المرسوم تشكل قاعدة تنازع قوانين تعتمد على ضوابط إسناد متعددة لتحديد المقصود ببلد الأصل، وهي:

- قانون الجنسية أو الموطن: يطبق هذا القانون بصفته قانون بلد الأصل على الحالة التي يكون فيها المصنف غير منشور، وهذه الحالة تتشابه تماماً مع نص الفقرة (ج) من المادة (٥/٤) من اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦.
- قانون بلد النشر الأول: ويحكم هذا القانون المصنفات التي تم نشرها وتصنيفها ٢٤، فإذا كانت فلسطين بلد النشر الأول لمصنف مؤلفه أجنبي الجنسية، فإن القانون الفلسطيني سيطبق ليحكم هذا المصنف استناداً إلى أن فلسطين (بلد الأصل) التي ظهر فيها المصنف.
- قانون البلد الذي يمنح مدة حماية أقصر للمصنفات: ويطبق هذا القانون في حالة المصنف المنشور في آن واحد في عدة دول تكون أعضاء في اتحاد اتفاقية بيرن، ويتفق هذا النص مع ما جاءت به الفقرة (أ) من المادة

(٤-٥)، اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦ .

- قانون البلد العضو في اتفاقية (بيرن)، ويحكم هذا القانون المصنفات التي يتزامن ويتعاصر نشرها في دولة طرف في الاتفاقية (الاتحاد) ودولة أخرى غير عضو في الاتفاقية، وهذا النص يتشابه مع نص الفقرة (ب) من المادة (٤-٥) من اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦، حسب وثيقة باريس لسنة ١٩٧١ ويلاحظ في هذا المرسوم مدى انعكاس أحكام اتفاقية بيرن عليه .

وفي نهاية هذا الفرع، يُلاحظ بأن مرسوم قانون حق الطبع والتأليف لسنة ١٩٣٣ قد تأثر بشكل كبير بأحكام اتفاقية بيرن، بحيث انعكس ذلك في اعتماده على منهج قواعد الإسناد الوارد فيها، فضلاً عن تبنيه قانون بلد الأصل كقاعدة عامة لحكم المصنفات وحقوق المؤلفين الوطنيين والأجانب المنشورة في فلسطين التي أثير بشأنها تنازع القوانين، وذلك من خلال الاعتماد على ضوابط إسناد متعددة تتمثل بقانون (بلد النشر الأول، بلد الحماية الأقصر مدة، البلد العضو في اتفاقية بيرن)، كما أنه اعتمد على قانون جنسية المؤلف كقاعدة إسناد احتياطية تحكم المصنفات غير المنشورة .

الفرع الثالث: القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف وفقاً لأحكام مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الفلسطيني لسنة ١٩٩٩

جاءت المادة (٧١) من مشروع القانون بالنص على أن «يطبق هذا القانون على :

- جميع المصنفات التي يكون صاحب الحق الأصلي في تأليفها فلسطيني الجنسية، أو مقره على الأرض الفلسطينية، أو لاجئاً ولا جنسية له أو محل إقامته العادي على أرض فلسطين، أما إذا كان المصنف يعود لعمل مشترك أو جماعي، فيكفي أن تتوفر في واحد من المشاركين الشروط المنصوص عليها في هذه الفقرة .
- جميع المصنفات المنشورة لأول مرة على أرض فلسطين خلال الثلاثين يوماً الموالية للنشر الأول في بلاد أجنبية .
- أشغال الفن المعماري المقامة على أرض فلسطين، وعل كل عمل فني مندمج في بناية تقع على الأراضي الفلسطينية .
- على جميع المصنفات التي لم تدخل عند ابتداء العمل في هذا القانون الى الملك العام“ .

يتبين لي من خلال تحليل نص المادة السابق، أن المشرع الفلسطيني لم يتبن قواعد إسناد بالمعنى التقليدي ترشد القاضي إلى اختيار القانون الواجب التطبيق، وإنما جاء بقاعدة تنازع أحادية ومباشرة تقتصر وظيفتها على تحديد الحالات التي يسري عليها القانون الفلسطيني، إذا توافرت ضوابط ومعايير معينه تعرف بمؤهلات الحماية وترتبط بشكل رئيس بما يلي :

أولاً: الجانب الذي يتعلق بشخصية المؤلف

معيار قانون جنسية المؤلف أو موطنه أو محل إقامته: حيث وسع مشروع القانون حمايته ليشمل جميع

المصنفات المنشورة وغير المنشورة التي يتمتع مؤلفوها بالجنسية الفلسطينية أو يكون موطنه أو محل إقامته المعتادة في فلسطين، كما شملت حماية القانون المؤلفين من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحملون جنسية دولة أخرى.

ثانياً: الجانب الذي يتعلق بالمصنف

- معيار النشر الأول: بحيث تشمل حماية القانون كافة المصنفات التي تنشر لأول مرة على أرض فلسطين خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشرها الأول في بلاد أجنبية.
- معيار المقر (الموقع): ويستند إليه لحكم مصنفات الفن المعماري التي تقام على أرض فلسطين، وكذلك كل عمل فني يندمج في بناية تقع في فلسطين، وهذه الفقرة تتشابه ما أخذت به المادة (٤/ج/٢) من اتفاقية بيرن.

وبهذا فإن المشرع الفلسطيني قد أخضع جميع ما يتعلق بالعقار لحكم قانونه الوطني من خلال الأخذ بقانون (موقع العقار)^{٢٥}.

ثالثاً: مبدأ الحماية المطلقة: أخذ المشرع الفلسطيني بهذا المبدأ من خلال إخضاع جميع المصنفات التي تدخل إلى الملك العام عند سريان هذا القانون من حيث الزمان، وهي تتوافق بذلك مع نص المادة (١٨/١) من اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦ المعدلة في باريس سنة ١٩٧١ التي تنص على أن «تسري هذه الاتفاقية على كل المصنفات التي لا تكون عند دخول حيز التنفيذ، قد سقطت بعد بالملك العام لدولة المنشأ بانقضاء مدة الحماية». مما يعبر عن مدى تأثير المشرع الفلسطيني بالاتفاقيات الدولية، وعلى وجه الخصوص؛ اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦ وكذلك اتفاقية (trips) التي اعتبرت أحكام اتفاقية بيرن من المادة (١-٢١) جزءاً من أحكامها.^{٢٦}

يُستنتج من تحليل نص المادة (٧١) من مشروع القانون الفلسطيني، أنها تمثل خطاباً مباشراً موجهاً إلى القضاء الفلسطيني بتطبيق هذا القانون دون تطبيق أي قانون أجنبي ليحكم المصنفات الواردة في سياق هذه المادة، وعليه يكون القانون الفلسطيني واجب التطبيق باعتباره قانون بلد طلب الحماية كقاعدة عامة، وذلك عندما يطلب المؤلف الفلسطيني حماية مصنفاته التي وقع عليها الاعتداء أو ثار النزاع بشأن ملكيتها من القضاء الفلسطيني، فضلاً عن تبني المشرع الفلسطيني لمعايير وضوابط أخرى تساعد في توسيع اختصاصات القانون الفلسطيني كقانون واجب التطبيق على حقوق المؤلف، وتتمثل هذه المعايير بقانون (بلد النشر الأول، بلد المقر).

وبهذا فإن المشرع الفلسطيني قد اعتبر القواعد المتعلقة بحق المؤلف هي قواعد ذات تطبيق مباشر يتوجب على القضاء الفلسطيني تطبيقها مباشرة على النزاع دون المرور بقاعدة التنازع.^{٢٧}

المبحث الثاني : القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف في الاتفاقيات الدولية

تتمتع الاتفاقيات الدولية بمكانة هامة في مجال تنظيم حقوق الملكية الفكرية ومنها حقوق المؤلف ، وبخاصة لأن التنظيم الدولي لهذه الحقوق جاء قبل التشريع الداخلي في كثير من الدول ، بحيث يُعد إبرام الاتفاقيات الدولية الوسيلة الفضلى لحل الإشكاليات التي تنتج عن تنازع القوانين بشأن حقوق المؤلف وذلك من خلال تبنيها قواعد إسناد موحدة تحدد القانون الواجب التطبيق على هذه الحقوق .

وستتطرق في دراسة هذا المبحث إلى الاتفاقيات الدولية التي جاءت بقواعد إسناد تحدد القانون الواجب التطبيق على التنازع الدولي للقوانين التي تحكم حقوق المؤلف ، ومن هذه الاتفاقيات :

- اتفاقية (بيرن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦ ، حسب وثيقة باريس لسنة ١٩٧١ .
- الاتفاقية الدولية لحماية فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (اتفاقية روما) لسنة ١٩٦١ .
- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (Trips) لسنة ١٩٩٥ .
- الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف لسنة ١٩٨١ .

المطلب الأول : قاعدة الإسناد العامة التي تحكم حقوق المؤلف بموجب الاتفاقيات الدولية

تضمنت الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق المؤلف أحكاماً تشكل قواعد إسناد تؤدي إلى تطبيق قانون بلد طلب الحماية كقاعدة عامة على معظم المسائل التي تثور ، وعليه سأقوم باستعراض نصوص المواد التي جاءت في الاتفاقيات التي تعنى بحقوق المؤلف وتحليلها وفقاً لما يلي :

الفرع الأول ، اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦ ، حسب وثيقة باريس لسنة ١٩٧١ :

ربما تشير النظرة الأولية إلى نصوص المواد الواردة في اتفاقية (بيرن) لسنة ١٨٨٦ إلى الاعتقاد بأنها قد تبنت قانون دولة المنشأ (الأصل) لحكم مسائل تنازع القوانين بشأن حقوق المؤلفين ومصنفاتهم^{٢٨} . غير أن التعمق في تحليل نصوص الاتفاقية يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن اتفاقية بيرن أخذت بقانون بلد طلب الحماية كقاعدة إسناد عامة تؤدي إلى اعتباره القانون الواجب التطبيق على المؤلفين أو المصنفات التي تليها متطلبات الحماية الواردة في الاتفاقية .

وما يؤكد هذه النتيجة اعتماد الاتفاقية على منهج قواعد الإسناد وكذلك الأخذ بمبدأ المعاملة الوطنية التي تتمثل بالقواعد والنصوص التالية :

تنص المادة (٢/٥) من اتفاقية بيرن على أن «لا يخضع التمتع أو ممارسة هذه الحقوق لأي إجراء شكلي ، فهذا

التمتع وهذه الممارسة مستقلة عن وجود الحماية في دولة منشأ المصنف. تبعاً لذلك، فإن نطاق الحماية وكذلك وسائل الطعن المقررة للمؤلف لحماية حقوقه يحكمها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها دون سواه، وذلك بصرف النظر عن أحكام هذه الاتفاقية»^{٢٩}.

ومن خلال تحليل النص السابق يتبين اعتماد الاتفاقية للمبادئ الآتية:

- ١- عدم خضوع التمتع أو ممارسة حقوق المؤلف لأي إجراء شكلي، وهو ما يعرف بالحماية التلقائية لحق المؤلف، وهذا ما أخذ به المشرع الفلسطيني في مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم (٤٦) لسنة ١٩٩٩. ٣٠
- ٢- استقلال التمتع وممارسة حقوق المؤلف عن وجود الحماية في دولة منشأ المصنف، مما يعني عدم وجود أي أثر لبلد الأصل في تقرير وجود الحق واستعماله وحمايته في أي بلد آخر.
- ٣- أسندت الاتفاقية الاختصاص إلى قانون بلد طلب الحماية ليحكم نطاق الحماية ووسائل الطعن المقررة لحماية حق المؤلف بصرف النظر عن أحكام هذه الاتفاقية، ويؤدي هذا إلى استبعاد القاضي الوطني أي قانون أجنبي في هذا الشأن تحقيقاً لمبدأي إقليمية القانون والتطبيق الفوري للقواعد التي تنظم حقوق المؤلف.

• جاءت الفقرة (٢) من المادة (٦-ثانياً) من الاتفاقية بالنص على أن "الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (١) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته، وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها. . . الخ". يتضح من تحليل النص السابق، بأن اتفاقية (بيرن) قد أسندت إلى قانون بلد طلب الحماية الاختصاص في تحديد الأشخاص والهيئات الذين يحق لهم ممارسة الحقوق الأدبية (المعنوية) الواردة في نص الفقرة (١) من المادة (٦-ثانياً).

• كما تنص المادة (١٠/١) - ثانياً على أن "تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بنقل المقالات المنشورة في الصحف والدوريات. . . ومع ذلك فإنه يجب دائماً الإشارة بكل وضوح على المصدر، ويحدد تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها الجزاء المترتب على الإخلال بهذا الالتزام".

يتبين من خلال النص أن تشريعات الدول الأعضاء في اتفاقية (بيرن) هي المختصة بالسماح بنقل المقالات المنشورة في الصحف والدوريات بغض النظر عن موضوعها أو طريقة نشرها مع التقيد بذكر المصدر الذي أخذت منه، أما في حالة الإخلال بالالتزام الذي تقتضيه هذه المادة، فإن الاتفاقية تولى إلى قانون بلد طلب الحماية الاختصاص في تحديد الجزاء المترتب على هذا الإخلال.

- وقد جاءت المادة (١٤-ثانياً/الفقرة ٢/أ) من الاتفاقية بالنص على أن "تحديد أصحاب حق المؤلف لمصنف سينمائي يختص به تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها".
- يتبين أن الاتفاقية قد أسندت إلى تشريع دولة طلب الحماية الاختصاص في تحديد أصحاب حق التأليف في

- المصنف السينمائي، أي من هم الأشخاص الذين يعتبرون مؤلفين سينمائيين؟
كذلك تنص المادة (١٩) من الاتفاقية على أنها "لا تمتع أحكام هذه الاتفاقية من المطالبة بتطبيق حماية أوسع يكون قد قررها تشريع دولة من دول الاتحاد".

يتبين من خلال تحليل هذه المادة، أن الاتفاقية تميز تطبيق قانون أية دولة اتحادية يشمل حماية أوسع من الاتفاقية، كما أن مضمون هذا النص يشير إلى إسناد مهمة تنظيم الأمور التي غفلت عنها الاتفاقية في شأن حق المؤلف إلى قانون بلد طلب الحماية.

في نهاية هذا الفرع، أود الإشارة إلى أن اتفاقية بيرن من خلال تبنيها مبدأ المعاملة الوطنية أدت إلى تعزيز تطبيق قانون بلد طلب الحماية فيما يختص بالحقوق التي تقرر للمؤلفين، فالمؤلف الاتحادي يتمتع في دولة طلب الحماية بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها المؤلف الوطني سواء أكانت مالية أم معنوية^٣، ويتبين ذلك في نص المادة (١/٥) من الاتفاقية التي تنص على الآتي «يتمتع المؤلفون، في دول الاتحاد غير دولة منشأ المصنف، بالحقوق التي تخولها قوانين تلك الدول حالياً أو قد تخولها مستقبلاً لرعاياها بالإضافة إلى الحقوق المقررة بصفة خاصة في هذه الاتفاقية».

الفرع الثاني، اتفاقية روما لحماية فاني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة لسنة ١٩٦١ :

أخذت هذه الاتفاقية بمنهج قواعد الإسناد في موادها، وأشارت إلى القانون الواجب التطبيق على حماية فاني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة والمتمثل كقاعدة عامة بقانون بلد طلب الحماية، واستدل على ذلك بما يلي :

تنص المادة (٧/٢-١) من اتفاقية روما على الآتي «اختصاص قانون بلد طلب الحماية بتنظيم الحماية وإعادة إذاعة أي أداء، وتثبيته واستنساخه بغرض إذاعته، شرط موافقة فنان الأداء على إذاعة أدائه».

يتبين من مفهوم النص السابق، أن الاتفاقية قد أسندت إلى قانون بلد طلب الحماية الاختصاص بتنظيم الحماية فيما يتعلق بإعادة إذاعة أي أداء وتثبيته واستنساخه بهدف إذاعته شريطة موافقة الفنان على ذلك.

- جاءت المادة (٧/٢) من الاتفاقية بالنص على أن "تحديد شروط انتفاع هيئات الإذاعة بالتثبيات التي تجري لأغراض الإذاعة وفقاً لقانون الدولة التي تطلب الحماية في أراضيها".

تسند هذه المادة إلى قانون بلد طلب الحماية تحديد الشروط التي يجب توافرها لانتفاع هيئات الإذاعة من التثبيات التي تجري لأغراض الإذاعة، إلا أن الفقرة (٣) من المادة نفسها منحت الحق لفناني الأداء تنظيم علاقاتهم مع هيئات الإذاعة على أساس تعاقدية إذا كان قانون بلد طلب الحماية يحرمهم من هذا الحق.

وكذلك جاءت المادة (١٣/د) من الاتفاقية بالنص على الآتي "يجوز لهيئات الإذاعة الحق في أن تميز أو تحظر نقل برامجها التلفزيونية للجمهور، إذا جرى ذلك في أماكن متاحة للجمهور لقاء دفع رسم للدخول، ويختص القانون الوطني للدولة التي تطلب فيها حماية هذا الحق بتحديد شروط ممارسته".

يمنح النص السابق الحق لهيئات الإذاعة في إجازة أو حظر نقل برامجها التلفزيونية في الأماكن المتاحة للجمهور لقاء دفع رسم دخول، حيث أوكلت إلى قانون بلد طلب الحماية تنظيم شروط ممارسة هذا الحق.

الفرع الثالث، اتفاقية «trips» الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لسنة ١٩٩٥ :

تعتبر هذه الاتفاقية أن قانون بلد طلب الحماية هو القاعدة الإسنادية العامة فيها، وذلك لأنها جعلت من المواد (١-٢١) من اتفاقية (بيرن) لسنة ١٨٨٦ جزءاً من أحكامها^{٣٢}، وبالتالي تلتزم الدول الأعضاء في اتفاقية trips بأحكام هذه المواد باعتبارها قواعد الاتفاقية، وقد اعتمدت الاتفاقية على القواعد الموضوعية في تنظيم حقوق المؤلف التي تتعلق بالنتاج وليس مجرد الأفكار أو الإجراءات وأساليب العمل أو المفاهيم الرياضية^{٣٣}.

المطلب الثاني : قواعد الإسناد التكميلية التي تحكم حقوق المؤلف في الاتفاقيات الدولية

يشكل قانون بلد طلب الحماية القانون الأصلح الذي اعتمده الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية ومنها حق المؤلف، إلا أن هذا القانون لا يسيطر على جميع مساحات تلك الحقوق، إذ توجد قوانين أخرى تقلص من قدرته على ذلك، وتحكم بعض الجوانب المتعلقة بحقوق المؤلف، مما يمثل تحدياً أمام قانون بلد طلب الحماية في بسط أحكامه على تلك المسائل. ومن هذه القوانين :

الفرع الأول، قانون بلد المنشأ (الأصل) :

يؤدي هذا القانون إلى جانب قانون بلد طلب الحماية دوراً هاماً في تنظيم حقوق المؤلف على الساحة الدولية، بحيث يتم إسناد المهمة لعمل هذا القانون في مرحلة لاحقة على الأخذ بقانون بلد طلب الحماية كاستثناء عليه بهدف تعيين نطاق تطبيق قانون بلد طلب الحماية^{٣٤}.

وسأقوم بتوضيح مفهوم هذا القانون من خلال تحليل نصوص مواد الاتفاقيات الدولية التي تناولته كقاعدة إسناد. ومن هذه الاتفاقيات :

أولاً : اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦ المعدلة في باريس في سنة ١٩٧١ :

تنص المادة (١/٣) من الاتفاقية على أن «تشمّل الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية : أ . المؤلفين من رعايا إحدى دول الاتحاد على مصنفاتهم سواء كانت منشورة أم لم تكن .

ب. المؤلفين من غير رعايا إحدى دول الاتحاد، عن مصنفاتهم التي تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد».

مما يعني أن الاتفاقية تبنت قواعد ذات تطبيق مباشر واعتمدت على مكان نشر المصنف لتحديد المعيار الإقليمي التي تقوم عليه، فجعلت النشر الأول للمصنف كضابط لتحديد بلد المنشأ^{٣٥}، ومن التطبيقات التي أخذت بها الاتفاقية على هذا المعيار، ما يلي:

اعتبرت الاتفاقية بلد المنشأ^{٣٦}:

- دولة أول نشر: بالنسبة للمصنفات التي تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد.
- الدولة التي يمنح تشريعها مدة الحماية الأقصر: بالنسبة للمصنفات التي يتم نشرها في آن واحد في عدد من دول الاتحاد التي تمنح مدداً مختلفة للحماية.
- دولة الاتحاد: بالنسبة للمصنفات التي تنشر في آن واحد في دولة خارج الاتحاد ودولة من دول الاتحاد.

- كما جاءت المادة (١ / ١٨) من الاتفاقية على أن "تسري هذه الاتفاقية على كل المصنفات التي لا تكون عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، قد سقطت بعد في الملك العام لدولة المنشأ بانقضاء مدة الحماية".

يقضي النص السابق بإسناد الاختصاص إلى قانون بلد المنشأ لحكم مسألة سريان الاتفاقية من حيث الزمان، وذلك من خلال تحديد المصنفات التي تسري عليها الاتفاقية بجميع المصنفات التي لا تكون عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قد سقطت في الملك العام لدولة المنشأ بانقضاء مدة الحماية.

ثانياً: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لسنة ١٨٨٣:

تنص المادة (٦-خامساً) الفقرة (أ/٢) على أن «تعتبر دولة المنشأ هي دولة الاتحاد التي يكون للطالب فيها منشأة صناعية أو تجارية حقيقية وفعالة، أو دولة الاتحاد التي بها محل إقامته إذا لم يكن له مثل هذه المنشأة داخل الاتحاد، أو الدولة التي يتمتع بجنسيتها إذا لم يكن له محل إقامة داخل الاتحاد وكان من رعايا إحدى دول الاتحاد».

يتبين من تحليل النص السابق بأن اتفاقية باريس قد أخذت بقانون بلد المنشأ في أحكامها، واستعانت بضوابط الإسناد التالية في تحديده، وهي:

- مكان وجود المنشأة: حيث حددت الاتفاقية دولة المنشأ بدولة الاتحاد التي يكون للطالب فيها منشأة صناعية أو تجارية حقيقية وفعالة.
- مكان الإقامة: حيث قررت الاتفاقية أن دولة المنشأ هي دولة الاتحاد التي يوجد فيها محل إقامة الطالب (الشخص الذي يقدم طلب إيداع علامة تجارية أو رسم أو نموذج صناعي)^{٣٧}. إذا لم يكن له منشأة داخل الاتحاد.

- جنسية دولة الطالب : عندما لا يكون له محل إقامة داخل الاتحاد ويكون من مواطني إحدى دول الاتحاد .

الفرع الثاني قانون موقع المقر أو محل الإقامة :

تبنت هذا المعيار بعض أحكام مواد اتفاقية (بيرن) وذلك على النحو الآتي :

- جاءت المادة (١٤-ثانياً/ج) من اتفاقية بيرن لسنة ١٨٨٦ بالنص على أن «أمر البت فيما إذا كان يجب إفراغ التعهد المذكور أعلاه لأغراض تطبيق الفقرة الفرعية (ب) السابقة، في شكل عقد مكتوب أو محرراً مكتوب له ذات الأثر من عدمه، يختص به تشريع دولة الاتحاد التي يتخذها منتج المصنف السينمائي مقرأ له أو محلاً لإقامته المعتادة . ومع ذلك يختص تشريع دولة الاتحاد والمطلوب توفير الحماية فيها بحق القضاء بما إذا كان التعهد المشار إليه يجب أن يكون عقداً مكتوباً أو محرراً مكتوباً له ذات الأثر» .

- يفهم من تحليل النص السابق بأنه :

- أ. يعالج الحالة التي يكون فيها المساهمين في تأليف مصنف سينمائي ينتمون إلى دول مختلفة .
- ب. يعالج مسألة تتعلق بشكل التصرف (إفراغ التعهد) : بحيث يجب أن يتم إفراغ تعهد المؤلفين في مصنف سينمائي بتقديم المساهمة في عمل ذلك المصنف^{٣٨} ، سواء كان في شكل مكتوب أو محرراً أو لا يشترط في ذلك التعهد أي شكل .

كما أن النص السابق قد أسند الاختصاص في تقرير شكل التعهد إلى قانون دولة الاتحاد التي يتخذها منتج المصنف السينمائي مقرأً أو محلاً لإقامته المعتادة، وبالمقابل أبقى النص على اختصاص قانون بلد طلب الحماية بحق البت في تحديد الشكل المطلوب في ذلك التعهد . وهو ما يشكل استثناءً لما استقر عليه الرأي في قواعد القانون الدولي الخاص التي تخضع شكل التصرف لقانون محل إبرامه^{٣٩} .

- جاءت المادة (٤) من اتفاقية بيرن بالنص على أن «تسري الحماية المقررة في هذه الاتفاقية حتى إذا لم تتوافر الشروط الواردة في المادة (٣) وذلك على :

 - أ. مؤلفي المصنفات السينمائية التي يكون مقر منتجها أو محل إقامته المعتادة في إحدى دول الاتحاد .
 - ب. مؤلفي المصنفات المعمارية المقامة في إحدى دول الاتحاد أو المصنفات الفنية الأخرى الداخلة في مبنى أو إنشاء آخر كائن في إحدى دول الاتحاد» .

يتبين من خلال تحليل المادة السابقة أن الاتفاقية اعتمدت على ضابطي الإسناد المتمثلين في المقر ومحل الإقامة في توسيع سريان حمايتها على المؤلفين والمصنفات التالية :

- مؤلفي المصنفات السينمائية : بحيث تشترط لشمولها بحمايتها أن يكون مقر أو محل إقامة منتجها المعتادة في إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية .
- مؤلفي المصنفات المعمارية المقامة في إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية أو المصنفات الأخرى الداخلة في

مبنى أو إنشاء آخر كائن في إحدى دول الاتحاد. وهذا برأى يعتبر ضمن المصنفات المعمارية التي تتعلق بالعقار مما يتفق مع القواعد العامة في تنازع القوانين التي تقتضي بإخضاعها للقانون الذي يوجد فيه العقار (المقر).

وأود الإشارة إلى أن اتفاقية (واشنطن) المتعلقة بالدوائر المتكاملة لسنة ١٩٨٩، قد أخذت بضابط الإسناد المتمثل في المقر أو محل الإقامة في أحكامها^{٤١}.

الفرع الثالث: قانون المؤلف الشخصي (الجنسية)

تعتبر الجنسية عن العلاقة السياسية التي تربط الشخص بدولته، ويتم تنظيمها بقانون خاص^{٤٢}. وبالرغم من أهمية هذا القانون كقانون واجب التطبيق على حقوق المؤلف إلا أن الحالات التي نصت على الأخذ به الاتفاقيات الدولية جاءت محدودة، من هذه الحالات:

أولاً: اتفاقية (بيرن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦ المعدلة في باريس لسنة ١٩٧١: جاءت المادة (١٤-ثالثاً) من الاتفاقية ذاتها بقاعدة إسناد تؤدي إلى تطبيق قانون جنسية المؤلف على المصنفات الفنية الأصلية، والمخططات الأصلية لكتاب ومؤلفين وموسيقين^{٤٣}، وذلك من خلال نص الفقرة الثانية منها على أنه «لا يمكن المطالبة بتوفير الحماية المنصوص عليها في الفقرة السابقة في أية دولة من دول الاتحاد إلا إذا كان تشريع الدولة التي ينتمي إليها المؤلف يقرر هذه الحماية وفي الحدود التي يسمح بها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها».

حيث يفهم من تحليل النص السابق، أن توفير الحماية للمصنفات الفنية والمخطوطات الأصلية للكتاب والمؤلفين الموسيقيين في أي دولة من الدول الأعضاء في اتفاقية (بيرن) مرهون بتحقيق شرطين هما:

- تقرير هذه الحماية من قبل قانون الدولة التي ينتمي إليها المؤلف بجنسيته.
- ألا تتجاوز الحماية المطلوب توفيرها حدود الحماية التي يسمح قانون بلد طلب الحماية بتوفيرها.
- أما المادة (١٥/٤-أ)، فقد جاءت بالنص على أنه «بالنسبة للمصنفات غير المنشورة والتي تكون شخصية مؤلفها مجهولة، مع وجود ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه من مواطني إحدى دول الاتحاد. فإن تشريع هذه الدولة يختص بحق تعيين السلطة المختصة التي تقوم بتمثيل المؤلف ويكون لها حق المحافظة على حقوقه والدفاع عنها في دول الاتحاد».

يتبين من خلال النص السابق أن الاتفاقية قد تبنت قاعدة الإسناد المتمثلة بتطبيق قانون جنسية المؤلف بالاختصاص في حق تعيين السلطة التي تمثل المؤلف في الحفاظ والدفاع عن حقوقه في دول الاتحاد، إلا أن النص اشترط لتطبيق قانون جنسية المؤلف الآتي:

- أن تكون المصنفات غير منشورة.

- أن تكون شخصية مؤلفي تلك المصنفات مجهولة .
- وجود مؤشرات تدعو للاعتقاد بأن مؤلف هذه المصنفات من مواطني إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية .

ثانياً : الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف لسنة ١٩٨١ :

بالرغم من عدم اعتماد الاتفاقية على منهج قواعد الإسناد، إلا أنها أخذت بالمعيار الشخصي لتحديد سريان الاتفاقية ضمن قاعدة أحادية تتمثل في سياق المادة (٢٦/أ) من الاتفاقية، التي تنص على أن « : تسري أحكام الاتفاقية على ما يلي :

مصنفات المؤلفين العرب من مواطني الدول العربية الأعضاء والذين يتخذون فيها مكان إقامتهم العادية» . يتضح من تحليل النص السابق أن الاتفاقية قد اعتمدت على معيار الجنسية لإفادة المؤلفين من أحكامها، لكن صياغة هذا النص تثير إشكالية فيما يتعلق باشتراط سريان أحكام هذه الاتفاقية على مصنفات المؤلفين في أن يتوافر ضابط الإقامة إلى جانب ضابط الجنسية لكن التفسير الراجح لهذا النص يساوي في سريان حماية الاتفاقية بين الذين يحملون جنسية إحدى الدول الأعضاء والمقيمين إقامة عادية فيها . ٤٣

الخاتمة

يتبين لي بعد الانتهاء من البحث في القانون الواجب التطبيق على حقوق المؤلف، أن هذه الحقوق تشكل تربة خصبة لتنازع القوانين، نظراً لما تتميز به من طبيعة خاصة غير مادية تساعد على سرعة انتشارها واستعمالها فضلاً عن عالمية العلاقات التي ترتبط بها.

كما يتضح لي بن كلاً من القانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦م وكذلك مشروع القانون المدني الفلسطيني، قد خلا من النص على القانون الذي يحكم حقوق المؤلف في مواد قواعد الإسناد في كليهما، مما استدعى ضرورة الرجوع للمبادئ العامة المنتشرة دولياً وكذلك تحليل نصوص مواد القوانين الفلسطينية الخاصة بموضوع حقوق المؤلف للوقوف على القانون الواجب التطبيق عليها.

لقد توصلت إلى أن قانون بلد طلب الحماية يمثل القانون الأكثر صلاحيةً وملائمةً لحكم حقوق المؤلف التي يثار التنازع بشأنها، وأستدل على ذلك من خلال تبني الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق المؤلف لقواعد إسناد صريحة تشير إلى الأخذ بهذا القانون كقاعدة عامة تحكم التنازع بشأن حقوق المؤلف، كما أن بعض القوانين الفلسطينية الخاصة بحق المؤلف قد تبنت قواعد قانونية مباشرة التنفيذ تؤدي بالنتيجة إلى تطبيق القانون الفلسطيني كقانون بلد طلب حماية لهذه الحقوق.

ولكن هذا القانون يفقد القدرة الكاملة في السيطرة على جميع الجوانب التي تتعلق بحقوق المؤلف، مما يستوجب الاستعانة بقواعد إسناد تكميلية لتحكم تنازع القوانين بشأن هذه الحقوق، وتمثل هذه القواعد (بقانون جنسية المؤلف، قانون بلد المنشأ، قانون محل الإقامة).

التائج والتوصيات :

التائج :

نستنتج من خلال البحث ما يأتي :

- يتعلق موضوع القواعد القانونية التي تنظم حماية حقوق المؤلف بمفهوم الأمن المدني والاجتماعي في الدولة، مما يستوجب على القاضي تطبيق قانونه الوطني في حالة الاعتداء عليها كقانون بلد طلب حماية، معتمداً بذلك على سيادة قانونه الوطني وإقليمية قوانينه.
- الاتفاقيات الدولية هي الوسيلة الفضلى التي بوسعها العمل على توحيد الحلول بشأن تنازع القوانين في مجال حقوق المؤلف، وذلك من خلال تبنيها لقواعد موضوعية مباشرة التطبيق تكون ملزمة لجميع الأطراف فيها، وهذا يستدعي دخول أكبر عدد من الدول في عضوية هذه الاتفاقيات للعمل على إذابة التمايز والاختلاف بين الأنظمة القانونية الداخلية في توفير الحماية لحقوق المؤلف.
- تأثر التشريعات الفلسطينية الخاصة بحقوق المؤلف، بالرغم من قدمها، بمنهج الإسناد التقليدي الموجود في اتفاقية بيرن قبل إجراء تعديلاتها الحديثة، ويتضح ذلك من خلال تبني مرسوم حقوق الطبع والتأليف (معاهدة روما) لسنة ١٩٣٣ قواعد الإسناد التي تشير إلى تطبيق قانون بلد الأصل (المنشأ) على حقوق المؤلف. غير أن مشروع قانون حقوق المؤلف الفلسطيني لسنة ١٩٩٩ قد جاء متأثراً بالمنهج الحديث في قواعد الإسناد التي تقضي بتطبيق قواعد قانونية مباشرة التطبيق على تنازع القوانين بشأن حق المؤلف، فضلاً عن تبنيها لمبدأي الحماية المطلقة والحماية الوطنية للمؤلفين الأجانب، مما ينعكس بدوره على تطبيق القانون الفلسطيني كقانون بلد حماية.

التوصيات :

في نهاية هذه الدراسة، أوصي بما يلي :

- ضرورة تبني المشرع الفلسطيني لقانون عصري وحديث بشأن تنظيم وحماية حقوق المؤلف، وأستند في ذلك إلى فكرة توفيق أحكامه بما ينسجم مع الأحكام الموضوعية والحلول الدولية التي تبناها الاتفاقيات الدولية بشأن ذلك، فضلاً عن مراعاة هذا القانون للواقع الفلسطيني.
- تشجيع انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات الدولية الحديثة التي تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية ومن ضمنها حقوق المؤلف.

الهوامش

- ١ عبد الكريم محسن أبو دلو، تنازع القوانين في الملكية الفكرية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ٣٥.
- ٢ رامي الصويص، تنازع القوانين في حق المؤلف: دراسة مقارنة، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، جامعة عمّان للدراسات العليا، عمّان، ٢٠٠٥. ص ٤٠.
- ٣ فؤاد رياض وسامية راشد، الوسيط في القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٥٩.
- ٤ صلاح الدين جمال الدين، البث التلفزيوني المباشر بالأقمار الصناعية (تنازع القوانين في حقوق المؤلف)، مكتبة الرسالة الدولية، عين شمس، ١٩٩٧، ص ٢٦.
- ٥ جمال محمود الكردي، محاضرات في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣١٢.
- ٦ غالب الداودي، القانون الدولي الخاص العراقي، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٦، ص ٤٣٧.
- ٧ عبد الكريم أبو دلو، مرجع سابق، ص ٤٦.
- ٨ خالد الصويص، مرجع سابق، ص ٥٤.
- ٩ محمد وليد المصري، الوحي في القانون الدولي الخاص، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٨٢.
- ١٠ حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط ٢، ١٩٩٧، ص ١٣٨.
- ١١ أمين دواس، تنازع القوانين في فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ١٣٣.
- ١٢ المرجع ذاته، ص ٦٠.
- ١٣ صلاح الدين جمال الدين، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ١٤ إبراهيم أحمد إبراهيم، إبراهيم أحمد إبراهيم، الحماية الدولية لحقوق المؤلف، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٣٧.
- ١٥ عبد الكريم أبو دلو، مرجع سابق، ص ٣٨.
- ١٦ رامي الصويص، مرجع سابق، ص ٢٣٧.
- ١٧ المادة (٥)، الفقرة (٢) من اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦ المعدلة في ٢٤/ تموز لسنة ١٩٧١ حسب وثيقة باريس.
- ١٨ إبراهيم أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٤.
- ١٩ عبد الكريم أبو دلو، مرجع سابق، ص ٧٢.
- ٢٠ تقابل نص المادة (١/٢٤) من القانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦.
- ٢١ المادة (٣٥/٢-٣)، مرسوم قانون حق الطبع والتأليف الإنجليزي لسنة ١٩١١، المطبق على فلسطين في سنة ١٩٢٤.
- ٢٢ المادة (٢٣) من مرسوم القانون لسنة ١٩٢٤.
- ٢٣ جاء هذا في مقدمة مرسوم حق الطبع والتأليف الدولي رقم (٢٥٣)، لسنة ١٩٣٣، المنشور في (الوقائع الفلسطينية)، عدد ٤٩١، لسنة ١٩٣٥.
- ٢٤ نص المادة (٢/ج-١) من مرسوم سنة ١٩٣٣ على أن "لا تتجاوز مدة حق الطبع والتأليف في بلاد تمتلك جلالته المستقلة الساري عليها المرسوم، المدة الممنوحة للأثر بمقتضى تشريع البلاد الأصلية التي تم فيها تصنيفه".
- ٢٥ المادة (٢٦)، من مشروع القانون المدني الفلسطيني.
- ٢٦ المادة (٩) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (Trips) لسنة ١٩٩٥.
- ٢٧ سامي منصور وعكاشة عبد العال، القانون الدولي الخاص، الدار الجامعية، بيروت، د. ن، ص ٦٨.

- ٢٨ المادة (٣/٥) من اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦، حسب وثيقة باريس لسنة ١٩٧١ .
- ٢٩ جاءت هذه الفقرة في المادة الخامسة من اتفاقية بيرن للإعلان عن تبني قانون بلد الحماية في تعديل الاتفاقية الذي عقد في روما لسنة ١٩٢٨ للرد على المؤتمرات التحضيرية التي تمخضت عنها الاتفاقية بالأخذ بقانون بلد الأصل . عبد الكريم أبو دلو، مرجع سابق، ص ١٢٩ .
- ٣٠ المادة (٤) من مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم (٤٦)، لسنة ١٩٩٩ .
- ٣١ عبد الكريم أبو دلو، مرجع سابق، ص ١٣٨ .
- ٣٢ تنص المادة (١/٩) من اتفاقية (trips) على أن "١ - تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة الأحكام التي تنص عليها المواد من (١ وحتى ٢١) من معاهدة بيرن لسنة ١٩٧١ وملحقاتها"
- ٣٣ عبد الله الخشروم، الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٣٦ .
- ٣٤ عبد الكريم أبو دلو، مرجع سابق، ص ٢٩٩ .
- ٣٥ أسامة المليجي، الحماية الإحرائية في مجال حق المؤلف، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٥ .
- ٣٦ المادة (٥) الفقرة (٤)، اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦، حسب وثيقة باريس لسنة ١٩٧١ .
- ٣٧ المادة (٤/أ-١)، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لسنة ١٨٨٣، المنقحة في ٢/أكتوبر/١٩٧٩ .
- ٣٨ المادة (١٤-ثانياً/٢-ب)، اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦، حسب وثيقة باريس لسنة ١٩٧١ .
- ٣٩ حسن الهداوي، مرجع سابق، ص ١٧٠ .
- ٤٠ المادة (١/٣-أ) من اتفاقية (واشنطن) للملكية الفكرية المتعلقة بحماية الدوائر المتكاملة، لسنة ١٩٨٩ .
- ٤١ المادة (٧) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣، وكذلك المادة (٤٢) من مشروع القانون المدني الفلسطيني .
- ٤٢ المادة (١٤-ثالثاً-١) من اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦، حسب وثيقة باريس لسنة ١٩٧١ .
- ٤٣ إبراهيم احمد إبراهيم، حقوق المؤلفين الأحناب في الدول العربية، المجلة العربية للفقهاء والقضاء، عدد (١٥)، ابريل لسنة ١٩٩٤، ص ١٢٣ .

TASAMUH

Tolerance

RCHRS
Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

27th Issue, 7th Year, December 2009

Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

Editorial Committee

Rima Nazzal

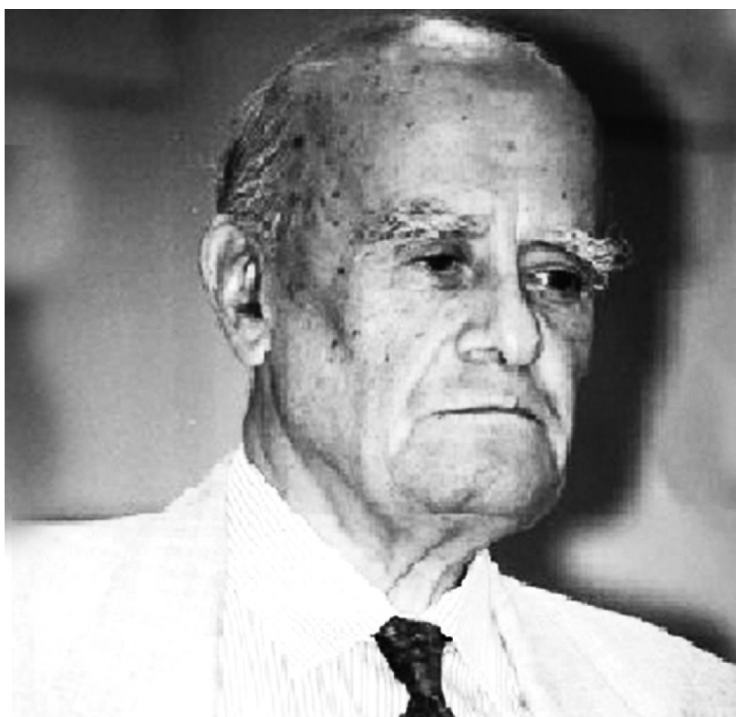
Samih Muhsin

Ziyad Othman

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Salah Soubani



Periodical Quarterly Journal
concerned in
Tolerance and Human Rights